

الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة

احتفاليـــة

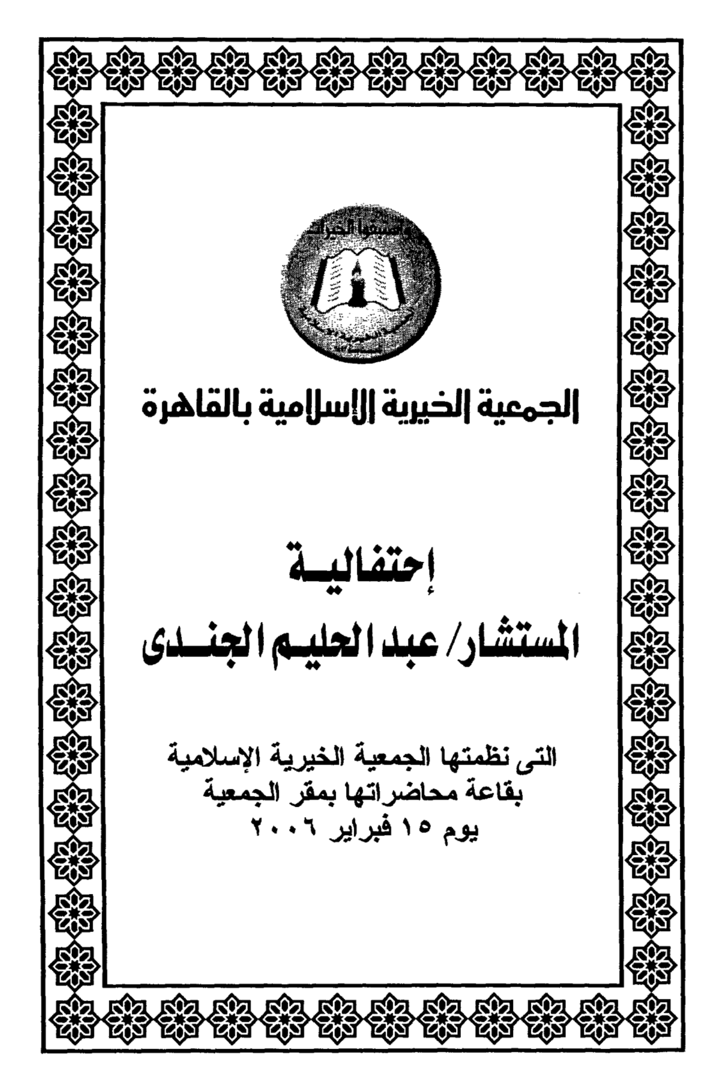
المستشار / عبد الحليم الجندى

التى نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية
بقاعة محاضراتها بمقر الجمعية
يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٦

إهــــــــداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / محمد شوقي الفنجري

القاهرة



الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة

إحتفاليـــة
المستشار/ عبد الحليـم الجنــدى

التى نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية
بقاعة محاضراتها بمقر الجمعية
يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٦

يتوسط المنصة المستشار/ د. شوقى الفنجرى، وعن يمينه المستشار/ صدقى خلوصى
ود. محسن عبد الحليم الجندى والمستشار/ سعيد عبد الوهاب و د. محمد عبد الحليم عمر
و د. محمد الدسوقى وعن يساره المستشار/ طارق البشرى و د. مصطفى الشـكعة و د. برهام عطا الله



من اليمين د. محمد الدسوقى و د. محمد عبد الحليم عمر والمستشار سعيد عبد الوهاب
و د. محسن عبد الحليم الجندى والمستشار صدقى خلوصى



كلمة أ . د / محمد عبد الحليم عمر

عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

فى افتتاح احتفالية

المستشار عبد الحليم الجندى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد :

فـــي هذه الليلة المباركة نجتمع في هذه الاحتفالية التي تقيمها الجمعــية دورياً لتكريم رموز المجتمع ، والذين قدموا خدمات جليلة للجمعــية وتخلــيد ذكــراهم لتكون حياتهم وأعمالهم مرجعاً للأجيال القادمــة ، وبرنامج الاحتفالية يقوم على دعوة عدد من كبار العلماء والخــبراء الذين جمعتهم مع المحتفي به علاقات وعرفوا عنه الكثير، ليحدثــنا كــل منهم عن جانب من الجوانب الشخصية للمحتفى به ، بالإضافة إلى أحد أفراد أسرته .

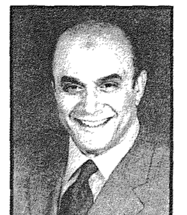
وهــذه الاحتفالــية الــيوم تقام من أجل تكريم ذكرى سعادة **المستشار / عبد الحليم الجندي** رجــل القضــاء والمحامــاة والمفكر الإســلامي وعضــو الجمعية . فحياته القضائية غنية بالأداء البارز والأعمال الكبيرة ، أما حياته الفكرية فلقد ظهر نبوغه فيها منذ بداية عمله في المحاماة والتي مارسها لمدة حوالي عشر سنوات ثم امتدت معــه إلــى نهايــة عمره، ولقد كان عطاؤه الفكري متميزاً من حيث الريادة والتنوع والعمق ، إضافة إلى الصبغة الإسلامية التي ارتكزت

علــيها أغلــب أعمالـــه في تأصيل فريد ومعاصرة حيه وكان إنتاجه العلمـــي وفيراً زاد على الأربعين عملاً ، بعضها موسوعي ، وكُتب لهذا الإنتاج الإنتشار من خلال دور نشر كبيرة ، فاستفاد به الكثير من طلاب العلم والعلماء والباحثين وما زال إنتاجه حياً .

نسأل الله العلي القدير أن يتغمد سعادة **المستشار / عبد الحليم الجندي** برحمته الواسعة وأن يجزيه خير الجزاء وأن يجعل أعماله علماً نافعاً يصل إليه ثوبها على الدوام إنه سميع الدعاء







كلمة الأسرة
الأستاذ الدكتور
محسن عبد الحليم الجندى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلاة وسلاما على
رسول الإنسانية ، بعثه ربه معلما للبشرية إلى يوم الدين .

أنا أتكلم الآن عن والدي فإن أطلت قليلاً فأنا إبنه وإن أوجزت فلن أعطيه حقه ، وكلكم يعرفه فمنكم من سار معه على الدرب ، ومنكم من يسير الآن على دربه ، وأنا أعرف أنكم تدينون له بكل الحب والوفاء .

عندما طلب منى الأستاذ الدكتور المستشار شوقى الفنجرى أن أُعد كلمة عن والدي المرحوم المستشار عبد الحليم الجندى تُلقى فى إحتفالية تتحدث عن تاريخه وأعماله ، شَعُرت بضخامة المهمة الملقاة على عاتقى ،فالمحتفل به هو الرئيس الأسبق لإدارة قضايا الحكومة المعروفة بهيئة قضايا الدولة الآن ، والحاصل على وسام الاستحقاق من الرئيس جمال عبدالناصر، ووسام العلوم والفنون من الرئيس حسنى مبارك ، ورئيس لجنة الفكر الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وعضو لجنة الشريعة والقانون بالمجلس الأعلى للثقافة ، ورئيس لجنة تجلية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ومستشار اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، ورئيس لجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وعضو مَجْمَع الفقه الإسلامى بجدة ، بالإضافة إلى عضوية مجموعة من اللجان خارج مصر ، وله أكثر من ستة وعشرين

كـتاباً فـي القـانون والشريعة والإسلام ، تناول فيها أئمة المسلمين والشريعة والفقه والمحاماة وسيادة القانون ، وله مذكرات عن القانون والقضاء ، وله مؤلفات عن الوطنية والجهاد ، تمثلت فى كتابه " من أجـل مصر " وهو كتاب ألفه عن خالى الشهيد الطيار أحمد عصمت الـذى استشهد فى ١٤ يناير من عام ١٩٥٠ فى منطقة قناة السويس بعـد أن قُتل بالرصاص القائد الإنجليزي لمنطقة التل الكبير وياوره وجندى آخر . وبعد استشهاد أحمد عصمت سعى جاهداً لتسمية شارع باسمه ، فخرج شارع أحمد عصمت المعروف بضواحى القاهرة .

وفـوق ذلك فلقد شارك فى وضع دستورين يعتبران من أهم التشريعات التى أثرت فى الحياة المصرية الحديثة ، وهما دستورا عام ١٩٥٦ و ١٩٧١ . كمـا شـارك أيضـاً فـى إعداد قانون الأحوال الشخصـية ، ومجموعـة أخـرى مـن القوانين المستمدة من الفقه الإسلامى لتحل محل القوانين المستوردة من التشريعات الأوروبية .

ولقـد اعتـبرته مجلة " التايمز " أحد كبار رجال القانون فى العـالم ، عـندما أوردت ذكـره كممثل للحكومة الليبية فى القضايا المرفوعة من ورثة ضحايا الطائرة الليبية التى أسقطتها إسرائيل على أرض سيناء .

وهـو قـبل كـل ذلك كان أباً رحيماً يعامل أبناءَهُ كأصدقاء يتحاور معهم بالنُصح والإرشاد ،وليس بإلقاء أوامر واجبة التنفيذ .

وأُسقِطَ الأمر بيدي فبأي مميزاته أبدأ وبأيها انتهى ؟ أنا أعلم علم اليقين أننى مهما قلت عنه فلن أوفيه حقه ، فأبى عندنا كان ظهراً قويـاً نلجـأ إليه فى جميع أمورنا وقمة شامخة ننظر إليها فى إعزاز

وإجلال صغاراً وكباراً ،ولا أملك هنا إلا أن أعرض عليكم بعضاً مما سمحت به الذاكرة ، وبعضاً مما تيسر لى جمعُهُ من سيرته وأعماله .

ولـــد المستشـــار عبدالحلــيم الجندى فى شهر إبريل من عام ١٩٠٨ بقـــرية دماص مركزميت غمر – دقهلية ، وكان والده وجميع أســـرته من رجال الدين المحافظين عليه ، فهى أسرة لها وضعها فى منطقـــتها بـــل وعلى مستوى محافظة الدقهلية ، ولها مواقف وطنية بـــارزة فـــأحد أبنائها المرحوم الأميرالاى فوده بك حسن الجندى ، وهـــو أحـــد قادة الثورة العرابية ، شارك عرابى باشا صبيحة قدومه لتقديم عريضة بمطالب الثوار إلى الخديوى توفيق ، وكانت له مواقف فى الوقوف مع عرابى باشا فى هذا الوقت .

ولقـــد كان للعائلة صداقة وطيدة برجال الأزهر وعلى رأسهم فضـــيلة الشـــيخ الـــزنكلونى ، وفضيلة الشيخ دراز ، وفضيلة الشيخ شـــلتوت ، الذيـــن كانوا يقضون بدماص بدوار العائلة أسابيع من كل صيف .

تلك هى الأجواء التى نشأ فيها المستشار عبدالحليم الجندى فى أول حياته فاكتسب منها الكثير ، وتلك هى العائلة التى تربى فيها وأخذ منها حب الله وحب الوطن الذى عاش من أجله .

بدأ المستشار عبدالحليم الجندى حياته بتعلم القرآن الكريم فى كتاب قريته ، واستمر التعليم منهجاً له يتفوق فى كل مراحله إلى أن تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة متفوقاً فى سنة ١٩٢٨ وهو فى العشـــرين من عمره ، وتفوق فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية كأبرز أحد أبناء هاتين اللغتين .

ولقـــد استمهلته نقابة المحامين فى ذلك الوقت سنة حتى يكمل ســـنه الواحـــد والعشـــرين . وكشيمة البارزين فى تعليمهم بدأ حياته محامـــياً مع المرحوم ابراهيم بك الهلباوى المحامى العظيم الذى كان يختصـــه بأكبر قضايا ترد إلى مكتبه ، وكان إبراهيم الهلباوى وقتها خصـــماً للملـــك ، وكان وكيله أمام القضاء فى هذه القضايا الخطيرة المحـــامى عبدالحليم الجندى ، الذى تأثر كثيراً بعظمة أستاذه حتى ان يَنْقُلَ عنه دائماً مقولته : " ليعلم المترافعون أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها ، هو ان يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى ، وأن يتحملوا معه شطراً مما يقاسيه ، فهذه هى حقيقة المحاماة " .

ولم يقف إعجاب المستشار عبدالحليم الجندى بأستاذه عند هذا الحد فكتب عنه كتاباً مازال صداه بين القراء حتى هذا اليوم تناول فيه أيضـــاً عظماء المحامين أمثال عبدالرزاق السنهورى باشا ، مصطفى بك مرعى ، مرشال هول الانجليزى ، وهنرى روبير الفرنسى .

ويحسب للمستشار عبدالحليم الجندى فى هذه الفترة وعمره لم يكن قد تجاوز ستاً وعشرين عاماً أنه أول من دفع ببطلان التفتيش فى القضـــايا الجنائية دون إذن من المحكمة ، وأخذ القضاء برأيه ولأول مرة فى هذا الخصوص .

وكـــان قاضيه هو المرحوم المستشار السيد على السيد الذى أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس الدولة .

ولقد عمل المستشار عبدالحليم الجندى كمحام بمكتب إبراهيم الهلباوى نحو عشر سنوات بدءاً من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٧ ثم التحق بسلك النيابة العامة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٠ .

كان المستشار عبدالحليم الجندى صديقاً حميماً للمحامى الكبير مصــطفى مرعى الذى اختاره وبإصرار للعمل محامياً عن الحكومة بهيــئة قضـــايا الحكومة ، ولعشقه للمحاماة التحق بهذه الهيئة محامياً وتــرقى حــتى عين رئيساً لها وعمل لها نادياً وأنشأ لها مجلة جعل شــعارها قول الإمام أبى حنيفة " عِلْمُنا هذا رأى ، فمن جاءنا بأحسن منه قبلناهُ " .

ولقيت هيئة قضايا الحكومة أزهى عصورها فى عهده فتوسعت ، وفتح لها فروعاً فى جميع أنحاء مصر ، وعندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١ كان أول رئيس لهيئة قضايا الدولة فى الحكومة الإتحادية ، ونظم هيئة قضايا الدولة فى سوريا وفقاً لهيئة قضايا الحكومة المصرية .

والمستشار عبدالحليم الجندى كان محامياً فذاً بمعنى الكلمة ، فعــندما كان رئيساً لهيئة قضايا الحكومة كان يختص نفسه بالقضايا ذات الشأن داخلياً ودولياً ليكون محامياً عن الدولة فيها ، وليس رئيساً عن إدارة قضاياها ، فمرافعاته فى قضايا الحكومة ضد شركة السكر ومرفق مياه القاهرة والشيوعيين ، وغير ذلك من القضايا التي اختص نفسه بها لخير دليل على عشقه للمحاماة .

وقضــية قناة السويس هي جهد من جهد المستشار عبد الحليم الجــندي فقــد اختصه المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر ليبدأ معه التفكــير في تأميم قناة السويس ولم يقدم جمال عبد الناصر على قرار التأمــيم إلا فـــي منزل المستشار عبد الحليم الجندي الذي طمأنه من الناحية القانونية وتعهد له أن يكون محامياً عن مصر في هذه القضية ومفاوضــاً أمام الحكومات ذات الشأن ومدافعاً أمام القضاء . وكانت محصـــلة هـــذا الجهد أن أعلن جمال عبد الناصر تأميم القناة وقامت

الدنيا ولم تقعد ، وحدث العدوان الثلاثي على مصر ، وبدأ المستشار عــبد الحليم الجندي بعد انسحاب القوات الغازية مفاوضات تعويض المســاهمين الأجانــب في قناة السويس ، وتشكلت لجنة لهذا الغرض يمثل هو فيها الناحية القانونية .

وإذ أثار يوجين بلاك مدير البنك الدولي الصعوبات أمام هذه اللجــنة خــرج عليه المستشار عبد الحليم الجندي بما يوقفه عند حده وهو ان مصر ستطالب في مقابل ذلك بتعويضات عن خسائر العدوان الثلاثــي ، وإقترح على يوجين بلاك الحضور لمصر ومقابلة الرئيس جمــال عبد الناصر للإتفاق على شئ وسط ،وتخــوف يوجين بلاك من فكرة اللقاء إذ ان الغرب قد صور الرئيس على أنه رجل عُدوانى، إلا أن ما اقترحه المستشار عبدالحليم الجندى كان له الغلبة وتم اللقاء واتفــق الطرفان على حل وسط وهكذا تمكنت مصر من وضع يدها على قناتها .

وبعد الانـتهاء من المفاوضات أراد الرئـيس جمال عبدالناصر أن يكافئ أعضاء الوفد بعشـرة الآف جنـيه فـى ذلـك الوقـت لكـل مـنهم، ولكـن المستشـار عبدالحليم الجندى وجميع أعضاء الوفد أيضاً اعتذروا شاكرين عن قبول هذا التقدير ونالوا تقديراً أدبياً بأحد الأوسمة من الرئيس .

رأس المستشـــار عبدالحلـيم الجندى إلى جانب هيئة قضايا الحكومة مجالس إدارات شركات الخزف والصينى والنيل للمنسوجات والــتجارية للأخشــاب ، كان رئيساً لهذه الشركات متنازلاً عن اجره فــيها ، كمــا كــان مستشــاراً دائماً لهيئة قناة السويس بعد تأميمها بتكليــف مباشر من الرئيس جمال عبد الناصر ، وكشيمته دائماً قبل

هـــــذا المنصـــب تطوعاً وبدون أجر وإكتفى بمرتبه من هيئة قضايا الحكومة .

ولا يفوتـنى فى هذا المُقام أن أذكر موقف المستشار عبدالحليم الجندى من مذبحة القضاة ، فقد فوجئنا ونحن فى مصيفنا فى مطروح فى أغسطس من عام ١٩٦٩ بمدير أمنَ مطروح يَطْرُقُ الباب مساءً لِيُعْلِمَ المستشار عبدالحليم الجندى أن الرئيس جمال عبدالناصر يريد مقابلته وأن الطائرة فى انتظاره بالمطار .

وبوصـــوله إلـــى القاهـــرة عُرض عليه منصب وزير العدل شـــريطة توقـــيعه علـــى كشف أُعِدَّ مسبقاً لإخراج العديد من رجال القضاء الرافضين والمطالبين بفصل السلطة عن القضاء . وكان رأى المستشار عبدالحليم الجندى أن من مصلحة الرئيس التوفيق بينه وبين القضـــاة بدلاً من إخراجهم ، ورفض ان يكون وزيراً للعدل فى مقابل هذا الشرط ، وإذ عُرض رأيـــه على الرئيس جمال عبدالناصر قال : " إنى أعرف مواقفه وآراءه أيام أن كان يعمل فى قضية قناة السويس، وأوصـــى الرئيس قائلاً : " أرجو أن يعود معززاً مكرماً إلى مصيفه فى مرسى مطروح " .

والمستشار عبدالحليم الجندى لم يكن محامياً أو رجل قانون فقط ، ولكنه كان رجل دين أيضاً وذلك للنشأة الدينية التى نشأها فى عائلته كما سبق القول ، فنجده فى أوائل الأربعينيات من القرن الماضى يؤلف فى أئمة الإسلام الأربعة مبتدأ بالإمام الأعظم أبي حنيفة فـــألف كتاباً عنه كان فريداً بين الكتب التى كتبـــت عن الفقهاء الأربعة من أهل السنة . ولقد أُعجب الدكتور طه حســـين بهـــذا الكـــتاب كثـــيراً فقدم الطبعة الثانية منه ، وطلب من المستشار عبدالحليم الجندى الكتابة عن بقية أئمة الفقه الإسلامى فكان

كـتابةُ عـن الإمام مالك بن أنس إمام أهل السنة ، واحمد بن حنبل ، ومحمد إدريس الشافعى .

ولم يقف عند هؤلاء الأئمة بل كتب عن الإمام جعفر الصادق إمام أهل الشيعة مما جعل فقهاء إيران يتصلون به لطبع الكتاب عندهم ثـم تطـرق إلى الإمامين مُحمد بن عبدالوهاب ، ومُحمد عبده فألف كتابين عنهما ثم كتب كتاباً عن السيرة النبوية الذى رُشح لجائزة الملك فيصـل العالمية ، ولقد حاز هذا الكتاب على وسام العلوم والفنون ، كمـا كتب كتابين عن القرآن والمنهج العلمى المعاصر ، وكتاباً عن الأخلاق فى الاقتصاد الإسلامى .

والمستشار عبدالحليم الجندى وهذا دَأْبُهُ دائماً ، لم تَـثُر شبهة عن الإسلام سواءً فى كتابات الغرب أو فى كتابات الشرق إلا وتعرض لها وكتب فيها كتاباً يرد على هذه الشبهات ، فنراهُ يكتُب كتاباً عن الشبهات التى تُثار حول تطبيق الشريعة فى العصر الحديث ويقترح إقامة مجمع الفقه الإسلامى حِصناً لهذه الشريعة .

و للمستشـار عبدالحلـيم الجندى بحوث منشورة عن حقوق المسـلمين فـى الدولة الإسلامية وفى مصر ، وله محاضرات كثيرة ألقاها فى جامعة الإمام محمد بن سعود عن المنهج العلمى فى الإسلام والقضاء من عهد عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى ، ومن عهد على بن أبى طالب إلى الأشتر النخعى . كما ألقى محاضرات فى كلـية الشريعة بالمملكة العربية السعودية عن تاريخ التشريع والفقه ، وعـن الإماميـن الشافعى وأحمد بن حنبل وأخرى عن حاضر العالم الإسلامى .

وإذا أردنا أن ننطلق مع فكر المستشار عبدالحليم الجندى من خـــلال كتـــبه عن الأئمة لوجدنا أن قيمة الإمام أبى حنيفة تتمثل فى قولـــه : " إذا كان التابعى رجلاً فأنا رجل " ودفاعه عن القياس وهذا هو ما جعله إماماً لأهل الرأى ويُنسب إليه الاستحسان .

والإمام مالك فضله فى أن صميم مذهبه هو عمل أهل المدينة وعلمهم ، ولقد انتهى المستشار عبدالحليم الجندى إلى أن هذا المذهب هو مذهب اليسر والتطور اللذين يتمثلان فى أداة قانونية فقهية تسمى أصل " المصلحة " .

أما الشافعى فهو فى نظره أكبر عقل علمى فى الإسلام بل فى العـــالم أجمـــع ، اســـتطاع أن يؤصل الأصول التى يُعمل بها العالم الإســـلامى كلـــه ســـواء العلـــم الدينى أو الفقهى أو العلوم التطبيقية كالصـــيدلة والطب والفلك والهندسة . فالشافعى هو القائل : " لا أحد يستطيع أن يتكلم فى الفقه إلا من جهة العلم " وهو القائل : " إننا أُمرنا بالاجتهاد امراً " ، والقائل : " إن الاجتهاد معناه القياس " وبهذا أوجب إجتهاد الرأى إيجاباً وجعل الاجتهاد علمياً ، فمنع الاجتهاد بالتخمين أو بالغيبيات .

وبيـــن المستشـــار عبدالحلـــيم الجندى أن الإمام الشافعى هو واضـــع المنهج العلمى للفكر ، ومستنبطاً إياه من القرآن الكريم وهو المـــنهج التجريـــبى الـــذى أخـــذت به أوروبا بعد ذلك . كما بين أن الشـــافعى وضـــع لأصول الفكر اثنتى عشر قاعدة ، ولقد أخذ علماء أوروبـــا فى العصر الوسيط أصول الفكر هذه عن الإمام الشافعى ولم ينتبه أحد لذلك سوى الإمام محمد عبده .

ولقـــد أثبت المستشار عبدالحليم الجندى فى كتابه : " القرآن والمنهج العلمى المعاصر" بعدم صدق فرانسيس بيكون المعروف فى الغرب أنه واضع أصول المنهج العلمى للفكر ، وأنه لم يكن إلا ناقلاً لكلام الشافعى وتلميذه الغزالى ، بل أنه نقل شيئاً اخترعه العرب وهو " الســبرُ والتقســيم " والسبر يعنى سبر أغوار الأمور والغوص فيها والتقسيم يعنى التصنيف ، ففرانسيس بيكون لم يكن صادقاً لأنه أورد فى كُتبه نفس الاثنتى عشر قاعدة التى وضعها الإمام الشافعى لأصول الفكر فى كتابه الرسالة ، كما أنه ذكر ونقل السبر والتقسيم .

بل لقد ذهب المستشار عبدالحليم الجندي أبعد من ذلك عندما قال : "ظلت أوروبا نحو تسعة قرون من الزمان لا تَحْكُمُها شريعة ولا قوانين حتى كان القانون الفرنسى الذى وُضع عام ١٨٠٤ ويقوم على مصدرين ، القوانين الكنسية والعادات"، وقد بين المستشار عبدالحليم الجندي أن هذه العادات لها أصل فـــى عادات المسلمين العرب فى جنوب فرنسا حيث أقاموا فيها نحو مائـــتى عـــام ، وكان المذهب المالكى هو المسيطر فى الأندلس وابن رشد الجد والحفيـــد لهما فى ذلك باع طويل ظهر فى القانون الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٠٤.

وليس بعيداً عنا محاولات المقارنة التى أجراها بعض العلماء المعاصـــرين أمـــثال الأســتاذ سيد عبدالله بين مذهب مالك والقانون الفرنسى الذى وضعه نابليون ، والكتاب الذى وجد فى تركة المرحوم قدرى باشا بعنوان : "بيان ما وجد في مذهب أبى حنيفة موافقاً لقانون نابليون " والمحاولات المشابهة التى أجريت فى نهاية القرن الماضى علـــى أيـــدى علماء آخرين مثل فضيلة الشيخ العدوى . وفى جامعة القاهـــرة رسالة الدكتور حسين حامد عن نظام الإفلاس فى الإسلام،

والــتى أثبــت فــيها نقل نظام الإفلاس الإسلامى إلى قوانين نابليون بطريقة تدل دلالة قاطعة على النقل الكامل من "الشريعة الإسلامية " .

وبيــن المستشـــار عبدالحليم الجندي أن الإمام أحمد بن حنبل يوســع دائرة النصوص بالاعتماد أكثر من غيره على الحديث وعلى أعمال الصحابة . وتغلغل فى آثار الصحابة والتابعين حتى برزت له التطبــيقات الشــاملة الــتى تَصلُحُ للحكم على المسائل المُستجدة فى عصور الإسلام اللاحقة .

وأن هذا الإمام لم يخضع للآراء المفروضة او المستوردة من الخارج ، فهو بحق إمام الزهد والتقشف .

أما الإمام محمد عبده فنجد المستشار عبدالحليم الجندى يقول عنه شيئاً جديداً وهو ان الشئ المخالف للعقل لا يُعْمَل به فى الشرع .

وهكـــذا نرى فقيدنا يُقدم الإسلام للناس من خلال الأئمة على شكل دراسات فقهية .

وفقــيدنا أَلَّــف كُتــباً عديـــدة أخرى منها كتاب الأخلاق فى الاقتصاد الإسلامى الذى يتناول تطبيقات الرسول صلى الله عليه وسلم وتطبــيقات الأئمة من بعده فى الاقتصاد ، موضحاً أن الاقتصاد فى الإسلام كالتجارة عَمَلُ وسلوك نبيل دخلت بهما كثرة الأمم فى الاسلام فهو أخلاق قبل أن يكون اقتصاداً وتجارة .

إن فقــيدنا المرحوم المستشار عبدالحليم الجندى من دراسته لفقه الأئمة أثبت قدرة المفكر الإسلامى على الإجتهاد والتطور وقدرته علـــى أن يُقـــدم للعالم كله قانوناً عصرياً فى حدود مقاصد الشريعة ، **ولهذا الغرض وضع كتابه " نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى " . نادى فيه بإتخاذ الفقه الإسلامى مصدراً للتقنين ليس فى مصر فقط**

ولكن فى الدول العربية كلها ، لأن فى ذلك مصالح العرب جميعاً والحرية الحقيقية للهم ونحلهم وفيه للمسيحيين مثل ما للمسلمين والجميع أمام القانون سواء .

وهكـــذا سعى فقيدنا لكى تكون الشريعة الإسلامية هى وحدها المصدر الرئيسى للتشريع .

اشترك المستشار المستشار عبدالحليم الجندى فى وضع كل الدساتير التى وضعت بعد الثورة فاشترك فى وضع دستور ١٩٥٦ ، ومن بعده الدستور الذى وُضع أثناء الوحدة مع سوريا ، كما اشترك فى وضع دستور ١٩٧١ . وفى الباب الأول من دستور ١٩٧١ وضع المادة الثانية التى تنص على أن : " الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لُغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصـــدر الرئيسى للتشريع " إلا أنه فوجئ بصدور نص المادة الثانية مـــن الدســتور علـــى غـــير ما وضعها وأصبحت : مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع " فبدأ جهاده من جديد ليصل إلى ما كـــان قـــد انـــتهى إليه فى سنة ١٩٧١ فَتعدَّل النص فى عام ١٩٨١ ليكـــون : " ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع "

فى لجنة تجلية مبادئ الشريعة وضع مشروعاً لقانون مدنى من الشريعة جاء فى ١١٣٦ مادة ، وأرى هذا القانون فى حوزة البعض ولكن للأسف لم ير النور بعد .

وفـــى نفـــس الوقت سعى من خلال مجمع البحوث الإسلامية بالأزهـــر الشـــريف لوضـــع مشروع قانون جنائى مستمد من الفقه الإسلامى .

كـــان الفقـــيد الـــراحل يعتقد أن توحيد الأمة العربية سياسياً ودستورياً لا يجد قاعدة أمثل من القاعدة القانونية التى تجرى بانتظام مـــنذ ألف واربعمائة عام . فالتناقض أن تَحكُمنا حتى الآن فى معظم

الـــبلدان العربية ، قواعد قانونية مستمدة من كل فكر غربى من عهد نابليون .

وكـــان يرى أن أكبر معجزات القرآن هو الإعجاز التشريعى والفقهى ، ولقد كان مقتنعاً اقتناعاً تاماً بأن الاجتهاد أصل من أصول التشريع وانه ضرورى لمواجهة ما يستجد من أحداث .

وفى مرض موته لازمته أشهراً استزيد من علمه وكان التفانى فى خدمته فرأيت يأتيه أحباءهُ وخلصاءه يتناقشون معه فى أمور الدين والقانون وأمور الدنـــيا والـــناس ،وكـــان كدأبه فى الحوار الحجة بالحجة ، رأيت فى زائريه أنهم يعرفون أنه يرحل ، وكان هو سعيداً مسروراً بهم وأذكر مـــنهم : المستشار أحمد نصر الجندى ، والمستشار شوقى الفنجرى ، والمستشـــار عـــوض المـــــر ، والمستشار عبدالرحمن أبو الفتوح ، والمستشـــار جمال اللبان ، والمستشار عبدالحميد يونس ، والمستشار السعدى الحيوان ، والمستشار محمد البدرى وغيرهم كثيرون .

ولا أنســـى التلـــيفون الصـــباحى الدائـــم بين الدكتور شوقى الفـــنجرى ووالـــدى ويستغرقُ قُرابة الساعة يتحدثان فى أمور شتى تهمهما ولها بالمصلحة العامة جانب كبير .

إنـــى أنـــتهز هـــذه الفرصة لأشكُر المستشار الدكتور شوقى الفـــنجرى لدعوتـــى بإلقـــاء هذه الكلمة عن والدى ، فهذا وفاء نُقدره وتقدير منه لوالدى نَشكره عليه ، ولا عجب فى ذلك فالمستشار شوقى الفـــنجرى كان يُلَقَّب بالشهيد الحى نتيجة إصابته بضربات حادة على كوبرى عباس بالجيزة أثناء إشتراكه وهو طالب بالحقوق فى مظاهرة فى أيام حُكم النقراشى باشا قبل ثورة يوليو .

ونحـن لا ننسى فضله بتخصيصه جوائز مالية من ماله الخاص تُرصد لأفضل الأبحاث فى الشريعة الإسلامية والجوائز تحمل إسم المستشار عبدالحليم الجندى ، هذا تشريف نعتز به وحباً لسيادته نحمله فى قلوبنا .

ولقى المستشار عبدالحليم الجندى ربه مبتسماً ، نعم هكذا رأيت **أسارير وجهه بعد أن خرجت الروح إلى بارئها راضية مرضية ، وتذكرت كلماته لى عن أبيه عندما وافته المنية قال : أللهم إنى لا أخشى لقاءكِ " .**

ولا أنسى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر وكأنى أراه وهو يبكى عندما أم صلاة الجنازة وترحم عليه قائلاً : " لقد سبقتنا يا أستاذنا الجليل إلى لقاء الله نصلى صلاة الجنازة على شيخنا " .

عندما قال ذلك فضيلة الإمام ، زاد عند المصلين إجلالاً وإكباراً ، فها هو ذا الإمام الأكبر بذاته يرى أن المستشار عبدالحليم الجندى أستاذاً له وشيخاً وهو الذى لم يتلق تعليماً أزهرياً فى حياته ، إنه تواضع العلماء وتواضع المسلمين لبعضهم البعض ، فالعزة إنما هى لله جميعاً .

رحم الله المستشار عبدالحليم الجندي بوفاته طُويت صفحة بيضاء من العلم الغزير ، والعطاء الوفير ، والخلق القويم .

رحم الله المستشار عبدالحليم الجندى المستشار الفقيه الذى جمع بين القضاء والمحاماة والفقه والأدب والأخلاق وكان له فى كل باب فتوح وصولات وجولات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د. محسن عبد الحليم الجندى







بسم الله الرحمن الرحيم

عبدالحليم الجندى والجمعية الخيرية الإسلامية

كلمة المستشار الدكتور /محمد شوقي الفنجري

رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية

وذلك بمقر الجمعية مساء يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنه ٢٠٠٦

تمهيد :

تحــرص الجمعية الخيرية الإسلامية في مواسمها الثقافية ، على الاحــتفال بــروادها الذين أعطوا الكثير ، وإنه إحياء لذكراهم تصدر الجمعــية كتبا بأسمائهم متضمنة كلمات كل احتفالية والتي صدر منها حتى الآن عدد (٧) سبعة كتب هي .

١ -كتاب احتفالية الجمعية بالإمام الشيخ / محمد عبده رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٥ .

٢ -كــتاب احتفالية الجمعية بالإمام الأكبر الشيخ/ مصطفى المراغي رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنه ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥

٣ -كــتاب احتفالــية الجمعــية بالإمام الأكبر الشيخ/ مصطفى عبد الرازق رئيس مجلس إدارتها في الفترة سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦

٤ -كــتاب احتفالــية الجمعية بالعالم الموسوعي / لطفي باشا السيد رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٦٣

٥ -كتاب احتفالية الجمعية بالمستشار والقاضي الدولي الدكتور/ عبد الحمــيد باشــا بــدوي رئيس مجلس إدارتها في الفترة من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٦٥ .

٦ -كــتاب احتفالية الجمعية بالزعيم سعد باشا زغلول عضو مجلس إدارة الجمعية منذ نشأتها سنة ١٨٩٢ حتى وفاته سنة ١٩٢٧ .

٧ -كـتاب احتفالية الجمعية بالرائد الاقتصادي / طلعت باشا حرب سـكرتير عام الجمعية منذ نشأتها حتى وفاته في أغسطس سنة ١٩٤١ .

واليوم تحتفل الجمعية بأحد روادها الكبار الفقيه الموسوعي المستشار / عبد الحليم الجندي . ومستقبلاً إن شاء الله تحتفل الجمعية بروادها السابقين من أمثال قاسم أمين / وحسن عاصم / وأحمد حشمت / ومحمد فريد / وعبد الرازق السنهوري ، وغيرهم . كما نأمل الاحتفال بكبار الواقفين الذين بادروا بوقف أموالهم لصالح الجمعية ، وبفضل دعمهم المالي طول مسيرتها لأكثر من مائه سنه تستمر الجمعية في مباشرة وتزايد أنشطتها الخيرية ، ونذكر على رأسهم السيدة / خديجة البرهانية سنة ١٩١٤ بوقف المبنى الذي نحاضر فيه اليوم مع أربع عمارات أخرى ، والقاضي عبد الله أدهم سنه ١٩١٦ بوقف نحو ثلاثة فدادين بكورنيش النيل برمله بولاق بالقاهرة ، والسيدة حفيظة الألفية سنه ١٩٣٥ بوقف أطيانها بالمنصورة وبمحافظة الجيزة وعماراتها بالقاهرة والإسكندرية ، وغيرهم .

واحتفالنا اليوم هو بأحد رواد الجمعية الذين أعطوها الكثير وهو أستاذنا المرحوم المستشار / عبد الحليم الجندي ، وترجع صلتي به إلى سنة ١٩٥٢ عندما كنت محاميا صغيرا بهيئة قضايا الدولة وحظيت بالعمل تحت رئاسته بقسم القضاء الإداري ، وكان مجلس الدولة وقتئذ حديث النشأة ، فكان يجمعنا كل أسبوع لمناقشة أهم القضايا المتداولة بمجلس الدولة مع تكليف كل من يعمل معه بقسم القضاء الإداري وكنا وقتئذ نحو خمسة عشر عضواً بإعداد بحث معين يلقيه على أعضاء القسم في نهاية كل شهر ، ويعلق عليه أستاذنا / عبد الحليم الجندي ويفتح باب الحوار والمناقشة فيه ، فخلق في جميع العاملين معه من شباب هيئة قضايا الدولة روح البحث العلمي والتكوين القانوني حتى إذا صدر قانون تطوير مجلس الدولة

سـنة ١٩٥٥ رشـح جمـيع العاملين معه كقضاة ومفوضين بمجلس الدولة.

واسـتمرت صلتي بأستاذنا / عبد الحليم الجندي منذ معرفتي به سنة ١٩٥٢ حتى وفاته في يوليو سنة ٢٠٠٠ ، وهو الذي وجهني إلى الجمعـية الخـيرية الإسلامية فانتخبت في يناير سنه ١٩٩١ عضوا بمجلـس إدارتهـا ، حـتى إذا عهد إلى سنه ١٩٩٤ مسئولية الموسم الثقافـي كان أول من دعوتهم للمحاضرة في ١٠ أكتوبر سنه ١٩٩٤ هو أستاذنا المرحوم / عبد الحليم الجندي .

وقـد اخـتار أسـتاذنا لموضوع محاضرته " **دور الجمعية الخيرية الإسلامية في بناء مصر والمجتمع العربي** " ، وعنوان المحاضرة ينم عن تفكير ونظرة رائدنا عبد الحليم الجندي إلى الجمعية ، فنراه يقول " في ربـع قرن انتهى سنه ١٩٧٣ حاربت مصر حروبا أربعة واحدة منها جـيوش ثـلاث دول ، فدلت على أن لمصر رسالة عالمية ما تزال تحملهـا على مدى التاريخ ، ومن أجلها أيضا كانت الجمعية الخيرية الإسـلامية وروادهـا هم زعماء العالم العربي بإسهامها الضخم في بنـيان مصـر ، عـاملاً أساسـياً في النهضة العلمية والاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث لكل العرب وكل المسلمين " .

وطـاف بنا المستشار / عبد الحليم الجندي برواد الجمعية الأوائل مـن الشـيخ / محمـد عبده / وسعد زغلول / وقاسم أمين / وحسن عاصـم / وأحمـد حشمت من **جيل المؤسسين** ......**إلى الجيل الثاني** من أمثال الشيخ المراغي / والشيخ مصطفى عبد الرازق ولطفى السيد / وطلعـت حرب / وعبد الحميد بدوي ... إلى **الجيل الثالث** من أمثال الدكتور / محمد أحمد الغمراوي / والدكتور عبد الرازق السنهورى ، وغـيرهم ممـن تتلمذوا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية بحسب

البرامج والمناهج التي وضعها الشيخ / محمد عبده فأخرجت أجيالاً لا تـتكرر ...... تتمـيز بأنها تحفظ القرآن الكريم وتتقن اللغة العربية وتلم بالجغرافيا والتاريخ خصوصا جغرافيا وتاريخ مصر والعرب ، وتلم بالأعمال اليدوية ومبادئ النظاميات وتدبير المعيشة .

وينـتهى أسـتاذنا المرحوم المستشار/ عبدالحليم الجندى فى محاضـراته سـالفة الذكر إلى القول " إن مؤسسى الجمعية الخيرية الإسـلامية ، وروادهـا وطلابها هم الذين تولوا حكم مصر وإصلاح شـئونها السياسـية والاجتماعـية والاقتصادية والعلمية طوال القرن العشرين ووضعوا أسس الإصلاح ونفذوها " .

ويضـيف أسـتاذنا الجليل منبهاً إلى أنه " ستبقى الصيحات تتعالى لزيادة الاهتمام بتعليم الدين والتربية الدينية ، واللغة العربية ، وعلـيهما وردت نصوص عدة في الدستور المصرى سنة ١٩٧١ فى أول أبوابـه عـن مقومات الدولة . والنهوض بتعليم الدين واللغة هو نهوض يرد المخاطر عن الأمة ويهئ الأجيال للصمود ضد الانحراف الفكـرى والخلقـى الذى تسلطه مصادر شتى من خارج مصر ضد المسـلمين وضـد مصر بالذات ، كما يبنى عقولاً وأنفساً تقدر على إقتحام القرن الحادى والعشرين " .

هذه كلمة سريعة عن علاقة المستشار / عبدالحليم الجندى بالجمعية الخيرية الإسلامية وإيمانه العميق برسالتها ودعمه الدءوب للجمعية باعتبارها أحد صروح النهضة التعليمية والاجتماعية والخدمية فى مصر والعالم العربى والإسلامى .

ويهمنى هنا التركيز على صفتين أساسيتين لأستاذنا المحتفى به

أولهما : أنه شيخ المحامين فى عصره .

ثانيهما : أنه فقيه وعالم موسوعى

أما كونه شيخ المحامين فى عصره :

فقــد عمــل محامياً " حراً " عشر سنوات في الفترة من سنة ١٩٢٨ حــتى نوفمبر سنة ١٩٣٧ حيث عين وكيلاً للنائب العام ، ثم في سنة ١٩٤٠ انتقل إلى هيئة قضايا الدولة " محامياً عن الحكومة " وظــل يــتدرج بهــا حتى صار رئيساً لهذه الهيئة فى سنة ١٩٥٦ ، واســتمر فى رئاستها حتى بلوغه سن الستين فى سنة ١٩٦٨ ، فعاد إلى " المحاماة الحرة " حتى وفاته سنة ٢٠٠٠ . واذكر أننى كنت فى لقــاء مــع أســتاذنا المرحوم / فتحى رضوان وكان يفتخر بأنه شيخ المحاميــن ، فقلــت له وأيــن عبدالحليم الجندى فقال : نعم هو شيخ المحامين .

ولقد أصدر رائدنا كتابه " نجوم المحاماة فى مصر وأوروبا " أبــرز فيه نقطة أساسية وهو قوله : " ان القضاء لا يكون عظيماً إلا إذا كانــت المحامــاة عظيمة ، ولا تكون المحاماة عظيمة إلا إذا كان القضاء عظيماً " . وهو فى كتابه المشار اليه يذكرنا بكلمة عبد العزيز باشــا فهمى ، الذى عمل بالمحاماة وشغل رئاسة محكمة النقض من حيث ترجيحه وتقديره لعناء المحامى باعتبار " أن المحامى مبدع فى حين أن القاضى مرجح " . وأستاذنا المحتفى بذكراه يضع الأمور فى نصابها بقوله : " انظر كيف تصدر الأحكام فى أية أمة تعرف مقدار حضارتها " مؤكداً بأنه : إذا كان التوحيد هو أساس الإسلام فإن العدل هــو جماع الإسلام ، به استقر واستمر وانتشر ، وان سيادة القانون تعني فى جوهرها سيادة القضاء " .

أما عن كونه فقيها وعالماً موسوعياً :

فـــإن لأســـتاذنا عبدالحليم الجندى تحديداً عدد (٢٠) عشرين مؤلفاً يتضمن كل مؤلف اجتهادات وإضافات جديدة ، وهذه المؤلفات العشرون تشكل موسوعة إسلامية متكاملة .

وأركـــز هنا على مؤلفه " القرآن والمنهج العلمى المعاصر " والـــذى دلــــل فيه أن المنهج العلمى المعاصر الذى نسبه البعض إلى المفكـــر الإنجلـــيزى " فرنســـيس بـــيكون " فى القرن السابع عشر الميلادى، إنما أُخذ عن علماء المسلمين حيث إنتقل المنهج الإسلامى إلى أوروبا من خلال الأندلس وصقلية ، ولكن علماء النهضة الأوربية – وهـــذا وجـــه الخطـــأ الذى كشف عنه – نقلوه مجرداً عن صيغته الربانـــية وأهدافـــه السامية ، فكان هذا الاضطراب النفسى والتخبط الوجدانى الذى تعانيه المجتمعات الغربية ، وكان هذا القلق والصراع الذى يتجرع عالمنا المعاصر مرارته ، وليس لعالم اليوم من نجاة أو عـــزة إلا بالعودة إلى منهج القرآن بجناحيه (التجريبى والايمانى) ، أو كمـــا عـــبر عـــنه رائدنـــا عبدالحليم الجندى بجناحيه (التوفيقى والتوفيقى) ، أو ما عبرت عنه فى كتابى " جدلية الإسلام " بمصطلح " التسليم بالغيبات والتجريب فى المحسوسات " .

وان ما نطالب به اليوم هو تصحيح المسار الحضارى كما يقول أستاذنا المرحوم عبدالحليم الجندى من " حضارة الأشياء " ممثلة فى جناحها المادى إلى (حضارة الإنسان) أى بجناحيها المادى والروحى ، وهو ما نعبر عنه بمصطلح (العبودية لله والسيادة على الأرض)

رحم الله استاذنا / عبدالحليم الجندى ، فقد كان دائماً مهموماً بقضـــايا ديـــنه ووطنه ، يجمع فى بحوثه ورؤياه بين العلم و العمل ، وبين الأصالة و المعاصرة ، وكان أشبه بخلية نحل لا تهدأ من إفراز العسل .

وختاما أرجو ألا أكون قد تجاوزت المدة المحددة لى ، وشكرا لكم

المستشار الدكتور / محمد شوقى الفنجـرى
رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية



عبد الحليم الجندي وهيئة قضايا الدولة
(أبريل ١٩٠٨ – يوليو ٢٠٠٠)
رجل له تاريخ

كلمة المستشار / صدقي عبد الرحمن خلوصي
نائب رئيس هيئة قضايا الدولة

في العقد الأول من القرن العشرين ولد أحد رجالات عصر التنوير ، رجل إرتفع فوق المناصب وتسامى على الألقاب ، ذلك هو المستشار / عبد الحليم الجندي ، فجاءت بداياته في ظل كوكبه من عظماء القانون في ذلك العصر ، الهلباوي وسعد زغلول ومحمد عبده وعبدالعزيز فهمي وغيرهم و غيرهم كثير ، شكلت أفكارهم وجدانه ، وشغلت معاركهم عقله ، فاتجه – كمعظم أبناء جيله – إلى دراسة القانون ، وما أن أتمها في سنه ١٩٢٨ حتى إلتحق محامياً بمكتب نقيب المحامين وقتئذ إبراهيم الهلباوي ، وعمل معه عشر سنين حتى أواخر سنه ١٩٣٧ عندما عين وكيلاً للنائب العام لفترة قصيرة عاوده فيها الحنين إلى المحاماة ، فانتقل إلى هيئة قضايا الدولة يمارس فيها مهنة الدفاع عن الدولة . وتدرج في الوظائف القضائية بهذه الهيئة حتي رأسها منذ مارس ١٩٥٦ وحتى أبريل سنه ١٩٦٨ ، فتحقق له بهذه الرئاسة ما لم يتحقق لغيره فقد ظل " رئيساً "اثنتى عشرة سنه بالتمام ، وقد لا يتحقق ذلك بعده .

وقد أثرت فتره عمله بمكتب الهلباوي في نفسه وعقله وفكره تأثيراً عظيماً يقول هو عنه (من حق النقيب الأول علينا أن أشيد بفضله علي ، فالسنوات العشر المشار إليها وتدخل تحت عنوان "الخريف العاصف " قد قضيتها في جواره ، وكانت بالنسبة لي سنوات " تحقيق الذات " ولا احسبني نعمت بعدها بمثل ما متعت به

في إبانها ، فمن بعدها تغير الزمان والمكان والأشخاص ، في وظائف لهـا مـذاق خـاص في دولة حملت هموم حروب تدور رحاها على أرضـها بيـن دول العالم أو بينها وبين إسرائيل ، وفي خواتيم نظام ملكـي يريد أن ينقض ، وبواكير نظام جمهوري يريد أن يرفع بنيانه علـى أسـاس سيادة القانون . ولقد كان الانتساب إلى مكتب النقيب الأول درجة للمنتسب يهيؤها له اسم الهلباوي وأسماء من عملوا معه وكنـت آخرهم ، وهنالك اتصلت أسبابي بكثير من الكبراء في الدولة والمجتمع العلمي كانوا لي أضواء على الطريق) [١] .

وخـلال تلك الفترة أدرك الشاب اليافع أن من أسباب امتياز الهلـباوي وسـعد زغلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمي وغيرهم تبحرهم في الدراسات الشرعية ، فأخذ نفسه بها وظهرت آثارها عليه فيما بقي من أيام حياته . ويبدو ذلك جلياً فيما خلفه الراحل العظيم من مؤلفـات قيمه يأتي في موقع الدرة منها كتابه الأثير " أبو حنيفة بطل الحـرية والتسامح " ثم ما تلاه من كتب عن " " الإمام الشافعي ناصر السـنة وواضـع الأصول " ، " مالك بن أنس إمام دار الهجرة " ، " أحمـد بن حنبل إمام أهل السنة " ، " الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصـار المـنهج السلفي " ، " الإمام محمد عبده " ، " الإمام جعفر الصـادق " و " الشـريعة الإسلامية " . وبعد كل هاتيك الأمهات من الكتـب ، وقبلها يأتي مؤلفه الكريم " في السيرة النبوية " ومن يطالع هذه الآثار الخالدة يلمس – في غير عناء – أن طبيعة رجل القانون لم تغادر واضعها ، بما جبل عليه من منطق أخاذ تحكمه مقدمات تؤدي

---

(١) " نجـوم المحاماه " للمستشار عبد الحليم الجندي – طبعة دار المعارف سنه ١٩٩٠ ، هامش ص ٦٩

بالاستخلاص السائغ إلى نتائج يقبلها العقل وترضاها الفطرة السليمة ، كل ذلك في أسلوب رصين وعبارة واضحة لا يخطئها الفهم .

وإرضاء لطبيعة رجل القانون فيه يتجه المستشار الجندي إلى المزج بين علمه بالقانون وتبحره في الدراسات الشرعية ، فتراه يخرج للمكتبة القانونية عدة مؤلفات منها كتب " نحو تقنين للمعاملات والعقوبات في الفقه الإسلامي " ، و" تطوير التشريعات " ، و"الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي " و " القرآن والمنهج العلمي المعاصر " وأبحاث منشورة منها الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث ، ونحو مشروع الدستور الإسلامي وتطوير التشريعات . أما أبحاثه القانونية الصرفة فمنها بطلان التفتيش بغير أذن و تصرفات السفهاء قبل الحجر ، والملكية الفنية ، وبيع المتجر .

هذا جانب من شخصية الراحل الكبير الدارس للشريعة الإسلامية المحب للفقه والدراسات الشرعية ، فماذا عن الجانب الآخر ..... رجل القانون ....

في مكتب الهلباوي كانت القضايا الكبرى في ذلك العصر ، سواء للأفراد أو للجماعات ، هي الغذاء اليومي فأصبحت القضايا الكبرى على مستوى الدولة مألفاً له ، وحاول فيما بعد أن ينقل عن الهلباوي إلى جماعة من رجال القانون : إن لرجال القانون من "سيادة القانون واستقلال القضاء " درجة في الناس ، ومن حقها عليهم أن يأخذوها بقوة واستقلال و إحساس وطني ، وأن الجزاء على النهوض بها هو فائدة الأداء ذاته ، في نماء الذات وتطورها أو ضمور الملكات وتدهورها (١) .

---

(٢) نجوم المحاماة " المرجع السابق "

ومـــن هــذا الحديث للراحل العظيم يبدو واضحاً عشقه لمهنة المحامـــاة أيـــا كان موقعه منها في المجال الخاص أو المجال العام ، وإيمانـــه العمـــيق بســـيادة القانون واستقلال القضاء ، وهو يرى أن "المحاماة العظيمة أو السليمة تجعل القضاء عظيماً وسليماً [١]".

ولذلك فعندما دعي سنة ١٩٤٠ للعمل بهيئة قضايا الدولة فقد رحـــب ترحيـــباً كبـــيراً إذا وجـــد في الدفاع عن الحكومة إغراء له بالمحامـــاة ذاتهـــا . ولا ريـــب كان يجذب انتباهه اسم أول رؤسائها المصـــريين ونابغـــة العلوم القانونية في جيله عبد الحميد بدوي وأسم أميـــن أنـــيس وزيـــر العدل والذي صار بعد ذلك رئيساً لهيئة قضايا الدولة . أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستعصون على الإحصاء ، و أما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذي تحتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن نجد في الخمسينات من القرن الماضي رؤساء أربعـــة للهيـــئات القضائية كانوا من أعضائها [٢] ، وان يلي رياسة مجلس الدولة ستة منهم [٣] .

ولأنـــه الف العمل في كبريات القضايا فقد كان حضوره فيها وإعداده مذكرات الدفاع نبراساً لجميع أعضاء الهيئة ولعل فيما طويت علـــيه مجموعـــة المذكرات القضائية التي نشرتها له مجلة الهيئة في جزءين خير شاهد على ذلك .

---

(١) توحيد الأمة العربية – طبعة وزارة الثقافة – فقره ١٢٥

(٢) المستشارون عبد العزيز محمد – عبد الرزاق السنهوري – السيد علي السيد – عبد الحليم الجندي .

(٣) المستشار محمد كامل مرسي – عبد لرازق السنهوري – السيد علي السيد – عبد لعزيز البيلاوي – ضياء الدين صالح – أحمد كمال أبو الفضل .

وعندما أنشئ مجلس الدولة سنه ١٩٤٦ ، انتقلت شئون مصر إلـــى مجلـــس الدولة منذ أول يوم ، حيث أنشئت فيه محكمة القضاء الإداري لتخـــتص بإلغـــاء قـــرارات الحكومـــة إذا تجاوزت سلطتها وعاونت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهي تمثل الحكومـــة فـــي كل قضية بالمحكمة ، والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعا صالحا عنها ، وكان أول المعاونة تمكين المحكمـــة من أوراق القضايا في الملف الحكومي بتمامه ، وفي سنه ١٩٤٨ رأس راحلنا العظيم قسم القضاء الإداري بالهيئة ، حيث ترافع فـــي قضاياه منذ إنشائه ، كما اهتم بمد القسم بمراجع القانون الإداري الفرنســـي وهـــي صـــدى لصوت مجلس الدولة الفرنسي المعروف باتجاهـــه المطلق لحماية الحكومة والحريات ، ثم دعا علماء القانون الإداري بفرنســـا للتدريس لأعضاء القسم ، واستدعى مدرسين للغتين الفرنســـية والإنجلـــيزية يدرسونها للأعضاء في ناديهم . ومن جراء المســـاعدة الفقهـــية والنزاهة في عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوســـيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشي باشا) شكاوي مجهولـــة التوقـــيع عن طريقة القسم في الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء وضد رئيسه) ، وكان رد رئيس الهيئة (مصـــطفى بـــك مرعي) أن كل قضية تعالج بحريه ونزاهة فكر ترتـــب علـــى حســـن عرضها أن كسبتها الحكومة ، وأرسل لرئيس الوزراء بعض المذكرات وشكره النقراشي على عمله فيها فأجابه أنها من عمل غيره .

ومـــن القضايا الطريفة التي باشرها المستشار الجندي وترافع فيها القضية التي رفعها وحيد يسري باشا طاعنا على إجراء ملاحقته كلما خرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها وهو ما أنكرته

وزارة الداخلية ، وبنى المستشار الجندي على هذا الإنكار الوصف القانوني أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون " عملاً مادياً " لا قرارا إداريا ويكون منعه من اختصاص النائب العام .

كذلك قضية شركة قناة السويس بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق الصادر لصالح عمال الشركة، وقد رأى الراحل العظيم في دفاع الحكومة الذي أبداه أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسي نظر قضايا " الجهات ذات الاختصاص القضائي " ومهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال – ولم يكن ذلك مألوفا – قال : (العمال – قبل الأموال – عصب المشاريع في الحضارة المعاصرة . والدولة في حياطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم في آفاق صافية وظروف مواتية ، وكلما صلح بال العمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام " ورفضت دعوى الشركة [١]

أما مرافعاته الشفوية فحدث عنها .... طلاقة في اللسان وجزالة في اللفظ وعمق في التأثير .... كل أولئك في منطق قانوني سليم .... وقدره فائقة على الإقناع .

وإن ذكرنا مثلاً على ذلك ..... فلقد نذكر مرافعته الشهيرة أمام هيئة التحكيم المشكلة برئاسة المستشار مصطفى فاضل رئيس محكمة النقض في قضية شركة السكر سنه ١٩٥٤ ، تلك المرافعة التي استمرت أياماً أربعة في موضوع حافل بالأرقام غاص بالميزانيات والتواريخ وهو لا يقرأ من أوراق ولا يسترجع منها ما

---

(١) نجوم المحاماة – المرجع السابق ص ١٩٩ وما بعدها .



امـــتلأ بـــه من بيانات وإحصاءات ، وإنما يسترسل في الحديث عما فـــيها وكأنهـــا طبعت في ذاكرته ، الأمر الذي إستحق من أجله ثناء رئيس هيئة التحكيم وتقديره .... ناهيك عن رضاء الحكومة بصدور الحكـــم لصالحها واتجاهها إلى إثابته عن جهده العظيم بمكافأة قدرتها بخمســـين ألفـــاً من الجنيهات بقيمة العملة في ذلك الزمان ، رفضها متأبـــياً مرجعاً الفضل إلى الهيئة التي ينتمي إليها طالباً إثابة أعضائها ممـــن شـــاركوه فـــي إعـــداد الدفاع ..... وهو ما قد كان فـــنشأت الدرجات وتمت الترقيات .

وأصبح عبد الحليم الجندي – بعد فترة قصيرة من هذه الواقعة – رئيساً لهيئة قضايا الدولة وهو بعد في الثامنة والأربعين من عمره . ورئيس هذه الهيئة – كما قال هو – خليق بأن يكون حجة فقيهة وقضائية ذا بصيرة بفنون السياسة والإدارة في المنازعات الدولية والدستورية والإدارية والضرائبية والمدنية والجنائية وغير ذلك – مجتمعاً – كيما تحسب الحكومة حساباً لرأيه ، وتقبل تصحيحه لأخطائها وتطمئن جهاتها القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها ، مطلوب منه أن يسبق زملاءه ومن ينوب عنهم بالابتكار وإنصاف خصومهم منهم [١] .

وكأنما كان عبد الحليم الجندي قد أعد لكل ذلك ...... بل كان فوق ذلك بما برع فيه من فن قيادة الرجال .... ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة في نزاهة الفكر والنفس – وقد كان – وفي التصدي للمشـــاكل وتحمل مسئولياتها – وقد استطاع – ثم في تكليفه نفسه بما يكلف به غيره فإذا به ثاني رئيس لهيئة قضايا الدولة – بعد المرحوم

---

(١) نجوم المحاماة – المرجع السابق ص ١٢١

المستشـــار / مصطفى مرعي – يترافع أمام القضاء ويدرس القضايا الخطـيرة بنفسه مع العضو المختص .... وهو في هيئته وجه النهار وزلفـاً مــن الليل يجعلها دائبة ناصبه كخلية النحل ، يوجه ويشارك ويعطـــي الفرصة للمحاولة و الخطأ ويقف وراء الرجال عند الحاجة ويعلم ويتعلم .... ويجري الخير على الأعضاء بالمعارف التي يقدمها والـتجارب التـــي يتـيحها والكتـــب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجـــات والترقـيات التـــي تجعلهم يتذوقون جدوى ومعنى العلم ويسعون إلى التقدم .

ومن الجدير بالذكر أن المستشار الجندي عندما اختير لرئاسة الهيـئة ســنه ١٩٥٦ كـــان واحداً من أربعة مستشارين فقط بالهيئة وعندما غادرها للمعاش ترك وراءه أربعة وكلاء و أربعين مستشاراً ناهـيك عن باقي الأعضاء في مختلف الدرجات ، وبذلك يمكن القول أنه لأنه"كبير" أحب أن يكون مرءوسوه " كباراً " أيضا ....وهذه شيمة الأقوياء .

هذا هو المرحوم المستشار عبد الحليم الجندي الرئيس الأسبق لهيئة قضايا الدولة ، ورئيس لجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشـــئون الإســـلامية ، وعضو مجمع الفقه الإسلامي بجامعة القاهرة وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

وإذا أردنـا أن نصور هذه الشخصية الثرية العطاء المتعددة الجوانب فقد لا نجد أبلغ مما صوره به رفيق دربه المرحوم المستشار مصطفى درويش حيث قال : " ما قابلت عبد الحليم إلا ووجدته مشدود القامة مرفوع الرأس وفي يده كتاب " .

هكــذا كــان ....وهكــذا ظل إلى آخر أيام حياته .... مشدود القامة مرفوع الرأس وفي يده كتاب.

تلــك لمحات من حياة رجل له تاريخ يضيق المقام عن سرد تاريخه كاملاً وذكر وقائعه ...وتقصر الكلمات عن بيان آثاره ومآثره وهــا نحــن فــي هذه الاحتفالية العظيمة ، إذ نشكر للجمعية الخيرية الإســلامية حســن صــنيعها بتذكير الأمة برموز المجتمع المصري عــرفانا واقــتداء ، لندعو للراحل الكبير بالرحمة والمغفرة ، وبمكان ومكانـــه إلى جوار العلماء ورثة الأنبياء جزاء ما قدم لأمته من جهد خلاّق وعلم نافع وآثار لا يمحوها الزمان .



بسم الله الرحمن الرحيم

"عبد الحليم الجندى - والمنهج العلمي"

كلمة للأستاذ المستشار / طارق البشرى

نائب أول رئيس مجلس الدولة سابقا

الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى ، رجل قدَّره وأجله كل من عرفه ، وكل من قرأ له ، علَّم وربى أجيالاً من القانونيين في قضايا الدولة وفي غيرها . انتشر تلاميذه بين محامى إدارة قضايا الدولة حيث ظل يعمل بها منذ سنة ١٩٤٠ ، وصار رئيسا لها في سنة ١٩٥٦ وذلك حتى أحيل إلى التقاعد ببلوغ الستين من عمره النافع في سنة ١٩٦٨ . وامتد أثره وأثر تلاميذه إلى مجلس الدولة منذ إنشائه في سنة ١٩٤٦ ، وذلك بما انتقل إلى المجلس الدولة من رجال إدارة قضايا الدولة في سنة ١٩٤٦ ومع تعديل قانون مجلس الدولة في سنة ١٩٥٥، عشرات من تلاميذه صاروا إلى مجلس الدولة وشاركوا في إرساء أسس القضاء الإداري في مصر وتطويره وإنمائه ، وكان ممن انتقل منهم إلى مجلس الدولة في سنة ١٩٥٥ أخى الأكبر المرحوم المستشار يحيى عبد الفتاح البشري الذى صار من بعد نائبا لرئيس المجلس ، وعنه عرفت أول ماعرفت أستاذنا الجليل عبد الحليم الجندى ، واتصلت بعلمه ومجالسه .

ألَّف نحو عشرين كتاباً ، كلٌّ منها فيه جديد على قارئه المتخصص ، ومجالات إنتاجه القانوني العلمي ، تتبسط من القانون الوضعي إلى فقه الشريعة الإسلامية ، ومن القوانين النافذة السارية إلى مشروعات التقنينات المقترحة في المعاملات والعقوبات

وغيرها ، ومن القانون المدني وفقهه إلى القانون الإداري وغيره من فروع القانون العام .

وقـد اخـتار للتأليف ثلاثة مجالات محددة : **المجال الأول** هو الكـتابة عـن أساتذته في المحاماة مثل إبراهيم الهلباوي ، المحامي الأشـهر في الثلث الأول من القرن العشرين والذى تدرب " الجندى " خريجاً شاباً في مكتبه وتشرب عنده المُثل العليا لمهنة المحاماة فضلا عـن علوم القانون وفنونه ، ومثل ما ألف عن محامين عالميين قرأ عـنهم واسـتمد من خبراتهم المكتوبة زاداً له يتعمق به في عملـه المهني ، وأراد بالتأليف عنهم أن ينقل هذه الفائدة إلى غيره من قرائه

والمجال الثاني لتأليفه ، وهو أقرب المجالات إلى قلبـه وعقله، هـو الفقـه الإسلامي كتب عن سبعة من أئمة الفقه الإسلامي ، أبى حنـيفة الـنعمان ، ومـالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي ، ومحمد بن عبد الوهاب ، ومحمد عبده ، وجعفر الصادق ، وأظن أن كـلا من هذه الكتب لايستغنى عنه دارس متخصص لأى من هؤلاء الأئمة ، شمولاً في النظرة وعمقاً في البحث ، وجدَّة في التحليل .

والمجال الثالث هو التشريع ، بما اقترحه من تطور في التقنينات والمجموعات التشريعية الأساسية ، وبما استهدفه من وراء هذا الجهد من إعادة لمرجعية الشريعة الإسلامية في هيمنتها على القانون ونظم المعاملات ونظم الحكم ، وتوحيداً للأمة العربية من هذا الطريق، لأن توحيد التشريعات الأساسية هو طريق لاشك في أثره البالغ في توحيد الأمـة التى تطبق هذه التشريعات وتوحيد نظمها وتكويناتها الثقافية ، وإسـلاس الـتعامـل الاقتصادى بينها ، وتوثيق عراه ، قدم في هذا المجدال نحو عشرة كتب .

ومن يقرأ لعبد الحليم الجندي يدرك مدى الجهد الذى بذله في إعـداد بحـثه أو وضع كتابه ، أو صياغة كل جملة فيه وتركيب كل معـنى أورده ، بأسـلوبه المركـز الموجز ، وبعباراتـه التى تثقلها المعانـي ، وبعمق الفكرة ودقة التحليل وشمول الربط بين الظواهر ، هو نتاج عقلية تدربت في مجال علم أصول الفقه ، وانعقدت بصرامة منطقه ووثاقة معانيه .

والمجال الآخر قبل هذه المجالات الثلاثة وبعدها ، هـو مجـال ممارسـاته المهنـية بوصفه محامياً يتابع القضايا ويكتب فيها ، ومن يقـرأ مذكـرات دفاعه في القضايا الهامة التى كان يحضر فيها عن الحكومـة مدافعـا باعتبارها طرفا في خصومة قضائية ، من يقرأها لايجدهـا مجـرد مذكرة دفاع عن قرار حكومي أو موقف اتخذته أو تصـرف صدر عنها ، إنما يجد فكرا وعمقا وموضوعية يستمد منها القارئ زاداً علمياً ومعرفياً ، ويخرج من قراءتها أكثر معارف وأعلم فـي المجال العلمي الذى نشأ النزاع القضائي في نطاقه ، كما يخرج مـنها القـارئ أفقـه فـي درك مـناهج التناول القانوني للنصوص وللصياغات القانونية لوقائع الدعوي ، " فالجندى " فيما يكتب في هذا المجـال هـو محام أستاذ يعلم قاضيه فيمن يعلم من رجال القانون ، ويرفع مستوى النقاش الحقوقي إلى مدارجه العليا .

نحن –رجال القانون في النصف الثاني من القرن العشرين – نزهو بأننا عايشنا هذا الرجل وعرفناه ، فيمن عايشنا وعرفنا من كبار رجـال هـذا العهد ، ومن لم يتتلمذ منا على يديه في مهنة المحاماة بقضـايا الدولة – مثلي – فقد تتلمذ على كتاباته ومتابعاته كما تتلمذ علـى معرفـته الشخصية ، لأنه لم يكن محاميا قديرا فقط ، ولا كان قانونيا ضليعاً فقط ، ولا كان فقيهاً متعمقاً فحسب ، **إنما كان صاحب دعوة**

تجلت في كل كتاباته ، وكان صاحب تجربة حية متعددة الجوانب ، وكان محيطاً بتفاصيل الحياة السياسية الاجتماعية في الزمان الذى عاشه منذ أدرك شئون الحياة العامة ، فكان مزيجاً بالغ الغنى والتعدد ، وكنت تجلس إليه وتستمع فكأنك تقرأ كتابا ، وكنت تناقشه وتحاوره فكأنك تتصفح كتاباً .

هذا الرجل ، بحثت عن اسمه في " موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين " التى كانت أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط (الطبعة الأولي سنة ١٩٩٦) فلم أجد اسمه بين ألفى اسم أوردتهم الموسوعة [(١)] ، وساعتئذ توقفت متفكرا ، هل يجئ إغفال اسمه بسبب خطأ الهيئة التي أعدت الموسوعة ، أم بسبب خطئنا نحن ؟ نحن أهل المجال المهني والعلمي الذي بلغ الأستاذ فيه شأوه . جزء من التبعة تحمله هيئة الموسوعة والرجل كان رئيسا لهيئة قضايا الدولة مدة إثنتى عشرة سنة ، وكان رئيسا للجنة الفكر الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وكان عضوا للجنة الشريعة والقانون بالمجلس الأعلى للثقافة ، وكان عضوا بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، وكان في غالب هذه الجهات عضوا عاملاً وعنصراً فعالاً وقت إعداد الموسوعة ، إذ انتقل إلى رحمة الله في سنة ٢٠٠٠م .

ولكن يبدو لى أن خطأنا نحن هو الخطأ الغالب ، فنحن لم نقم به بما فيه الكفاية ، ولم نعرف عنه ولم نذكره بما يليق بأستاذيته ، وهذا من مشاكلنا نحن رجال القانون في مصر. إن القانون علم من علوم الاجتماع ، وأن الدراسات المتعلقة بأى فرع من فروع هذه

---

(١) استدرك علىَّ – أثناء إلقائي هذه الكلمة بحفل التكريم – الأستاذ الكبير رجائي عطية ، قائلاً أن اسم المحتفى به ورد بالموسوعة في حرف الميم مسبوقاً باسم " محمد " فلما عدت إلى مكتبي بعد الحفل ، وتصفحت الموسوعة ، لم أجد اسم المحتفي به حيث أشار سيادته لامسبوقا باسم " محمد " ولا مسبوقا باسم " أحمد " .

العلــوم تكــون عـــن موضــوعاته ، وتكون أيضا عن كبار علمائه والمبرزيــن ذوى المذاهــب والمدارس فيه ، فتجمع أعمالهم وتدرس وتــناقش وتحلــل ، ويظهر من ذلك الإضافات التى أضافها كل من هــؤلاء العلمــاء على مدى حياته ، والتوجهات التى أكد عليها وغير ذلــك ، ونحن نجد أمثلة لذلك عندنا في مجال القانون بالنسبة لرجال الفقه الإسلامي القدامى ، مثل أئمة المذاهب وغيرهم ، ولكننا لا نجد أحــداً اهــتم بدراسة سير الرجال الكبار من علماء القانون وفقهائه وقضاته ومفتيه فى عصرنا الحديث وهم شأنهم شأن الوجوه والصدور فــي المجالات العلمية الاجتماعية الأخرى ، لهم مذاهب وأساليب في استخراج الأحكام ولهم طرائق في تحقيق الوقائع وتحليلها وتركيبها ، وهــم أيضــاً لكــل منهم وجهته ودعوته في النظر إلى أحوال الناس ومعنى العدالة ومعنى النظام العام والاستقرار ومعان في تحقيق النفع الانساني ، ومراعاة المصالح العامة والخاصة ، وكل ذلك يحتاج إلى دراسات وتحاليل واستقراءات من دارسين وباحثين .

نحــن فــي مجال القانون وعلومه ، لانرى ذكراً لذلك ، ولا دراسات تعد ولا بحوثاً تحرر عن الكبار ذوى الأثر ، لانجد أحداً أعد دراسة عن " عبد الحميد أبو هيف " في المرافعات مثـــلا ، ولا عن " أحمد أمين " في القانون الجنائي ، ولا عن " أحمد إبراهيم " في الفقه الإســلامي ، وغــير هؤلاء ، بدءاً من هذا الجيل الذى شكل اللبنات الأولــى فــي علوم كلية الحقوق المصرية ، ثم من والاهم من بعد ، ولانجــد أحداً اهتم بدراسة قانونيات " عبد العزيز فهمي " أول رئيس لمحكمــة الــنقض ، ولا بفــتاوى " عبد الحميد بدوى " ومشروعات تشــريعاته ، ولا مرافعات " مرقص فهمي " عن المحاماة مثلا ، وقد قدر لى أن أقرأ بعضها وأنا أطالع الصحف القديمة بصدد إعداد بعض

الدراســـات التاريخية . ولم يحظ بشئ من ذلك في زماننا هذا الا عبد الرزاق السنهوري ، وهو يستحق طبعا ، ولكن السنهوري ليس واحدا ولا وحيداً في تاريخ علومنا القانونية في العصر الحديث ، وكذلك لم نـــدرس توجهـــات محكمة النقض مثلا ولا توجهات القضاء الإداري دراســـات تحليلية وعلمية في بحوث تتخصص في ذلك ، إلا دراسات جامعـــية محدودة عن علاقة القضاء بالسياسة ، كان لى حظ مناقشة بعضها فى كليات الحقوق .

ومن هنا لم يتح لرجال القانون أنفسهم أن يتعرفوا على ذوى الأثر العلمي والمهنى منهم ، في الأجيال المتعاقبة . ولم يدرسوا أن لعلمهم ومهنهم "تاريخ" وتطور وتعدل أجرته هيئات من محاكم ومجالس افتاء وكليات ومن رجال أيضا ، رغم أن ذلك هو صميم مادة "تاريخ القانون" وأن مـــن عرف من هؤلاء الـــرجال عـــرف بالاســـم والفضل دون معرفة جوهر ما أداه ، ومن الطبيعـــي أن يكـــون غـــير رجال القانون أقل معرفة وأغمض رؤية وأصرف عن الاهتمام بهذا الأمر .

لذلـــك أرجـــو أن تكـــون إثـــارة هذا الموضوع بمثابة دعوة للاهـــتمام به ، وهى دعوة تحمل الشكر للجمعية الخيرية الإسلامية علـــى أن بادرت بعقد هذه الاحتفالية لتعيد إحياء ذكرى عالم من كبار علمائنا الأجلاء في الفقه والقانون .

لايمكن الإحاطة بأعمال الأستاذ عبد الحليم الجندى في ورقة بحثـــية تلقى مختصرة في احتفال به وفي دقائق معدودة ، وقد لايكفي كـــتاب واحد لدراسة أعماله وتحليلها بنظر علمى تكون هذه الدراسة جديـــرة بها ، واكتفي بالإشارة إلى كتاب واحد أحسب أنه رحمه الله كـــان يعتبره من أهم ماكتب ، فقد كان يشير إليه ويذكره بحضٍ خفي ومتواضـــع علـــى توجـــيه الاهتمام إليه ، وأن قراءة هذا الكتاب بين

ماكتب يظهر منها للقارئ صدق الحدس بأنه كان لابد أن يوليه مؤلفه المكانة الكبري من اهتمامه ، ذلك أن الأستاذ الجندي كان دائما ما ينجذب في بحوثه ودراساته إلى " المنهج " منهج التفكير ، أما بالحديث عنه وشرحه ، أو بممارسته ممارسة علمية صارمة ، لايخطئها القارئ المدرب ، حتى في مذكرات الدفاع في القضايا لايخطئ القارئ ملاحظة اهتمام " الجندى " بمسائل المنهج شرحا وممارسة ، ولذلك فلا غرو أن جُمع عدد من مذكراته الدفاعية وصدرت في جزئين كبيرين ، لأنها تحتوى على فقه ومنهج وأصول.

الكتاب الذى أعنيه هو " القرآن والمنهج العلمي المعاصر " صدرت طبعته الأولى عن دار المعارف في سنة ١٩٨٤ تكلم المؤلف فيه أولا عن القرآن الكريم وعن الكليات الأساسية التى يستخرج منه ومنها العلم واستعمال العقل والحرية في العقيدة وأسلوب الإقناع وغير ذلك من المفاهيم ، ثم عرج - وهذا أهم ماقصد إليه الكتاب - إلى منهج الاستقراء من الواقع والنهى عن التقليد ، ثم عرج إلى منهج الاستنباط أيضاً .

تحدث عن استخراج علم أصول الفقه من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة ، وركز حديثه هنا - بطبيعة الحال - على الإمام المميز محمد بن إدريس الشافعي ، واضع علم أصول الفقه في كتابه الأشهر " الرسالة " ، وهذا هو العلم العقلي الاستقرائي الاستنباطي الذى استخرجه الشافعي من كتاب الله تبارك وتعالى . ونقل الجندى عن الفخر الرازي أن الشافعي في علم أصول الفقه مثل أرسطو في علم المنطق الأرسطي ، ثم استطرد إلى أن منطق أرسطو كان منطق كليات بدأ بها أفضت إلى طريق معرفي مسدود ، أما منطق الشافعي في نظر الجندى فهو فيما أوردت أصول الفقه منطق

واقعـــي يستقي أول مايستقي بالنظر في الجزئيات ويقيس ويستخرج بالاســـتقراء من الواقع المعانى الكلية . ومن ثم يبقي هذا المنهج دائما مرتبطاً بالواقع ومنفتحا فلا ينغلق على نفسه ولا ينفصل عن الواقع ، ويذكـــر أن الكنيسة في الغرب انغلقت على نفسها ولم تستطع بفكرها أن تنفـتح علـــى مـــا أفضت إليه البحوث والاكتشافات الواقعية من تغيرات ، وذلك بسبب صدورها عن منطق أرسطو ، ولذلك ثار عليها المفكـــرون والعلماء ، وعدلوا إلى مناهج المسلمين في التفكير ، بما صاغه فرانسيس بيكون في كتابه الأهم " المنهج الحديث " .

تكلم الأستاذ الجندي عن منهج القياس واستخراج علل الأحكام ومعانـــيها ، وعـــن عملـــيات الســـير والتقســـيم أى حصر الظواهر واختـــبارها ، وتكلـــم عـــن خطوات القياس من تخريج المناط ، أى استخلاصـــه وتحقـــيق المناط والتثبت من وجوده في الفرع المقيس ، وتنقـــيحه بتخليصـــه ممـــا يشوبه ، وذكر " أن العملية القياسية عند الســـلفيين كالعملية التجريبية بالموازين" وبالمقاييس الحسية والعقلية ، وذكر في ذلك كلاماً أخاله من أعمق مايقرأ في موضوعه ، وهو فيه يعتمد على فكر اسلامي خالص .

ويلخـــص الجندى المنهج الاسلامي والذى يجتمع في أصول الشافعي بأنه :

أولا – الاســـتقراء الدقـــيق للواقـــع والألفـــاظ والأساليب والنصوص والمعاني .. لاستنباط الدلالات والعلل والأحكام ..

ثانيا – الـــتزام الواقعـــية في الأخذ بدلالة الظاهر الثابت بالسمع أو البصر أو الحس .

ثالثا – وفاء نصوص القرآن والسنة ..

رابعا – النهى عن إتباع رأى دون دليل عليه ، **خامسا سادسا .. سابعا ..**"

وينـــتقل الكتاب إلى ما امتد إليه منهج أصول الفقه في العلوم الأخرى في الحضارة الإسلامية ، فقد انتقل إلى اللغة والأدب بالنحو والعـــروض عـــن طـــريق منهج الاستقراء . وانتقل إلى الفنون عن المـــناظرة وعلوم الكلام وإلى صناعة التأليف والتدريس ، كما انتقل إلى العلوم الرياضية والتجريبية أى التطبيقية . ويشير الجندى في ذلك إلـــى جعفر الصادق وأبى حنيفة والجاحظ والغزالي ، كما يشير إلى منهج الشك المعرفي ، وإن الواجب الأول للإنسان قبل الإيمان هو أن يشـــك ، لأن الشك هو طريق البرهان ولا معرفة إلا بالبرهان ، وأن هـــذا المنهج في الشك المعرفي هو ما انتقل من بعد إلى ديكارت في منتصـــف القرن السابع عشر للميلاد بعد أن كان ذكره الغزالي وكتب عنه ، والغزالى توفي في سنة ٥٠٥ للهجرة أى في القرن الثاني عشر للميلاد .

ثـــم يفصل الكتاب الحديث عن التجربة والاستقراء والقياس ، وتكلـــم عن علماء المسلمين مثل " الكندى " وعلوم الهندسة والطبيعة والمرئـــيات والفلـــك والكيمياء ، و" أبى بكر الرازى " وعلم الكيمياء وتجاربـــه في البيمارستانات ، و" المسعودي " وأعماله في علم الفلك والجيولوجـــيا والجغرافـــيا ، و" الحســـن بـــن الهيثم " وعلم الضوء والبصـــريات و" ابن سينا " و" أبى ريحان البيروني " ، وكل هؤلاء فـــي علومهـــم المـــتعددة والمتـــنوعة يعتمدون على المنهج العلمي بالاســـتقراء والاســـتدلال وبالمشاهدة والتجريب ، وغيرهم كثير مثل "عبد اللطيف البغدادي" الطبيب و" ابن النفيس " و" ابن رشد " و" ابن خلدون " .

بعد ذلك يورد الكتاب الحديث عن المنهج العلمي المعاصر ، وانـــتقال المنهج الإسلامي في التفكير والبحث والتحليل إلى أوروبا ،

وذلـك عـن طريق الحروب الصليبية وعن طريق قبرص وإيطاليا وأسـبانيا . وهذا البحث حول انتقال العلوم الإسلامية إلى أوروبا عن هـذا الطـريق ، معروف من قبل ، ولكن الأمر المهم والذى يذكره كـتاب الأستاذ الجندى هو ربط هذه المعارف التى أخذها الغرب عن المسلمين ، ربطها بعلم أصول الفقه وبمنهجه الاستقرائي والاستنباطي وربـط ذلك كله بالمصدر الأساسي ، وهو الكتاب الفرد الذى خرجت منه أمة الإسلام جميعها ، وهو القرآن الكريم .

وفي هذا الصدد يعبر المؤلف الحديث بتركيزه وتعميقه الذى اعتاد عليه في كل كتاباته وبعقد المقارنات بين المفادات المنهجية التى تسـتخرج من " رسالة " الشافعي وبين " المنهج الجديد " الذى بلوره فرانسيس بيكون ، ويذكر أن المسلمين عندما استبعدوا منطق أرسطو اسـتبعدوا تقريبا منطق الفلاسفة المسلمين الذين أخذوا عن أرسطو، فصـار هـؤلاء الفلاسـفة مثل الجُذر المعزولة في التكوين الثقافي الإسـلامي ، وفي هذا الصدد يشير إلى نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو فـيقول : " ابـن تيمـية إمام السلفيين ابتداء من القرن الرابع عشر المـيلادي ، يصـرح أنـه لايقـبل إلا منهج القرآن والسنة ومنطقه واسـتنباطه ، ويستبعد المنطق اليوناني لخلل في أساسه ، إذ هو قائم علـى منطق أرسطو الذى يعتبر (الحد) في تعريف الشئ هو الذى يبين (الكنه) أى (الماهية) أو (الحقيقة الباطنة) فيه وهو (الطبيعة) الموجودة في كل ما يندرج تحت (نوعه) ، فالمعرفة عنده تستمد من المـبادئ الكلـية لوحدة ماهياتها في أفراد النوع والجنس ، وإستقرار الجزئـيات لايعطي علما يقينيا إلا بعد الالمام بها جميعا ، وهذا عُسر ومعجـز أو مستحيل ، بيد أن المنطق الإسلامي (واقعي) ميسور ، والحـد فيه هو (المعنى) الذى يستحق الشئ من أجله وصفه، وفي

حيـــن يحصر المنطق الأرسطى اليوناني (ذاتيات) الشئ ليصل إلى الكنه ، يهدف المنطق الإسلامي إلى مجرد (تمييز) الشئ من غيره مما يتبين من (صفاته) لدى من يستعمله على الوجه الذى (يخص) الشئ حتى لايدخل فيه ما لا يخصه ، فالحد عند المسلمين مقصود به (التميـــيز) بيـــن المحدود وغيره كالاسم وليس المقصود به تصوير المحدود وتعريف حقيقته " .

نحـــن هنا أمام كتاب عميق وعظيم الفائدة ، وهو كتاب أودع فيه كاتبه خلاصة فكره المنهجي على مدى عمره النافع ، وأرجو في هذه المناسبة من الجمعية الخيرية الإسلامية أن تندب نفسها للقيام على إعـــادة نشـــر هذا الكتاب مع ما يختار من كتب الأستاذ الكبير ليعود تداولها بين الناس من شباب الباحثين ومن رجال القانون والفقه على السواء .

والحمد لله ..،

طـــارق البشـــرى

نائب أول رئيس مجلس الدولة سابقا



عبدالحليم الجندى ومجمع البحوث الإسلامية

كلمة الأستاذ الدكتور/ مصطفى الشكعة

عميد كلية آداب عين شمس الأسبق
وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

"من المؤمنون رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا " صدق الله العظيم

هؤلاء الرجال الذين شرفهم الله سبحانه وتعالى هم جنوده إيماناً وجهاداً وفضلاً وعلماً وصدقاً. وهم رجال فى كل زمان ، وهم الذين شرفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله الشريف :" الخير فىَّ وفى أمتى الى يوم القيامة "، " وطلب العلم فريضة على كل مسلم" والله سبحانه وتعالى يقول فى محكم كتابه "قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون" ، ويقول جل وعلا " إنما يخشى الله من عباده العلماء "

وقد كان أستاذنا وفقيدنا المستشار عبد الحليم الجندى من العلماء ، وكان عضواً بارزاً فى هيئة كبار العلماء التى بدا لبعض الحكام فى العصر الحديث أن يضن على كبار العلماء بأن تكون لهم هيئة تجمع شملهم وتبارك جمعهم ، فاستبدل بالتسمية الجليلة تسمية اخرى هى "مجمع البحوث الإسلامية"

إن التسمية البديلة لم تحرم كبار العلماء من علمهم ولا من مقامهم الكبير ، وهم فى جمعهم المبارك لا يزالون العلماء الكبار الذين تباركهم مصر وتحتفى بهم وبعلمهم جميع الشعوب الإسلامية من أقصى الأرض إلى أقصاها .

ان شـــيخنا و فقيدنا العزيز المستشار عبد الحليم الجندي ليس عالما واحداً ، نظراً لموسوعيتة الشرعية القرآنية الحديثة، ولأصوليته الفقهــية التاريخية الأدبية . فهو كالنهر الكبير من اين وردته شربت وارتويت ، وأنست بفضلة ، وغمرت بفيضه علما وسماحة وتواضعاً فـــالمورد العذب كثير الزحام ، ومن ثم فهو مجموعة من العلماء فى ثوب عالم فرد .

أيهـا الاخـوة الكــرام: لقــد شرفنى أخي العالم الكبير الأستاذ الدكــتور محمــد شــوقي الفنجرى الذى له الفضل فى جمعنا هذا ، فاختارني لكى أتحدث عن فقيدنا الكبير وإسهاماته فى " مجمع البحوث الإســلامية " الذى يحتضنه الأزهر الشريف ويرأسه صاحب الفضيلة الإمــام الأكــبر شيخ الجامع الزهر . لقد كان عبد الحليم بك – وهو اللقــب الذى كنا نناديه به – الأخ الكبير والعالم الحكيم ، فى اى جمعٍ يحضـــره ، وفى كل لجنة يسهم بالاشتراك فى نشاطها . وكانت أحَبَ اللجــان إلــيه هـــى لجان القرآن الكريم ، والسنة النبوية المشرفة ، والــبحوث الفقهية ، ولجنة المتابعة . وانه لمن مصدر سعادتي أنني أتشرف بعضوية هذه اللجان ، واسهم مع إخوتى وأحبابي فى نشاطها الــذى يــتلاءم مـــع القدر الذى أستطيعه . وليسمح لى الجمع الكريم الجليل ان أتخير نموذجين او ثلاثا لإسهامه الجرئ الحكيم مع إخوانه أعضاء اللجان .

فـابدأ بمحـنة محاولـة النـيل من القرآن الكـريم كـتاب الله الـذى لا يأتيه الباطل من بين يدية ولا من خلفة . فقد بعث رئيس فاضل لواحدة من جامعتنا الكبرى مجموعـة من البحوث تقــدم بها أحد الأساتذة المساعدين لكى يرقى بها مقدمهــا الى درجة الأستاذ . كان ذلك يقتضى ان يتولى فضيلة الإمام الأكــبر رئيس المجمع آنذاك ان يكلف أحد أعضاء المجمع بقراءتها

وابــداء رأيــه فيها من الناحيتين الأكاديمية والدينية . وكان عدد من أعضــاء مجلس القسم الذى ينتمى إليه مقدم البحوث قد احتجوا على مجلــس الجامعــة ورئيسة لاشتراك مجمع البحوث فى هذا الشأن ، فكتــب عضو المجمع المكلف بالمراجعة تقريرا مطولاً انتهى فيه إلى ان **البحث الأول** : وكان الباحث قد أطلق فيه على القرآن الكريم لفظ – الــنص وجعــل عــنوان بحــثه مفهوم النص – وصف كتاب الله بأوصاف شتى وعلى رأسها أنه " مُنتَجُ بشرى " وبذلك جرد كتاب الله مــن قدسيته الإلهية .**والبحث الثانى** : كان موضوعه " الإمام الشافعى والأيديولوجــية القرشية " وفيه قرر الباحث ان الإمام الشافعي كان يهدف الى تأليه محمد صلى الله عليه وسلم .

وكــان **البحث الثالث** : " نقــد الخطاب الدينى " مترعاً بالأخطاء التى يصعب تعدادها فى هذا المقام .

وقــام بعــد ذلــك الإمام الأكبر رئيس المجمع آنذاك بعرض التقارير الثلاث على مجلس المجمع قبل إرسالها الى الجامعة صاحبة الشــأن . وكان صاحب كل رأى من أعضاء المجلس يعد فارساً فى تقويمه لكل تقرير . وكان فارس الفرسان فى هذا المقام فقيدنا الجليل المستشــار عــبد الحليم الجندى الذى رأى ان الباحث أنكر – فى كل بحــث مــن البحوث المقدمة – ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، واقــترح وقــد شاركه الرأى جميع الأعضاء رفض الترقية ومحاسبة الباحــث علــى جــرأته على كتاب الله وعدوانه على الإمام الشافعي ومفكرى الإسلام .

وقــد تطور الأمر بعد المجمع ، وبعد رفض مجلس الجامعة ترقــية صاحب البحوث، بأن صدر حكم القضاء العادل بالتفريق بين

الباحث وزوجته ، واضطر الباحث إلى مغادرة مصر ليعمل فى إحدى الجامعات الأوربية .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإن جامعة مصرية أخرى تقدمت فيها مدرسة بعدة بحوث لترقى بها الى درجة أستاذ مساعد ، شحنت كل بحث من البحوث بالطعن فى مصداقية القران الكريم ، وسخرت من بعض حقائق ما بعد الموت وقد قام المجمع بواجبه فى الحكم على الباحثة بأنها قد أنكرت ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وقام المجمع بإبلاغ الجامعة صاحبة الشأن بذلك وأن المجمع يعتبر هذه الترقية لاغية، غير ان الذى أحزن أولياء أمور الطلاب فى تلك الجامعة ان الباحثة قد رقيت بالفعل ولا تزال تباشر عملها حتى اليوم وفى خاطر عدد غير قليل من ذوى الشان ، ان المستشار عبدالحليم الجندى لو كان لا يزال على قيد الحياة لكان لهذا الشأن ما بعده .

المثال الثانى للإسهام الجاد للفقيد الكبير فى نشاط مجمع البحوث وفعالياته : المؤتمر الذى طلبت امريكا عقده فى مصر وأطلق عليه " مؤتمر السكان " .

لقد فوجئ مجمع البحوث بخبر هذا المؤتمر منشوراً فى الصحف ، وبأن رئيس الوفد المصري فيه هو وزير الخارجية – وكان آنئذ السيد عمرو موسى – كما نشرت الصحف أسماء الأعضاء الممثلين لمصر وكان عددهم كبيراً ، وكان من بينهم ثلاثة أعضاء من مجمع البحوث ، ولما لم يكونوا قد عرفوا شيئاً عن الجهة التى رشحتهم لحضور هذا المؤتمر ، فقد سألوا فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر عما إذا كان الأزهر هو الجهة صاحبة الترشيح ولكن فضيلته أكد لهم انه لا يعلم شيئا عن هذا الترشيح وان أحدا فى الأزهر لا يعلم شيئاً من ذلك .

ثـم تبيــن ان للمؤتمر ورقة عمل – وثيقة – تتكون من نحو أربعمائـــة صفحة مشحونة بمطالب شتى يصدر المؤتمر بها قرارات لكى تعلن وتنفذ . طلب فضيلة الإمام الأكبر – وقد ترامت الى سمعه بعــض الأخبار المريبة – أن يُوافى الأزهر بصورة من الوثيقة التى توضـــح ذلـــك . وقـــد قامت وزارة الخارجية بتلبية الطلب ، ووافت المجمع بنسخة من الوثيقة مكتوبة باللغة العربية ، ومن ثم دعا فضيلته مجلس المجتمع لاجتماع عاجل ، وكان قد اطلع على الوثيقة ، وطلب من الإدارة إعداد صور منها بعدد أعضاء المجتمع لكى يكون لدى كل عضو نسخة منها .

وفى الجلسات المتواصلة ، اتضح ان بعض المتطلبات مكتوبة بأسلوب عربى غير مفهوم ، او بعبارة غير قابلة للفهم . وهنا تحرك فقيدنا الكبير المستشار عبد الحليم الجندى ، وطلب الى فضيلة الإمام الأكـــبر ضرورة موافاة المجمع بالأصل الانجليزى للوثيقة . وقامت وزارة الخارجـــية مشـــكورة وبحســـن نـــية بموافاة المجمع بالنسخة المطلوبة التى صورت منها عدة نسخ ، وأمر الإمام الأكبر بتوزيعها علـــى الأعضاء الذين يجيدون الانجليزية ، وبذلك صارت المعميات الـــتى بالنســـخة العربـــية قابلة للفهم وكاملة الوضوح ، وكانت مليئة بالمطالب البشعة التى طلبتها الهيئة المنفذة للمؤتمر مكشوفة ومقززة ، ويـــبدو مـــن المستحيل صدورها من مؤتمر منعقد فى اكبر عاصمة إسلامية . وكان من هذه المطالب ما يلى :

١) صدور قرار يبيح الشذوذ الجنسى بين الرجال .

٢) صدور قرار يبيح الشذوذ الجنسى بين النساء يعنى مضاجعة المرأة لامرأة أخرى وهو ما يطلق عليه السحاق .

٣) صـــدور قــرار بإباحـــة زواج المثلية ، يعنى زواج الرجل بالرجل .
٤) وزواج المرأة بالمرأة .

اقــترح فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق رحمه الله تكوين لجنة من أعضاء المجمع برئاسة المستشار عبد الحليم الجندى لإصدار بيان بأسم المجمع لنشرة بالصحف بأسرع وقت ممكن يوضح الكارثة المؤامرة .

قــرئ البــيان علـــى الأعضــاء وبعد تعديلات طفيفة وافق الأعضـــاء عليه بالإجماع ، وارسل البيان للصحف أو بالأحرى تسلم مــندوبو الصحف الذين كانوا مرابطين خارج قاعة الاجتماع صوراً مــن البــيان ، وصدرت صحفهم فى اليوم التالى وقد تصدرها البيان الفريد من نوعه فى العصر الحديث .

وفى اليوم التالى صدر عن الصحف بيان ثان صادر عن لجنة الفتوى بالأزهر الشريف .

فى اليوم الثالث صدر عن الصحف بيان ثالث صادر عن هيئة علماء الأزهر الشريف .

فى اليوم الرابع صدر عن الصحف بيان رابع صادر عن معهد السكان بجامعة الأزهر الشريف .

لـــم تكـــن الدولة منتبهة الى خطورة هذا المؤتمر، بل فظاعته وجـــرأته علـــى الديـــن والأخلاق والفطرة السليمة . ومن خلال هذه البـــيانات الخطـــيرة المتلاحقة ، اصدر السيد رئيس الجمهورية بياناً حاســـماً صـــرح فيه بأن مصر مسلمة لن تسمح بأن يصدر عن هذا المؤتمـــر المعقود على أرضها اى قرار يصطدم مع عقيدتنا السماوية او يتـــنافى مـــع آدابنا الطاهرة وتقاليدنا النظيفة تحت اى ظرف من الظروف او اى مسمى من المسميات .

وكـــان المؤتمـــر أيام انعقاد حافلاً بكل شاذ وكل غريب من الشخصـــيات المـــنحرفة الوافدة من أمريكا وأوربا منتظرين صدور قـــرارات لتنفـــيذ مطالبهم الإباحية الحيوانية . ولكن مسعاهم أصيب بالخيـــبة ، وكـــان ذلك نتيجة سهر أعضاء المجمع ونتيجة صمودهم صفاً واحداً للدفاع عن العقيدة والعرض والآداب العامة والحفاظ على سمعة مصر فى العالم الاسلامى .

ثمت موضوع آخر عرضه أحد المواطنين الموسرين يطلب رأى المجمع فيه وما إذا كان حلالاً أو حراماً وهذا الموضوع يتعلق بما يسمى " مصارعة الثيران " وهو يمثل جـــريمة بشـــعة يتعشقها الشعب الأسباني، وتنتشر فى بعض الأقطار الـــتى يتحدث سكانها اللغة الأسبانية فى أمريكا الجنوبية والمكسيك ، وتتمـــثل فـــى رجـــل يلبس ملابس مزركشة يحمل فى يده قطعة من القمـــاش الأحمـــر ومعها مجموعة من السكاكين الحادة الطويلة ، ثم تطلـــق إدارة الملعـــب ثـــوراً بريـــئاً الى هذه الساحة ويقوم الرجل المـــزركش بإثارته ومشاغبته بقطعة القماش ويحاول الثور (نطح) القمـــاش و" الفارس " فى الوقت نفسة ، ولكن الفارس بشئ من الخفة يفلـــت من الثور ثم يقوم بغرز سكين فى جسم الثور البرئ بين تهليل المتفرجيـــن وصـــياحهم ، وتكثر السكاكين المغروسة فى جسم الثور وتتفجر الدماء من جسم الحيوان المسكين الذى لا يلبث ان يسقط على الأرض قتيلاً ، وهنا يتقدم بعض الخدم من الثور ويجرون جسده فاقد الوعـــى على الأرض ، ويحمل الفارس الى الحصان الذى يكون فى انتظار تلك اللحظة حيث يمتطيه الفارس الجبان بين الصياح والتهليل.

ومـــا أن انـــتهى طالب الفتوى من عرضه حتى سارع السادة العلماء أعضاء المجمع الى استنكار تلك الجريمة الشنعاء ، ورفضوا ان تمارس فى مصر ، وهنا أراد طالب الفتوى ان يكسب الجولة من

الأعضـــاء فقـــال ان الذى سوف يحدث عند الموافقة على طلبه، ان القضية لن يكون فيها إيذاء للثور او وخز بالحراب والسكاكين ، فقام عــدد من الأعضاء طالبين الاطلاع على نص العقد المبرم بينه وبين الطرف الأسباني ، وهنا كان صدر الأعضاء الآخرين قد ضاق بهذه المهــزلة الوحشــية، فانتفض أستاذنا عبد الحليم الجندى ورفض ان تعرض على المجمع هذه البدعة والوحشية ، وتابعه الأخ العالم الجليل الأســتاذ الدكتور عبدالفتاح الشيخ قائلاً : إذا صح ان الثور لن يعذب بالســكاكين المغروســة فى جسمه ، فإنه سوف يعذب نفسياً وهو ما يتــنافى مــع الشرع . فوقف الأستاذ المستشار عبدالحليم وقال مه يا رجــل ، وروى الحديث الشريف الذى يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلت امرأة النار فى هرة ... الحديث ، وكالعادة المتبعة فــى المجمــع عــرض الأمر للتصويت وكانت الأصوات فى جانب الرفض عدا صوت واحد .

النشاط العلمى للفقيد الجليل .

ان النشـــاط الــذى كان يسهم به فقيدنا فى اجتماعات مجمع الــبحوث الإسلامية من القيمة والوفرة بمكان، وان ما قد ذكرناه فى هــذا الشــأن هو مجرد أمثلة لنوعية نشاطه و أرجو ألا يصرفنا هذا اللــون من النشاط عن إنتاجه العلمى المثمر الوفير فى نطاق الكتابة والتأليف . مثل بحثه الذى عنوانه " نحو مشروع الدستور الاسلامى " وبحــثه " نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقة الاسلامى " وكتــبه النفيسة التى خصص لكل امام من أئمة المسلمين كتاباً منفرداً مــثل ابـــى حنيفة وجعفر الصادق ومالك والشافعى واحمد بن حنبل ومحمــد عبده ، وكتباً أخرى مثل نجوم المحاماه ، والقرآن والمنهج العلمى المعاصر ، وبحثة الذى كتبه عن ذكرياته فى الجمعية الخيرية

الإســلامية ودورها فى بناء مصر و إقامه المجتمع الإسلامي وغير ذلك من فيض علمه وثراء عقله الذى حباه الله به علماً غزيراً وإبداعا نافعاً متميزا .

ولعلمى بأن اخوانى العلماء المتحدثين فى هذه الندوة سيتناولون هــذه الكتــب وغــيرها بالــتقديم والتقييــم والدراسة والتجلية فقــد حصــرت كلمتى – وأنا أتحدث عــن المستشــار/عبد الحليم الجندى فى المجمع – احد كاتبين أصدرهما فى رحاب المجمع وبوحى منه ، وهما أول كتابين جرى ذكرهما على لسانى فى مستهل سردى لبعض مؤلفات عالمنا الكبير . ويستهل المستشار الجليل كتاب " نحو مشروع الدســتور الإسلامي "بقوله : أعلن المؤتمر لمجمع البحوث الإسلامية المــنعقد فى ذى القعدة ١٣٩٧ الموافق أكتوبر ١٩٧٧ وجوب العمل الجــاد مــن أجــل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى جميع البلاد الإســلامية فى المعاملات والعقوبات فى جميع فروع هذه الشريعة . وان المؤتمــر يــرى انـــه قد حان الوقت الذى ينبغى ان يتحرر فيه المســلمون من ربقة التشريعات الوضعية التى لا تلائم ما جاءت به شريعة الإسلام .

ويستطرد البيان قائلاً :

ويؤكــد المؤتمر ان التغاضى عن تنفيذ الشريعة الإسلامية هو الســبب فــيما تفشــى بيــن الــناس من فساد فى العقيدة والأخلاق والمعــاملات ، ويعلن انه لا سبيل الى إنقاذ المجتمعات الإسلامية من هذه المفاسد إلا بالاعتصام بالشريعة الإسلامية ووضعها موضع التنفيذ بكل أجزائها .

ويشــير الـــى أن الشريعة الإسلامية تتصف بالسعة والشمول وتقــوم على إحتواء كل ما يجدّ من مشكلات فى حياة الناس ، وتضع

لهـــا أوفق الحلول بما يناسب طبيعة البشر وأهدافهم فى حياتهم الدنيا والأخرى .

بعد هذه المقدمة التى صدرت من مؤتمر المجمع ، يقرر عالمنا الجلـــيل فـــى مســـتهل مؤلفه النفيس بالتأكيد على هذا القرار قائلاً : يوصـــى المؤتمر بأن يقوم الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية بصفة خاصـــة بوضـــع دستور اسلامى ليكون تحت طلب اى دولة تريد أن تـــأخذ بالشريعة منهاجاً لحياتها . وان يوضع فى الاعتبار عند وضع هـــذا الدســـتور أن يعـــتمد علـــى المبادئ المتفق عليها بين المذاهب الإســـلامية المتفق عليها كلما أمكن ذلك ، ويشير المؤلف الجليل الى بعـــض الدساتير الوضعية كالدستور الرومانى على سبيل المثال الذى يعامل الرومان معاملة تجعلهم يمتازون على كل البشر ، ولهذا فرض أهل أوربا استعمارهم لغيرهم . أما المسلمون فأكرمهم عند الله أتقاهم، ولـــيس لعـــربى فضل على أعجمي إلا بالتقوى .والقاعدة الاجتماعية الأوربية تقد "السيطرة " بالتمكين للنزعة الفردية. فالحق عندهم قوة ، فى حين يتساوى الناس جميعهم فى شريعة الإسلام وتسود عرقة الفرد بحقـــه وبالناس قاعدة احترام " الجماعة " **وفى الوقت الذى تقوم القاعدة الأوربية على قوة ، تقوم القاعدة الإسلامية على العدالة ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول** " حـــدٌ يعمل به خير لأهل الأرض من ان يمطروا أربعين صـــباحاً " . ورسم العالم الجليل نهجاً مبسطاً لإعادة الناس الى التزام الشـــريعة ، وذلك بان يؤخذ المجتمع بنصوص مقروءة متضافرة فى تحقـــيق مقاصـــدها تخط لهم ولحكامهم خطة إسلامية شاملة واضحة المعـــالم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لا يتنازعون فى استنباطها من عموميات الفقه فى الدين او المعاملات .

وبعد التوجيهات النفيسة التى سجلها العالم الجليل ، يعمد الى تجليـــية أهم عناصر الشريعة بالعرض والشرح والتبيان ، ويتمثل لك فـــى الشورى والعدالة والمساواة والقضاء وحقوق المسلم بما فى ذلك حق المرأة فى التصويت لاختيار الإمام .

وقد عرض عالمنا الجليل – طيب الله ثراه – منهجه فى كتابه هـــذا مدعومـــاً بالنصوص القرآنية وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكثير من أقوال الصحابة و أفعالهم فى أسلوب نقى ؛ وعرض سلس ، ييسر على القارئ المسلم سرعة الفهم وكمال الاستيعاب،على ان ذلـــك لا يحـــول بيننا وبين التمثل لبعض ما ورد من علم وحكمة لقطـــوف من شذرات الكتاب ، وبخاصه ما هو متعلق بالقرآن الكريم والسنة النبوية ونماذج من أحكام الإسلام .

يقـــول الأستاذ المستشار عبد الحليم الجندى رحمه الله وجعل جـــنة المـــأوى مـــثواه : " ومنهج القرآن والسنة ، كمنهجه فى أمور المعاملات هو بسط الأسس فى الجماعة ، أما التفصيل فلغرس بذور الفضائل فى الأفراد لتنشأ الجماعة على قواعد قوية من أنفس الأفراد ولهـــذا كانـــت تربية النفس الإنسانية وتنميتها غرضاً اول للشريعة ، ومن ثمة اقتصرت النصوص على الأسس التى تقوم عليها الأحكام ، وتوالـــى التفصـــيل الكافى للعبادات كالصلاة والزكاة والحج والصوم والـــتكامل فـــى أركان الأسرة كالزواج والطلاق والنسب والميراث ، فهـــذه ثابـــتة الجـــذور وليست بحاجة الى تطوير ، وقوام الأسرة فى الإسلام نواة الجماعة .

وفى هذا المقام تمده ثقافته الواسعة بأن كبار العلماء الأوربيين قـــد التفـــتوا الى هذا المنهج الإسلامي الذى أمدهم بالكثير من أسباب الثقافة التى قدموها لمجتمعاتهم فنسبت إليهم وليس الى الإسلام .

يســتطرد الأســتاذ المستشــار رحمه الله قائلاً : وهذا الأساس الاجـتماعى الإسلامي (الأسرة) هو الأساس الأمثل الذى فطن اليه المحدثون من فلاسفة الاجتماع ، ويضرب مثلاً بــ " أوجست كونت " صــاحب الفلسفة الواقعية الذى انتفع بمؤلفات روجر بيكون وتوماس الاكوينى وهما من نقلة المنهج العلمى والفكر الاسلامى فى العصور الوســطى فــيما أورده من قول " إن الأسرة لا الفرد هى التى تكون المجتمع ، والحق ان تقوية الفرد لا تتم الا عن طريق المجتمع "

ويتناول المستشار والعالم الجليل عبد الحليم الجندى أساسيات الدستور – الــذى هــو موضــوع الكتاب – فيشير الى ان هذه الأسس أربعة : **الشورى، العدالة ، والمساواة بين الناس ، وضمان حد الكفاية لكل فرد** ، ويؤصل العالم الجليل هذه الأصول وما يتفرع عنها تأصيلا قرآنياً :

فى الشورى يذكر قول الله عز وجل فى سورة بأكملها تحمل هذا العــنوان " **والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون** " وقوله تعالى في سورة آل عمران " **فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك ، فأعف عنهم واستغفر لهم ، وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، ان الله يحب المتوكلين** "

ومن السنة الشريفة – وقــد كــان صــلى الله عليه وسلم كثير الاستشــارة – يستشهد العالم الجليل بالحديث الشريف (ما خاب من استشار) وبقوله صلى الله علية وسلم " ما شقى امرؤ بمشورة ، ولا سعد باستبداد رأى " ويمد القارئ بفيض وافر من العلم والحكمة فى هذا المجال .

ويتحدث رحمه الله **عن العدالة** ويقول : إن العدالة أعمق جذور فى الإسلام من الشورى ، ذلك ان الشورى طريقة حكم ، واما العدالة

فداخلة فى الإيمان بالله وصفاته و أسمائه ، فهى اصل الإسلام ، ومن ذلـــك كلف به الجميع ابتداء من الراعى الى سائر الرعية فى أنفسهم وفى أزواجهم وفى حقوق غيرهم ، فالله سبحانه وتعالى " يأمر بالعدل والإحســـان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى " ويقول سبحانه فى سورة النساء : " إن الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الـــى أهلهـــا واذا حكمـــتم بيـــن الناس ان تحكموا بالعدل." ويفيض المستشار الجليل فى حديثه عن العدل كفيضه فى الحديث عن العدالة.

وينـــتقل المستشار عبد الحليم الجندى الى الحديث **عن المساواة** فيقول : " ومن العدالة والمساواة ، ومنها حرية النفس والفكر والرأي والسعى للرزق والعمل ، إنها جميعاً حقوق فطرية للبشر لأنها التنفيذ العملـــى للتوحـــيد فـــالله وحده هو الكبير المتعال ، الرازق الباسط ، والناس تحت لوائة نظراء ، ومن ثم إعلان النبى صلى الله عيله وسلم فى كل مقام ان الناس لا يتفاضلون الا بالعمل الصالح ، وذلك تطبيقاً لقـــول الله عـــز وجـــل فى سورة الحجرات:"**ان أكرمكم عند الله** اتقـــاكم ." ويطـــيل عالمـــنا الجليل فى الحديث عن المساواة إطالة نبوية لا يمل سماعها تسجيلاً لمحو الفروق بين الناس بسبب اللون . فإن اختلاف الألوان آية من آيات الله سبحانه، وفى هذا النطاق يحسم الامـــر بقـــول الله عـــز وجـــل :" **ومن آياته خلق السموات و الأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم** " ويمضى محدثنا العالم فى الحديث عـــن الحقوق والواجبات حتى يصل الى الحديث عن مشكلة اجتماعية معاصـــرة – ومـــا هى إسلاميا بمشكلة – **حق المرأة فى التصويت لاختيار الإمام** .

يذكر العالم الجليل ان القرآن والسنة يبيحان للمرأة ان تشارك فى البيعة ، وأنه لا يوجد نص مانع ، وان مجرد انعدام النص المانع يأذن بمعاملة المرأة بأصل النص وأصل الإباحة .

ويستشهد عالمنا الجليل بقول الله تعالى فى سورة الممتحنة :

"يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن و أرجلهن ولا يعصينك فى معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم "

ويذكر المستشار الجندى رحمه الله رحمة واسعة عدداً من المبايعات اشهرها بيعة العقبة الثانية وفيها سبعون رجلاً وامرأتان هما نسيبة بنت كعب المعروفة بـ **"ام عمارة"** التى خاضت فى جيش رسول الله عدداً من الغزوات ، وقاتلت يوم اليمامة ، وفيه جرحت اثنتى عشرة جراحة . واما المرأة الثانية فهى أسماء بنت عمرو عمة معاذ بن جبل والمعروفة **بـ"ام منيع الأنصارية "** وعلى رسله مضى أستاذنا المستشار فى ضرب الأمثلة التى تؤصل حق المرأة فى التصويت لاختيار الحاكم أو الإمام .

وبعد ، فقد وددت لو مضيت قدماً لمزيد من الحديث عن مؤلفات فقيدنا الجليل ، ما كان منها فى نطاق مجمع البحوث الإسلامية او خارجة، ولكننى – على ما أسلفت من قول – على ثقة من ان اخوانى العلماء الأجلاء المتحدثين فى هذه الندوة الجليلة سيتناولون هذه الموضوعات بأوضح وسيلة وايسر سبيل .

فـــاللهم بفـــيض رحمتك وسحائب مغفرتك تقبل فقيدنا العزيز واجعلـــه مـــن الفئة المؤمنة التى أكرمتها بالذكر فى محكم كتابك فى الآية الكريمة :

" من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا " صدق الله العظيم

الأستاذ الدكتور / مصطفى الشكعة
عميد كلية آداب جامعة عين شمس سابقاً
وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف



بسم الله الرحمن الرحيم

المستشار عبد الحليم الجندي والمجال الاجتماعي

كلمة المستشار / سعيد عبد الوهاب الزهوى
نائب رئيس هيئة قضايا الدولة
وأمين عام الجمعية الخيرية الإسلامية

لقــد سنت الجمعية الخيرية الإسلامية سنه حسنة وهي إعداد احتفالــية سنوية لتكريم أحد روادها الأوائل الذين قاموا بتأسيسها أو الذيــن ساهموا إسهاماً بارزاً في مسيرتها ، فقد أقامت احتفالية سابقة كرمــت فــيها الزعيم سعد زغلول ، وطلعت حرب ، والإمام محمد مصــطفى المراغـــي ، ومصطفى عبد الرازق ، وعبد الحميد باشا بــدوي ، وآخرها احتفالية الإمام محمد عبده بمناسبة مرور مائة سنه على وفاته .

واليوم تقيم الجمعية هذه الاحتفالية لتكريم أحد روادها البارزين الذيــن أسهموا إسهامات كبيرة وواضحة في مسيرة هذه الجمعية هو المــرحوم المستشــار عــبد الحليم الجندي رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق وعضو الجمعية .

وإننـــي حيــنما أتحــدث عن المحتفل به المستشار عبد الحليم الجــندي وشخصــيته الموقــرة الذي لا تهتز وعلمه الفياض الذي لا ينضب ، أحس أنني في هوة سحيقة وهو في قمة عالية تكاد الرؤوس تــنخلع حيــن النظر إليها . لقد كان رحمه الله اجتماعياً من الطراز الأول ، ولشخصــيته جاذبــية مــن نوع خاص ما رآه أحد إلا ألفه وأحــس أنه يعرفه منذ زمن بعيد ، وشعر تجاهه بنوع من الراحة والأمان ، فهو يجذبك بحديثه العذب ومنطقه الجميل وروحه الصافية ونبوغه الذي يلهب المشاعر ويأخذ بالألباب .

كمـــا عهـــد عنه أنه كان مجاملاً لأقصى درجات المجاملة ، وكـــان حريصاً على مشاركة أبنائه وتلاميذه ومرءوسيه في أفراحهم وأتـــراحهم ، ســـائلاً عـــنهم إذا غابوا ومتجاوباً معهم إذا حضروا ، ومقدماً لهم المعونات المادية والمعنوية في حالة إحتياجهم دون طلب منهم إحساسا منه بالمشاعر الدافئة تجاههم .

لقـــد كان رحمه الله نابغة منذ نعومة أظافره ، فقد لاحظ عليه معلمـــوه وهو تلميذ صغير في مدرسة النحاسين بمصر القديمة ذات المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، أنه طفل نجيب أعطاه الله طلاقة في اللســـان ، وفصـــاحة في البيان ، فعهدوا إليه وعمره ١٢ عاماً بإلقاء كلمـــة ترحيب للزعيم سعد زغلول أثناء زيارته للمدرسة كانت محل إعجاب وتقدير لجميع الحاضرين ، وسلم عليه زعيم الأمة وضمه إلى صدره إعجاباً وتقديراً وتنبأ له بمستقبل عظيم .

والمتتبع لسيرته منذ هذه السن المبكرة ، يجد انه كان حريصاً علـــى المشـــاركة في العمل الاجتماعي متمتعاً بحب كبير من زملائه الذيـــن كان يسعى جاهداً إلى حل مشاكلهم والتوسط لهم عند أساتذته الذيـــن كـــانوا يكنون له كل حب وتقدير لما يتميز به من خلق رفيع ونبوغ يشهد له الجميع .

وقـــد كانت لتلك النشأة أثرها الواضح عندما إنتقل من المرحلة الـــثانوية إلـــى المرحلة الجامعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، التي ظهـــر فـــيها نـــبوغه واكتملـــت شخصيته ، وإزداد نشاطه الثقافي والاجتماعي وتفوقه العلمي .خاصة وأنه كان من أوائل الكلية بسنواتها الأربع ، فالتف حوله زملاؤه وأرغموه على الترشيح ليكون ممثلاً لهم بالاتحـــادات الطلابـــية . وقد تمكنت من الحصول على معلومات من كلـــية الحقوق جامعة القاهرة بأن المحتفي به من السنة الثانية وحتى

السنة الرابعة بالكلية كان عضواً بارزاً في اتحاد الطلبة ورئيساً للجنة الثقافـية والاجتماعـية حيـث انخرط في العمل الاجتماعي والثقافي بالكلية .

وقـد تمكن في تلك الفترة من تقديم المساعدة للكثير من الطلبة رقيقـي الحـال بتوفـير مسـاعدات مادية ومعنوية لهم حتى يمكن استمرارهم في التعليم وانخراطهم في الوسط الجامعي الذي يحتاج إلى كثـير من الماديات التي كانت غير متوافرة للكثير في هذا الوقت مما كان له مردود قوي في حب زملائه لشخصه العظيم والتفافهم حوله ، والتصريح له بما لا يمكن التصريح به للآخرين .

وكـان رحمـه الله حريصـا على تقوية العلاقات الاجتماعية المترابطة بين أصدقائه وزملائه وأحبابه .

وحرصـا مـنه علـى العلاقات الاجتماعية القوية بين زملائه وأبـنائه وتلامذتـه من أعضاء هيئة قضايا الدولة – الذي كان دائماً يفخر بالانتساب إليها – فقد بذل جهداً كبيراً ومضنياً في سبيل الارتقاء بـناديه الاجتماعي الذي إتخذ مقرا له بالدور الأخير بالعمارة رقم ١ شـارع ٢٦ يوليو " فؤاد سابقاً " ، وشجع السادة الأعضاء وأسرهم علـى ارتياد هذا النادي بأن وفر لهم الراحة والبهجة والمكان الملائم لهم ولأسرهم مما كان يغنيهم عن الذهاب إلى أماكن أخرى . كما أنشأ بالـنادي مكتبه عامة ثقافية وقانونية فضلاً عن إعداد الندوات الثقافية والدينية في المناسبات مما كان له أثر كبير في الترابط والانسجام بين أعضاء تلك الهيئة ، وقد مكنه من تقديم الكثير والكثير لأعضاء الهيئة أنـه مكـث فترة طويلة ما يقرب حوالي أثنتا عشرة سنه رئيساً لهيئة قضايا الدولة ، وهذه الفترة لم تتوافر لمن قبله كما لم تتوافر لمن بعده من رؤساء هذه الهيئة العريقة .

أما عن دوره البارز في الجمعية الخيرية الإسلامية فقد كان رحمه الله تعالى عاشقا لها أعطاها من وقته وجهده الكثير وكان أفضل أوقات حياته هي التي يقضيها في هذه الجمعية بين أقسامها المختلفة ومشاريعها المتنوعة ، وكان له رأي صائب في القضايا التي ترفع منها أو عليها وكثيرا ما كان يبحث قضاياها الهامة بنفسه ويسطر فيها الأبحاث ومذكرات الدفاع التي كانت محل تقدير واحترام في مختلف المحاكم التي تنظر هذه القضايا أمامها .

ومن حبه الكبير لهذه الجمعية ارتباطه بها ارتباطا روحياً ووجدانياً ، كان يدعو أحباءه وأصدقاءه للإنضمام إليها . ومن أبرز الشخصيات التي أصر على انضمامه إليها هو المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري ، فقد وجد فيه الشخصية المتزنة والروح الطيبة التي تعشق الخير حيث كان وأينما كان وتقديراً للأمور وأن الجمعية في هذه الفترة من الزمن أحوج ما تكون إلى هذه الشخصية التي تقود مسيرتها ليعود بها إلى سابق عهدها العظيم ممن تولوا قيادتها وتفانوا في خدمتها ، فكان ربانا ماهرا قاد مسيرتها إلى بر الأمان وهكذا تحققت نبؤه السيد المستشار / عبد الحليم الجندي " المحتفي به " في اختياره لتلك الشخصية الواعية لقيادة هذا الصرح العظيم .

ومما زاد من ثقل المستشار المرحوم / عبد الحميد الجندي وتأثيره اجتماعيا ما كان يقوم به من دور فعال وجهد مشكور من خلال المناصب والمؤسسات الدينية والعلمية التي شرف بالانتساب إليها فقد عمل رئيساً لهيئة قضايا الدولة كإحدى الهيئات القضائية لمدة تقارب اثنتا عشرة سنة ، ترك فيها بصمات واضحة وجلية على كافة المستويات لا تزال تذكر له بين أعضائها بالخير حتى الآن وستظل تتردد في عقولهم ووجدانهم ما بقيت هذه الهيئة .

كمـا كـان لرئاسته للجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشـئون الإسـلامية ، وعضويته بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ، وكذا عضويته بمجمع الفقه الإسلامي بجده ، الأثر العظيم فـي إبداء الآراء القيمة والأبحاث العلمية في العديد من القضايا التي تهم الإسلام والمسلمين اجتماعيا في مشارق الأرض ومغاربها .

وكـان نـتاج ذلك تأليفه للعديد من الكتب الدينية التي لا تزال منارة يهتدي بها المسلمون في طريقهم إلى الله تبارك وتعالى . وعلى سـبيل المـثال لا الحصـر كتاب السيرة النبوية وهو دراسة علمية تسـتقرأ وقـائع يومـية من مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحـداث سيرته قبل الرسالة وبعدها ، وتأييد رب العزة جلا وعلا له بمكـة و المديـنة ليقـيم دولة الإسلام وقضاءها ودواوينها ، وقواد سـراياها لحماية عقيدتها وتطبيق دستورها بالعدل والمساواة والحرية والرحمة والشورى والتسامح .

كما ألف العديد من الكتب القيِّمة منها :

- أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام .
- أحمد بن حنبل إمام أهل السنة .
- مالك بن أنس إمام دار الهجرة .
- الإمام جعفر الصادق .
- الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفي .
- الإمام محمد عبده .

ويأتـي فـي القمة كتابه " القرآن والمنهج العلمي المعاصر" وفيه يؤكد أن المنهج العلمي المعاصر يمت إلى المنهج الإسلامي بأوثق أسبابه وتبدأ الدراسة بمصدر المنهج وهو القرآن وإعجازه في أساليبه وألفاظه . ثم يستعرض أصول الفقه الإسلامي وعمل

العلماء به ويتناول بعد ذلك علامات الطريق التي سلكتها أوروبا إلـــى علوم العرب مرحلة فمرحلة . كما تقدم هذه الدراسة منهج (بـــيكون) الـــذي ســـاد القرن السابع عشر الميلادي . وكيف احتوى على خصائص المنهج الإسلامي ودقائق أصول الفقه التي عمل بها المسلمون . وينهي الكتاب دراسته بالحديث عن ثمرات العمل بالمنهج القرآني الذي يفوق في دقته وشموله كل المناهج .

رحـــم الله المحتفـــي به رحمة واسعة ، جزاء ما قدم لأهله وأســـرته وزملائـــه ومحبيه ، وما قدم لمجتمعه من علم ينتفع به وولد صالح يدعو له وجزاه الله تعالى عنا خير الجزاء .

أمين عام الجمعية

المستشار / سعيد عبد الوهاب الزهوي

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة







المستشار عبد الحليم الجندي ، والمحاماة

للأستاذ رجائى عطية

المحامي بالنقض وعضو مجلس الشوري ومجمع البحوث الإسلامية

الكتابة عن الراحل الجليل الأستاذ المستشار عبد الحليم الجندي ، تستحضر مثلما استحضرت سيرته سلفاً لدى ، استثناء لافتاً لم يخضع لما يتعرض له المحامون من ذهاب معظم جهودهم سراباً في معظم الأحوال ، فالمحامى مرافعاته مرهونة بوقتها بل بساعتها يسمعها السامعون ، وقد يعجبون بها أشد الإعجاب ، ويتأثرون بها أعظم التأثير ، ولكنها سرعان ما تتبخر بفعل الزمن ، وتوالى القضايا والحوادث ، وتواضع عمليات التدوين التي من المحال أن تلاحق سرعة إيقاع المرافعة الشفوية .. هذه الحقيقة التي أكلت الكثير من رصيد محامين عظام ، كالهلباوى ومصطفى مرعى وغيرهما ، لم تعترض مسار ولا سيرة أستاذنا الجليل ، لأن عمله بالمحاماة في قضايا الحكومة قوامه المذكرات ، وهى رصيد محفوظ وقد فعل خيراً بانتقاء ما انتقاه من هذا الرصيد الضخم الرفيع ، وطبعته مجلة هيئة قضايا الحكومة ، في مجلدين كبيرين ، يبدو للأسف أنهما نفدا من مكتبة الهيئة، ونجدني الأستاذ المستشار الجليل أحمد نصر الجندي بجزئها الأول الذي بادرت بتصويره ورد الأصل إليه ، باحثاً ولازلت عن المجلد الثاني .

ثم إن هذا العارض ، لم يواجه أستاذنا الجليل ، لأنه معظم قضاياه في المحاماة بعد أن أدى مهمته بهيئة قضايا الدولة على خير ما يرام ، كانت من النوع الذي تغلب فيه المذكرات ، فحفظ لنا عطاؤه فيها نماذج رائعة استطعت أن احصل على بعضها من

أرشـيف الزمـيل الكبير الأستاذ أحمد شوقي الخطيب المحامى ، والـذي زودنـي مشكوراً بالمذكرات التي كتبها وقدمها الراحل الجلـيل ، ابتدائيا واستئنافيا ، في دفاعه سنة ١٩٧٩ عن الخطوط الجوية الليبية ضد شركة ايرفرانس ، بشأن إسقاط إسرائيل للطائرة الليبـية قـيادة طـيار فرنسي من شركة ايرفرانس المسئولة طبقا لنظرية تحمل المتبوع لأخطاء تابعة عن تعويض الخطوط الجوية الليبية عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة خطئه الذي ترتب عليه إسقاط الطائرة !

هـذه المذكرات التي حفظت جانباً كبيراً من تراث الراحل الجليل في المحاماة ، لم تكن كل ما قدمه خلال حياته العريضة وحفظـته المدونات المطبوعة ، التي تقي تراث و إنتاج العظماء من الضياع في غمرة النسيان !

لعـل هذه الحقيقة ، حب الراحل الجليل للمحاماة ، وراء ما كتـبه عن الراحلين العظيمين إبراهيم الهلباوى ومصطفى مرعى اللذين ذهب تراثهما العظيم بدداً ، لأنه لم يحظ بالكتابة والتسجيل ، فـأراد عاشـق القانون والشرع والمحاماة أن يعوضهما المحاماة خيرا فيما كتبه عنهما بكتابه الضافي : المحامون وسيادة القانون .

مؤلفاته وثقافاته العريضة ، والمحاماة

للراحل الكريم مؤلفات عريضة عبر نشاط حافل ملأ به الدنيا إلـي جـوار المحاماة ، فمنذ تخرج عام ١٩٢٨ في كلية الحقوق – جامعة فؤاد الأول آنذاك ، وعمل في بداية حياته محامياً ، ثم وكيلاً للنائـب العـام ، ثم مستشاراً لرئيس إدارة قضايا الحكومة ، قبل أن يـتولى رئاستها ، وهو ينذر حياته للعلم والثقافة بعامة ، وللإسلام وعلومـه وشريعته وأعلامه بخاصة ، وانعكس هذا فيما شغله من

مواقع إلي جوار كونه المحامى الأول للحكومة بهيئة قضايا الدولة أو فيما ألفه من كتب ، أو دبجه من بحوث ومقالات .

كـــان علـــم وثقافة الأستاذ المستشار الجليل ، مفتاحه لما تـــولاه مـــن مواقـــع لا يليها إلا ذوو العقل والعلم والثقافة والفهم ، ومفـــتاحه أيضاً إلي المحاماة – لأنها في جوهرها " إقناع " ، وهذا الإقـــناع محصـــلة موهـــبة وملكـــة يجب أن تلتقيا مع قاعدة علمية ومعرفـــية وثقافية واسعة ، فمنها مادة المحامى ، ومنها إلي جوار اللغة التي كان رحمه الله ضليعاً بليغاً فيها ، قدرته على الوصول بمـــا يريد – كتابه وشفاهة – إلي وجدان القضاء المعقود له ناصية الحكم في الدعاوى والمنازعات .

لذلـــك فـــتاريخ الأســـتاذ الجليل فيما تبوأه وفيما كتبه وألفه ودبجـــه ، لـــيس مفصـــولاً عن المحاماة، بل كان هذا الرصيد هو قاعدتـــه وعدتـــه فـــيها .. شغل رحمه الله رئاسة لجنة التعريف بالإســـلام في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ورئاسة لجنة تجلـــيه الشريعة ولجنة الفكر بذات المجلس الأعلى ، وعضوية مجمـــع الـــبحوث الإســـلامية بالأزهر الشريف ، وعضوية مجمع الـــبحوث بجدة التابع للمؤتمر الإسلامي ، وعضوية لجنة الشريعة بـــالمجلس الأعلـــى للفنون والآداب ، وعضوية مركز الدراسات الإســـلامية بجامعـــة القاهرة ، وعمل أستاذاً زائراً بجامعة محمد بن سعود الإسلامية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، واشترك في وضـــع دستـــــــور (١٩٥٦) ودســـتور (١٩٧١) ، والدســـتور الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

هـــذه الأعباء الجسام ، فضلاً عن عمله ثم رئاسته لهيئة قضايا الحكومة ، واضطلاعه بالدفاع في أخطر القضايا ، لم يحجب سيله

الفياض عن العطاء الغزير الذي أثرى به المكتبة الإسلامية وعلوم الشريعة الغراء .

كتب سلسلة مؤلفات عن أئمة الفقه الإسلامي ، فبدأ بأئمة الفقه الأربعة لأهل السنة .. "أبو حنيفة " و "مالك " و "الشافعي " و "ابن حنبل " ثم استكمل هذه السلسلة بكتابيه عن إمام الشيعة الإمام جعفر الصادق ، فالإمام محمد عبد الوهاب ، وختم بكتابه الضافي عن الأستاذ الإمام محمد عبده الذي كان من مراجعي الأساسية ببحثي عن الإمام في القضاء في احتفالية الأزهر الشريف بالذكرى المئوية لرحيل الأستاذ الإمام .

من مؤلفاته رحمه الله ، القرآن والمنهج العلمي المعاصر في العلوم والفقه والقضاء والاقتصاد ، والشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع ، وتوحيد الأمة العربية ، وتطوير التشريعات ، ومن أبحاثه المنشورة نحو تقنين للمعاملات المدنية في الفقه الإسلامي ، ونحو تقنين للعقوبات في الفقه الإسلامي ، وفى تصرفات السفهاء قبل الحجر ، وبحث ضاف في الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث ، مقرونة باقتراح بإقامة مجمع الفقه الإسلامي ، وكتاب في جزأين يبين حقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية وفى مصر ، وكتاب في التشريع العربي ، ومجموعة مذكرات قضائية في جزأين ، فضلاً عن كتاب المحامون وسيادة القانون .

حبه للمحاماة

هذه الثقافة الموسوعية ، امتزجت لدى الأستاذ الجليل بعشقه للمحاماة ، وفروسية المحاماة – هذا العشق لازمه من بدايات حياته العملية التي بدأها محامياً ، وظل ممارساً لها بعلمه بالمحاماة في

هيئة قضايا الحكومة .. يلحظ للمتابع لسيرته أنه مارس المحاماة بموقعه الجليل بروح الفارس المحب للمحاماة ، والعالم العاشق للعلم ، والفقيه المبحر المجتهد في لآلئ الفقه والشرع ..

في كلمته التي ألقاها في مايو ١٩٥٥ بنادى محامى الحكومة ، أزجى في بدايتها التحية لمن جاءوا تحية للجهة التي تقوم على "مرفق الدفاع" عن الحكومة أمام القضاء ، مقفيا بذكر الأسلاف العظام الذين خطوا قواعد المحاماة في إدارة ثم هيئة قضايا الحكومة ، الأستاذ عبد العزيز باشا فهمي محامى الحكومة ١٣ عاماً منذ كان وكيلاً لقضايا ديوان الأوقاف ، وإبراهيم بك الهلباوى رئيس ذلك الديوان ، ولا يفوته أن ينوه بأنهما : الهلباوى وفهمي ، هما النقيبان الأول والثاني في تاريخ المحاماة .. يمضى الأستاذ الجليل ، عاشق المحاماة والمحامين ، فيقول : " أنى أذكر بالفخار والحب المرحوم قاسم أمين العظيم محامياً مبتدئاً في إدارة القضايا ، ومساندته لسعد زغلول المحامى أمام قاضى تركي أخطأ فهم لغة الخطاب ، وأوشك أن يصطدم بسعد زغلول لولا تدخل قاسم أمين الذي يطلق عليه الأستاذ عبد الحليم الجندي أنه " مفخرة من أكبر مفاخر أمتنا ."

يمضى عاشق المحاماة في كلمته ، فيذكر للحاضرين أن المحامى العظيم مصطفى مرعى ، كان أول رئيس لهيئة قضايا الحكومة في عهدها الحديث ، ويذكر فيما يذكر كيف تنقل المحامون العظام ذهابا وإيابا بين القضاء والمحاماة وقضايا الحكومة وكيف أن هيئة قضايا الحكومة أمدت المحاماة والقضاء بأعلام ومشرعين كباراً تبوأوا الصدارة فيما اضطلعوا به .

إحســـاس الأستاذ الجليل بالمحاماة بقضايا الدولة ، إحساس حاضـــر ، يعبر عنه في كلمته بقوله : " رسخت مبادئ العدالة في تـــاريخ أمتنا مستعينة بالفقهاء والفحول والمحامين البواسل . وفى هذا المعترك الجليل للعدالة والفقه ، برزت إدارة قضايا الحكومة بفرســـان يذكرهم التاريخ فيشكرهم على ما قدموه للأمة العربية ، من أياد مقطوعة القرين بطراز فحولتها وكفاح جماعتها " .

فهمه العريض لواجب المحامى والمحاماة بقضايا الدولة

في كلمته تلك ، يقول الأستاذ الجليل : " إذا كان لنا أن نذكر مـــا لا يمنع ذكره واجب المحامى وسر المهنة ، إذا كان المحامى الكبير هو اكبر حملة الأسرار في عصره ، فما بالكم بإدارة عندها كـــل أسرار الدولة .. رجال هذه الإدارة نهضوا للدفاع عن أهداف أمتـــنا ضـــد ذلـــك الخليط العالمى من المستعمرين الذين كانوا يتمـــتعون بنظام الامتياز ، فحققوا سيادة مصر وإدارتها وماليتها ، وزادوا عـــن المبادئ القانونية التي تعاقبت على الدولة الناهضة تعاقب خطاها في مراحل تقدمها " .

حيـــن يزجى الشكر والعرفان لقضايا الدولة ودورها ، يتمثل في مديحها بالمحاماة وقوة وعظمة المحاماة ، فيقول المحامى الأول بقضايا الدولة عن الإدارة :

" أجـــل . لقد كانت قوية قوة المحاماة ، عظيمة عظم القضاء وبهذا بلغت ذروتها ، بل قد طالما فاقت نفسها " ..

يضـــيف عاشـــق المحاماة : " نجد محامى الحكومة يقف في جانب وفى الجانب الآخر يقف رئيس الجمهورية الفرنسية ملران ، بـــل أنـــنا نجـــد (في مصر) الأستاذ شارل أيوب محامى إدارة



القضايا في الإسكندرية يقف في قضية راديو " أويمان " وخصمه في الناحية الأخرى "بول بونكور " رئيس الحكومة الفرنسية " .

لقــد عملت إدارة القضايا في خدمة القضاء ، كمثل ما عملت فــي المحامــاة ، وشاركت بأضخم نصيب في هذا المدلول العظيم الذي يقول : "**إن المحاماة العظيمة تجعل القضاء عظيماً** " .

عنايته بالكتابة عن المحاماة ، وعظماء المحامين

هــذه العــناية فرع على عشقه للمحاماة ، وإيمانه بفروسيتها ورســالتها ، وهذه الحقيقة ناضحة ظاهرة حاضرة فيمن اختارهم من عظماء المحامين لتناول سيرهم ومواقفهم في كتابة الضافي عن المحاماة : " المحامون وسيادة القانون " .

لــم يكــن صدفة ، أن جمع الكتاب سير ومواقف العظيمين إبراهيم الهلباوى ومصطفى مرعى من مصر ، والعظيمين مارشال هول الإنجليزي ، وهنري روبير الفرنسي . فهؤلاء الأربعة نماذج رائعة لفروسية المحاماة التي تلتقي مع رسالتها .

يعجــبه فــي الفرنسي هنري روبير (١٨٦٣ – ١٩٣٦) أنه طــراز عــبقري ســبق بفــنه بنى عصره ، وسبق الجميع ببطولته وبلاغــته وشــجاعته وفروسيته .. هو الذي حمل لواء الدفــاع عن "لمنــيه " وعن " شاتوبريان " ضد رغبة الملك لويس فيليب ! وترافع عــن " لويــس نابليون " الذي طالبوا بإعدامه فأنقذ رأسه ليصير بعد ســنين جلالــه الإمــبراطور .. عظــيم من عظماء البيان ، قرنه "روبيركولار " بعظماء البيان في التاريخ الفرنسي الحديث " ميرابو" "ولينيه " " وبربيه " . يقول الأستاذ الجليل أن هنري روبير سما إلي الأوج بصيرورته لربع قرن محامى فرنسا الأول ، لأنه استوى مع فروســيته على عرش الأدب ، فكانت مرافعاته تخلب الألباب . في

تناول سيرته يلفت الأستاذ الجليل إلي دور شغف روبير بالفصاحه وفن الإلقاء منذ حداثته الباكره ، في إتقانه للمحاماة التي تعتمد اعتماداً أساسياً على قوة الحجة والمنطق ، وسلامة البيان ، **وأنها أمور تأتى بالدربة والمران ، مثلما هي أيضاً هبة من السماء !**

لا يدع الأستاذ الجليل كبرى القضايا التي ترافع فيها روبير ، ومواقفه ، دون أن يلمح اليها ، ويستخلص ما يريد ، وكيف أنتخب في سنة ١٩١٣ نقيباً للمحامين باريس، ثم كيف انقطع منذ سنة ١٩٢٨ للكتابة والتأليف ، وخاض غمار الأدب ، بعد أن كان محامياً عن الأفراد ، أصبح محامياً عن المحاماة ، بكتاباته ومحاضراته في المحاماة – وفى كتبه : " المحامى " ، " قضايا التاريخ الكبرى " ، وفى كتابه عن المحامى العظيم " مالزرب" .

يذهب الأستاذ الجليل مشدوداً إلي المحامي الإنجليزي "مارشال هول " (١٨٥٨– ١٩٢٦) .. يقتطع من مأثوراته التي تمثل دستوراً للمحاماة ، كلماته : إن عملي وعمل الممثل صنوان ، غير أنى لا أستعين بمناظر ، ولا بكلمات محضرة ، ولا بأستار ، **وإنما أخلق من الحقائق والأحلام في حياة بعض الناس جوا صالحا ، لأن هذه هي المحاماة"**

ويتوقف الأستاذ الجليل عند موهبة " هول " ، لافتا بذلك إلى أهمية " الموهبة " للمحامى ، وكيف تحالفت هذه الموهبة لديه مع روعة منظره ، وثورة عاطفته ، وقدرته على الارتجال ، لتجعل منه أسطورة في الإنجليز حتى أطلقوا عليه "لابورى إنجلترا " تشبيها بالمحامى الفرنسي العظيم "فرنان لابورى " بطل قضايا "فايان"و"دريفوس" و" إميل زولا" التي شغلت الفكر العالمي في ملتقى القرنين التاسع عشر والعشرين .

يــروى الأســتاذ الجليل كيف فاز مارشال هول بالبراءة سنة ١٩٢٣ لمرجريت فهمي ، رغم اعترافها بقتل شاب الذوات المصري وخوضــه قضــية مخــيفة ضد الصحافة والديلى ميل فيما تلا مسلك الصحافة المعيب سنة ١٩٠٠ في قضية " يارموث" بتزييف الأسانيد وتهديــد الشهود ، واصطناع رأى عام ضد المتهم ، ثم دفاعه المجيد والشجاع عن الآنسة " شاتل" ضد صحيفة الديلى ميل .

لــيس المــراد ، ولا يتسع المجال ، لعرض ما أورده الأستاذ المستشار من مواقف وقضايا ومرافعات لمارشال هول ، ولكن المراد مــن هذا الإلماح هو بيان كيف كان اختياره تابعا للمقومات الحقيقية للمحــامى والمحامــاة ، **لافتا في كل الأحوال إلى أن عظمة المحاماة تتجلى في فروسيتها وعدم التهيب في حمل أمانتها .**

اختار الأستاذ الجليل من المحامين المصريين إبراهيم الهلباوى ، أســطورة المحاماة في مصر ، وأول نقيب المحامين . بواكير الجــد فيه ، وتلقيه عن مدرسة جمال الدين الأفغاني ، ودراسته وانقطاعها ، وموهبته الهائلة التي غطت كل شئ ، وبلاغته الأسطورية ، وقضاياه **واضطلاعه بأخطر القضايا الوطنية ، فيما عدا سقطته بقبول دور الإدعاء في قضية د نشواى ، حتى أطلقوا عليه عنها " جلاد دنشواى"** يقســط الأستاذ الجليل/ إبراهــيم الهلباوى حقه في المحاماة ، يراه فارسا من فرسان العصور الوسطى ، ناله من اضطهاد الحكام ما نال أباه ، فأشرقت في أزهريته الصــلبة أشــعة الشمس التي نشرها جمال الدين الأفغاني في أرجاء الشــرق..الملمح الواضح في المحامى الفارس إبراهيم الهلباوى ، ما أكتســبه مــن معارف ضخمة من منازلة الرجال ،وقوة احتماله في الشدائد ، وصبره ودأبه وقوة تصميمه، يراه قد تصافحت في راحتيه المتناقضــات ، كــان لا يحــب هونا ما، ولا يبغض هونا ما كمطلع

الشمس في صباح الربيع في إشراقه، أجرأ الناس في تضحية نفسه ، شديد المحال ، شديد الانفعال حتى إذا تكلم باسم موكليه قاس حركاته وسكناته وأفكاره وعباراته بأدق مقياس عرفه العالم..! وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية .! لا حدود لجرأته، ولا لحيويته، أضطلع بالدفاع في أخطر القضايا لأكثر من نصف قرن من الزمان ، وصار أشهر المشاهير في عالم المحاماة ، ولا تزال إحدى محطات الأتوبيس مسماة باسمه في شارع المنيل حتى الآن !

يتوقف الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي عند موقف أتته فيه التحية والإقرار بنبوغه من معسكر الخصوم، فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطني ، موسطين الأستاذ " لطفي السيد بك" ليتولى الدفاع عن الأستاذ " أحمد حلمي " (جد الأستاذ صلاح جاهين) أحد كتاب الحزب وأحد واصفى يوم التنفيذ في دنشواى ، وكان قد أتهم في قضية صحفية يمس الدفاع فيها ذات الخديوي، وهم يخشون رفضه لما غمزته به أقلامهم ولاتصاله بالخديوي، فقبل الهلباوى القضية قائلا، ليس قبولي لهذه القضية بحاجة إلى وساطة .

وانطلق ناظر الأوقاف، إلى مستشار الأوقاف، يستنكر منه وهو محامى الخديوي ، أن يحضر ضد الخديوي! قال : لست حاضرا إلا عن متهم! فجاءه ناظر الخارجية "حسين رشدى باشا" فصمم. فدعاه ناظر النظار فصمم، قالا لقد كنا نفكر في أن نستصدر عفوا عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لكن تصميمك يجعل الطريق شاقة !.. قال: الآن زال شكي وسأترافع...

ترافع الهلباوى عن المتهم، وهو عليم بما سيفقد، لكنه لم يبال بموقعه ومرتباته واتصالاته، وحرية أخيه!..من أجل حرية المتهم.



فلـــم تمـــض أسابيع حتى شكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف، لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب،ففهم ولم يضيع علـــيهم وقـــتهم .. واســـتقال ليبقى في مصر عنوانا على الشجاعة. وضمانا ضد السلطة !

عن فهم الهلباوى لفروسية المحاماة ، ينقل الأستاذ عبد الحليم الجندي من مذكراته قوله:

"أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيرا ما يعرض صاحبه إلى الخطر ، وأنى كنت ولا زلت أعتقد بأن صناعتي شبيهة ، إلى حد ما ، بالعسكري المجاهد ، وهو في الخندق يقدم نفسه ضحية لوطنه ، ويكفى أن يراجع القارئ ما حدث لي من الأخطار .."

يقـــتطف الأستاذ الجليل ، من مرافعة الهلباوى في قضية مقتل بطرس باشا غالى، وداعه البليغ لإبراهيم الوردانى– الذي فيه يقول :

" الآن لي كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدي القاضي :

الأول : أنـــى إذا كنـــت قاسيا عليه في نعته فلأني خاضع لقانون ليس دائما ملتئما في أحكامه مع ما توحي به الذمة والضمير، لأنه مضطر في أحوال كثيرة – رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانته–أن ينظر نظـــرا أخـــر في تعريف الحل والحرام،ونحن المحامون أحق الناس بـــالأدب والخضـــوع لهذا القانون، فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضـــه علـــى قاضيك،فعليك أنت أيضا أن تتقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية.

الثانية: إني إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران، فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع،ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال ،وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء وقطاع الطريق،فأرفع نفسك عن هذا السبيل، وأقبل نبال الموت بقلب

البواسـل، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدا.. اذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات.

اذهـب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حـياتك . اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة !"

ويتضـح إحسـاس الأستاذ الجليل، بالبدد التي تتعرض له آثار المحامى المترافع،فيعقب قائلا على عطاء الهلباوى في المحاماة:" ليس بدعـا أن تقـرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات، في نظامنا القضـائي الـذي لا يعرف "الاختزال"فيهدر الفصاحة القضائية كلها وكثـيرا مـن الحقـائق،ثـم لا نرى إلا معالم لما قيل،أما الصيحات والوثـبات واللفتات، والألفاظ التي كان لها في فمه معان تضاف إلى معانـيها، وقوة فوق القوة التى فيها،وفى كلمة واحدة "المرافعة " فلا نلتقـي بهـا على حقيقتها وكامل روعتها." " وهكذا تضافر الارتجال وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره ."

أما كتابة الأستاذ الجليل عن فارس المحاماة الأستاذ الكبير مصطفى مرعى، فكـتابة خاصـة متمـيزة تـنفرد عـن غيرهـا بأنهـا كـتابة صـديق محـب، وزمـيل حمـيم، فقد جمعت بيـنهما صداقة ومودة واحـترام عظـيم متـبادل ، مـنذ أن تـزاملا فـي قضايا الدولة، مصطفى مرعى رئيسا لها،وعبد الحليم الجـندي مستشارا فيها، يجمع بينهما أنهما خريجا معهد واحد،الفارق بينهما في التخرج خمس سنوات،مصطفى مرعى تخرج عام ١٩٢٣ وعـبد الحلـيم الجـندي عام ١٩٢٨،ثم جمع بينهما حبهما المشترك للمحامـاة،وتفانـيهما المشترك في العمل، وإلمامهما بالفقه وأصوله، وحـبهما للبحـث والاجتهاد،وإتقانهما للغة العربية وبلاغتهما فيها... تلمـس هـذا الحـب والإعجاب من أول سطور ما كتبه عبد الحليم

الجندي عن مصطفى مرعى في كتابه"المحامون وسيادة القانون"..يلتقط في تقديمه أثيرة من أوابده التي فيها يقول مصطفى مرعى: " **إلى المحاماة : مهنة الكرامة والحرية والكفاح**".

تحت عنوان :" المحاماة مهمة حياة " يقول الأستاذ الجليل عبدالحليم الجندي : " مثل مصطفى مرعى في تاريخ بلاده، شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر في ساحات القضاء وفى المجلس التشريعي وفى الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل في القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهى " الكرامة والحرية والكفاح" ومثل في المحاماة خصائص القضاء التي بلغ فيها القمة وهى تقديس " المشروعية " والكفاح من أجل " الحرية" .

" وبهذا المزاج المطلوب في عصره، وفى كل عصر،والذي ما يزال غرضا مطلوبا من القضاء بمصر ، بلغ مصطفى مرعى أوجه. وما يزال مكانه في انتظار من يشغله".

بفراسة المحامى الأريب ، وبلاغة الأديب، يلتقط عبد الحليم الجندي قصة عشق الصبي مصطفى مرعى المبكر للمحاماة.. كان من حظي أن سمعت القصة شخصيا من الأستاذ مصطفى مرعى الذي اقتربت منه اقترابا حميما في سنواته الأخيرة،ولكن دعونا نقرأ معا ما أورده الأستاذ عبد الحليم الجندي المحامى الأديب البليغ رواية وتعليقا واستخلاصا، **يعطى درسا لكيف يعطى عشق العمل بعامة ، والمحاماة بخاصة، مكنات الإجادة والتفوق والإبداع-يروى الأستاذ الجليل** ، فيقول: "بين محنة الفزع من أجل أبيه وذويه، ونعمة الرجاء في عدل السماء ، نبتت في قلبه وهو حدث غريزة" المحاماة عن العدالة"-فكانت المحاماة والعدالة تتموان معه، حتى صارتا طبعا فيه. وأمسى يقينا عنده ، أن الظلم سحابة تتقشع،وأن العدل في آثارها ينهمر كالغيث المنتظر، ومن

هـذا الطـبع المـزدوج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد، فقضـى حـياته بيـنهما جيـئا وذهابا، حتى إذا استوى في آفاقه في منتصـف القـرن العشـرين صار نجم المحاماة غير منازع،ورجل القضاء الذي تضيق عليه كراسي القضاء وتتسع له ساحاته، وتتعالى فـيها صـيحاته،مناديا بالعدل، ومعاديا للظلم والجهل، حتى إذا كان عضوا في مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب في وجه الملك وهو صنيع لم يصنعه أحد في تاريخ مصر."

"ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى أثاره في تاريخ أمة، أو كـان منها ما يغيره،إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم."

" والذي ألهم مصطفى مرعى في حداثته"مهمة حياته" كان أفظع اتهـام يـتهم به رجل ، يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر،في يوم مجموع له الناس من قريتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط . وهى مناسبات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة :

" كان أبوه في فاتحة هذا القرن(القرن الماضي) عمدة الجزيرة الخضـراء، مركز فوه من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذي نشـأ فـيه سـعد زغلـول ومحمـد عبده . تذابح أهلها وأهل قرية مجـاورة،وصـمم أهل القرية – على مألوف المتنازعين– أن يتهموا الـرؤوس في دم قتلاهم . وحشر الشيخ والد مصطفى مرعى وأهل قريته متهمين بالقتل.وتداولت محكمة الجنايات القضية أياما .

" وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلـباوى نفسه . وكان في أسفل القفص صبى صغير لم تحفل به الشرطة من صغره ، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات ، والمحـامى العظـيم يـترافع ، فتنعكس آثاره المؤكدة على وجدان

الصـــبي وفمـــه ، حـــتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جبة أبيه بأسنانه .

" ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليوم العظيم في خيال الفتى الناشـــئ. وتوثقـــت صلاته الفكرية بالمحامى العظيم ، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغذى آماله ، ومراح أحلامه ... **وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريحة للقضاة ، وينصرف بكله إلى صناعته ، فيكون أقوى أصوات المحامين في سنة ١٩٥٠ ،بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى في سنة ١٩٤٠ . وازدادت علاقتهما وثاقه في أبان صعود نجمه . وبارك شيخ المحامين خطواته وهو في مطالع حياته . "**

لست أريد أن أستطرد ، فأنا بدوري من عشاق مصطفى مرعى حـــتى الـــنخاع ، وأخشى في متابعة سيرته ومواقفه وعظمته ، أن تصـــرفنا عمـــا اجتمعنا من أجله حديثاً وعرفاناً وتقديراً وتبجيلاً للأستاذ الراحل المستشار المحامى الأديب الفقيه عبد الحليم الجندي . حســبي أن ألتقط من تقديمه لهذا الكتاب عن المحاماة التي عشقها ، وعن فرسان المحاماة الذين أحب شجاعتهم ونبالتهم ، وكان بعظمته واحداً من أعظم وأنبل فرسانهم – قوله :

" لهـــذا الكـــتاب أخ رأى مـــن قبله النور هو : أبو حنيفة بطل الحـــرية والتســـامح في الإسلام ، شهدنا فيه جلال الفقيه ، إذ يهب حـــياته خالصـــة في سبيل الحرية ، وسنرى في الصفحات التالية ، بطولـــة المحاماة ، وهى تخوض الغمرات في هذا السبيل . إنما هي الحـــرية غايـــة جيلـــنا مـــن حياته ، لا وسيلة لأغراضه ، ولا طب لأمراضه ، إلا بتدعيمها ، وتعميمها ، والفسح في مداها . وما حرية الأمة إلا فيض من حريات بنيها ، واستقرار العدالة فيها " .

" فإلى دعاة الحرية والعدالة هذه الصورة المصغرة لأربعة من كبار المدافعين عن الحرية في ساحة العدالة . " لقد وقفت المحاماة إلى جوار الملوك والى جوار الأفراد . وكلما وقف المتهم وحده أو اجتمعت الدنيا ضده اعتدل ميزان العدالة إذا ما وقف إلى جواره محاميه ، فتساوى المتهم والدنيا .

" ولئـــن تمـــيزت المحاماة بأنها صناعة التضحيات ، في سبيل الأفراد وفي سبيل الأمم ، إنها في الحق وفي الواقع – مهمة قبل أن تكـــون مهنة ، يشارك بنوها بالفداء وبالفن ، رجال الدين رسالتهم الربانـــية ، ورجال الطب برسالتهم الإنسانية . في ابدا ء النصيحة للـــناس ، وإسداء المعونة لهم ، واحتمال الفواجع معهم ، إن لم يكن دونهم .

" هذه دراسات في العظمة ، نزجيها ومصر تهتف من أعماقها باســـتكمال حقهـــا في الحرية ، ليرى الناس مبلغ ما في أمتنا من فـــيوض القوة والفتوة ، إذ تستجيب ، كلما قدحتها الخطوب ، إلى هـــتافات العدالـــة والوطنية ، فتتيح لها رجالاً على قدر الأحداث . ينافحون عن الأفراد ، وعن الجماعات ، وعن القيم العليا للوطن . "

" وهـــي دراســـات مقارنـــة ، تشـــهد أن نجـــوم المحامـــاة في مصـــر مشـــرق الحضـــارات ، أن لم تكـن ألمع مـن سواها في أمم الغرب وأرفع ، فهي ولا مراء تجرى معها في فلك واحد . "

نماذج من مرافعاته المكتوبة :

لـــيس بمقدورنـــا في هذا الزمن الوجيز ، ولا في هذه المساحة الضـــيقة ، أن نعطـــى لتراث الراحل العظيم كل بل بعض حقه ، وانمـــا تكفيـــنا الإشارة أو الإلماحة التي تغنى عن الإطالة ، لأنها تســـتلهم قـــدرة الـــراحل الفـــذ ، وامـــتلاكه لنواصي الفقه والقانون

والمعــارف ، مــع بلاغة في العربية بلغ فيها الشأو اتقاناً وضبطاً وبـياناً وجرســاً ومعماراً خاصاً في أسلوب متميز تستطيع أن تهتدي به إليه .

فــي المذكرات التي نشرها في جزءين ، لتكون معيناً للأجيال مــن بعــده ، نجد قطعاً رفيعة من المعالجة المتميزة التي التقت فيها الـثقافة الموســوعية ، مع الإلمام العريض بالقانون ، والتبحر في الفقــه والشــرع ، وامــتلاك نواصي اللغة ، وقوة وإتقان الحجة والإقناع .

فــي مذكــرة دفاعــه عن وزارة الشئون الاجتماعية ، من الشركة العالمية لقناة السويس (قبل التأميم) – ودارت حول رقابة القضاء الإداري على اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي ، واختصــاص لجــان التوفــيق فــي الفصــل في خلافات العمال وأصــحاب العمــل ومســئولية أصحاب ومتعهدى توريد العمال في التشريع المصري ،**يتجلى حس المحامى الضليع في فهمه واهتمامه ومعالجته لأدبيات الدعوى ، يستهل مذكرته بقوله :**

" العمال – قبل الأموال – عصب المشاريع في الحضارة المعاصرة ، والدولة في إحاطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال ، والعمال ، من النهوض بمشاريعهم ، في آفاق صافية وظروف مواتية ، وكلما صلح بال العمال ، ربا المال عند أصحاب الأعمال ، وتواصل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام .

" مــن أجل ذلك كانت كل كلمة تقال في الدعوى الحالية دفاعا عن حكم لجنة التوفيق بما يصلح بال العمال ، إنما هي كلمة في الدفاع عــن شــركة القنال ، ورجاء في سبيل المصلحة العامة واستقرار أسباب السلام .

نشـــأت لجنة التوفيق في أعقاب الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٩) وأعــيد نظامها بين الحربين في (١٩٢٤) ، ثم عدلت والحرب العالمية الثانية دائرة الرحى (سنة ١٩٤٢) استجابة لنداء المصلحة العامة للدولة ، ولأصحاب الأعمال وللعمال . " ولقد كان التشـــريع للعمال هم الحكومات المقيم المعقد فى ربع القرن الأخير ، فشـــرع اثـــنا عشـــر قانوناً منذ سنة ١٩٣١ ، وصدرت عشرات الأوامر العسكرية والقرارات الإدارية ، واستبقى القانون رقم ١٠٢ لســنة ١٩٤٥ من الأوامر العسكرية خمسة أوامر لحساب العمال ومنها الأمر الذي صير لجنة التوفيق جهة قضاء . "وما دامت هذه اللجنة جهة قضاء فالطعن الموجه ضد حكمها غير مقبول" .

ويمضـــى الأستاذ الجليل في تتبع تاريخ التشريعات ن ويقفى بمبحث يثبت فيه أن لجنة التوفيق جهة قضاء ، فيها من الضمانات ما يوجد لدى جهات الاختصاص الإداري القضائي ولها إجراءات خاصة بالمرافعة ، وقراراتها ملزمة .

وعـــن تـــوارث الحـــق في الطعن بإلغاء الأمر الإداري ، ونظـــرية المصـــلحة في طلب الإلغاء ، يكتب الأستاذ الجليل بحثا ضـــافياً فـــي مذكـــرته بدفاع وزارة الداخلية ضد ورثة من كان له المصـــلحة والصفة في الطعن في القرار الإداري . ومن الملحوظ أن الأســـتاذ الجليل يتحاشى ذكر الأسماء ، في جميع المذكرات التي قدمهـــا ونشـــرها ، حرصـــاً رفيع المستوى على أسرار المهنة ومصالح ومشاعر الناس .. لا يحيد قط عن هذا المبدأ ، ويضرب المثل تلو المثل فى أدب المحاماة الرفيع التي يلتزم القيم والتقاليد ، ويبتعد عن الإيذاء أو الإضرار أو التشهير .

وفـــى مذكرة دفاعه عن رئيس مجلس الشيوخ – مدعى عليه ، بشـــأن طلـــب المدعى تعديل موعد علا وته ، يورد الأستاذ الجليل بحـــثا ضافيا في نظرية فصل السلطات ، وبحثا آخر في استقلال الـــبرلمان ، وعـــن المســـئولية البرلمانية ، مشفوعا بأحكام محاكم مجلـــس الدولـــة المصـــري ، ومجلس الدولة الفرنسي ، ومحكمة النقض المصرية في تمكنٍ واقتدارٍ لافتين .

وفـــى مذكـــرته عن وزارتي المالية والخارجية ، ضد شارل مشرقى ،في قضية دارت حول أعمال السيادة في مجلس الدولة ، وتفسير المعاهدات ، وعدم دخول توزيع التعويضات المتفق عليها في المعاهدات في اختصاص الجهات القضائية ، وهى قضية وقعت وقائعها في فاتحة القرن العشرين ، وكان المدعى قد استقوى بدار المندوب السامي البريطاني ، ودارت الدعوى حول التزام بحيرة الـــبردويل المعطى للملتزم باسيلى عريان ، والذي تقدم إلى ناظر المالية بتنازل عن التزام البحيرة لحضرت عفت أفندى باسيلى والسيد أفندي عويس .

لا يشبع القارئ من متابعة المعالجة الرفيعة ، للأستاذ الجليل في هذه المذكرة ، ولا من بحثه الضافي فى أعمال السيادة ، وفى حجية الشيء المقضي ، في القضاء المصري والفرنسي ، وفى إلمام عريض باللغتين العربية والفرنسية .

ويعـــرض فـــي مذكـــرة دفاعـــه عن مجلس الوزراء والجامع الأزهـــر ، في أستاذية وتمكن واقتدار ، لكتاب شارد تضمن الطعن فـــي نصـــوص القـــرآن الكريم ، وفى القراءات السبع ، ومساساً بالعقـــيدة الإســـلامية ، فيفرق المحامى الضليع بين معايير الحرية فـــي الكتابة السياسية ،و بين ضوابط الكتابة الدينية ، ويكتب على

صــــدر مذكرته أثيرة أبى بكر الصديق : " **أي أرض تقلني ، وأي سماء تظلني ، أن قلت فى القرآن ما لا أعلم !** " .

يعقب الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي ، على تهجم الكاتب على القرآن المجيد ، وعلماء الفقه الإسلامي ، فيقول :

" يطعن الكاتب في القراءات ويقدح في التلاوات ويروج لقدحه باقــتحام الأشخاص والقذف في القراء . " دع عنك هذا الأسلوب الصــغير من استثارة الغرائز الرخيصة بتهوين أقدار الرجال ، فلو أن الأمــر مقصـــور على القدح في رجال بعينهم لكان أمر مثلبة أو مهانة تردى فيها قلم كاتب في شأن من شئون الناس ، ولكن الأمر أمــر مثالب ترمى بها طائفة حفظت صدورها الكتاب جيلا بعــد جيل ، واصبح حفظها أساس للتلقى فارتبط حفظها بالمعجزة نفسها فأصـــبحا واحـــداً ، فـــالقدح في أشخاص لما تحفظ صدورهم من الكتاب كما نزل من عند الله ، وتنقله للبشرية جيلا بعد جيل ، هو قدح في الحفظ وفى النقل وفى الكتاب . ومن ثمة كان الوزر الأكبر لأن المدعى يطعن في القراء من أجل القراءات فقدحه فيهم لا يغتفر أما قدحه في القراءات وفى التلاوات ففوق كل قدح" .

" الأمة الإسلامية أمة أمية والنبي أمي ، ليست الكتابة أساس حفــظ كــتابها ومـــا نزل كتابها مكتوبا- بل نزل الوحي به على الرســول الكريم ، فأملاه على الحفاظ فمنهم من كتب ، ومنهم من وعـــى ، والذي كتب والذي وعى أقرأ القرآن لمن أقراه ، ثم اقرأ القارئ من بعده ، ثم اقرأ للقراء من بعدهم جيلا جيلا إلى يومنا هذا فالإقـــراء أو الـــتلاوة ، هو هذا النبع الذي بدأت من الرسول الكريم مصادره ، ضم سلسلته إلينا صدور الحفاظ والقراء .

" فالقرآن إذا جرى إلينا فى هذا المجرى من الصدور ، ونقلته إليـــنا ألســـنة الحفـــاظ أو القراء فالمصدر للقرآن هو القراءة ، وما الكـــتابة أو التدوين إلا مساعدة للقراءة ، وهذا شأن الحديث تماماء نقلته إلينا السنن كلها بالرواية".

عود على بدء

تمضـــى مع كل ما كتبه الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندي ، فـــتجده محامـــيا حتى النخاع ، امتلك العلم والثقافة ، وتعمق الفقه والمنطق ، وامتلك نواصي اللغة والأدب ونصاعة البيان ، والتقت كل هذه الروافد مع موهبة ساطعة ، واخلاص للعمل بلغ حد العبادة واجـــتمع له مـــالم يجتمع إلا للقله النادرة جداً ، **وانفرد أو يكاد بانه : المستشار ، المحامى ، الفقيه ، العالم ، الأديب ، وسطر صفحات ناصعة ستبقى ذخرا ومنارة للمحاماة والمحامين عبر الزمان .**

الأستاذ / رجانى عطيـة
المحامى بالنقض وعضو مجلس الشورى
ومجمع البحوث الإسلامية








بسم الله الرحمن الرحيم

- المستشار عبدالحليم الجندى فقيهـا -

كلمة الأستاذ الدكتور / محمد السيد الدسوقى

الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة قطر سابقاً

تمهيـــد :

عرفـت الدراسـات الفقهـية المعاصـرة طائفة من العلماء والباحثين جمعوا فى ثقافتهم العلمية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضــعية ، وكشــفوا فى مؤلفاتهم وأبحاثهم عن كمال هذه الشريعة وصلاحيتها الدائمة للتطبيق ، وأنها أولى من القوانين البشرية التى لا تخلو فى أحسن حالاتها من قصور وتأثر بالأهواء .

ومن هؤلاء العلماء القانونى الضليع عبد الرزاق السنهورى، والقاضـــى الشـــهيد عبدالقادر عودة ، وأستاذ القانون الدولى المقارن على على منصور، والفقيه المجدد مصطفى الزرقا ، والمستشار الفقيه عبدالحليم الجندى .

والحديث عن المستشار الجندى فقيهاً يعول على المفهوم العام الذى كان يطلق على كلمة الفقه فى صدر الإسلام ، فقد كان ينسحب على كل الأحكام الدينية سواء ما يتعلق منها بالعقائد أو الأخلاق ، أو الأحكــام العملــية ، قال الله تعالى : " **فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم** " (١) .

وروى عــن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : مـن **يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين** " . (٢)

---

(1) الآية : ١٢٢ فى سورة التوبة .

(2) رواه الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الإمارة .

ودراســات المستشــار الجندى وفقاً لذلك المفهوم العام لكلمة الفقــه بعضــها تــراجم لعدد من أئمة الفقه الإسلامى ، وبعض قادة الإصــلاح فى العصر الحديث ، وبعضها الآخر مؤلفات وأبحاث عن القرآن والشريعة والفقه ، ومن ثم يتركب منهج دراسة الجانب الفقهى فى فكر المستشار الجندى من ثلاثة مباحث وخاتمة .

- **يدرس المبحث الأول** مــا اشــتملت عليه المؤلفات والأبحاث من قضايا وأفكار
- **ويفصل المبحث الثانى** بعض التفصيل فى منهج الترجمة لأئمة الفقه والإصلاح .
- **ويقدم المبحث الثالث** أهــم الخصــائص العامة لفقه المستشار الجندى .
- **وتسجل الخاتمة أهم النتائج** التى إنتهت إليها الدراسة ، وبعض التوصيات

- المبحث الأول -

" المؤلفات والأبحاث "

يأتى على رأس هذه المؤلفات كتاب " القرآن والمنهج العلمى المعاصر " إن القرآن الكريم – دستور الإسلام – أشار فى أكثر من آية إلى أصول المنهج العلمى ، فأول آية نزلت من كتاب الله وهى : "اقرأ باسم ربك الذى خلق " تعد مفتاح البحث العلمى أياً كان نوعه ، وآيات هذا الكتاب العزيز تحض فى مواطن كثيرة على النظر والتدبر ومــراعاة البراهيــن والأدلــة ، ورفض الظنون والأوهام ، وعدم الخــوض فيما لا علم للإنسان به ، قال الله تعالــى : :" ولا تَقْفُ ما ليسَ لكَ بهِ علمٌ إنَّ السَّمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئكَ كانَ عنهُ

مسئولا.[1] فهذه الآية تضع أمام العلماء والباحثين قاعدة علمية أصيلة وهـى أن يمسك الإنسان عن الخوض فيما لا علم له به ، وألا يتجرأ علـى القول فى أمر لا يفقهه ، وأن يكون حرصه على التوقف أكثر من حرصه على أن يسارع بإبداء الرأى وإصدار الحكم .

والآيـة بهذا تقرر مبدأ لا أدرى فى منهج البحث الإسلامى ، وهذا المبدأ فى جوهره هو مبدأ الأمانة والصدق والتواضع والشجاعة الأدبـية والمسـئولية العلمـية فى المناهج الوضعية الحديثة ، ولكن يضاف إلى المنهج الإسلامى استقامة القلب ومراقبة الله ، وهو ما لا تعـرفه المناهج العقلية الجافة ، ولعل هذا سر القلق الذى تعانى منه الإنسـانية فـى ظـل هذه المناهج على الرغم من آثارها الحضارية المادية الباهرة .

لقـد أكـد المستشار الجندى فى كتابه هذا أن أصول المنهج العلمى الحديث أصول إسلامية وليست أصولاً يونانية[2] . وان بعض المؤلفـات العلمـية الغربية فى بداية عصر النهضة هى فى الحقيقة تـرجمة لمؤلفـات إسلامية أو نقول منها ، وإن حاول أصحاب تلك المؤلفات تجاهل فضل المسلمين ، وزعموا أنهم فيما أتوا به من آراء ونظريات لم يعتمدوا على مصادر عربية .

ويدحض هذا الزعم أن نشأة مناهج البحث العلمى لدى جمهرة مؤرخـيها إنمـا تعزى إلى القرن السابع عشر الميلادى ، وإذا كان المـنهج التجريبى قد أخذ بزمام الموقف فى الدراسة العلمية بأوروبا

---

(1) الآية : ٣٦ فى سورة الإسراء .

(2) انظـر : دراسات فى الفلسفة الإسلامية للدكتور محمود قاسم ص ٢٦ ، وفى الفلسفة الإسلامية ، منهج وتطبيق للدكتور ابراهيم مدكور ، ج١ ص ٢٥ .

منذ هذا القرن ، وإذا كان " فرنسيس بيكون " يعده أكثر مؤرخي المناهج من الغربيين أول من صاغ قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح[1] ، وإذا كان " ديكارت " بكتابه : "مقال فى المنهج " قد وضع قواعد دقيقة للمنهج العلمى تؤدى إلى حسن السير بالعقل والبحث عن الحقيقة في العلوم [2] ، وإذا كان كلاهما قد رفضا منطق ارسطو منهجاً عاماً للبحث . لأن المقدمات التى يعتمد عليها ليست يقينية بصفة لا يرقى إليها الشك ، اللهم سوى تلك المقدمة التى تنص على إستحالة اجتماع النقيضين فى شئ واحد[3] .

وإذا كان الأمر كذلك فإن " فرنسيس بيكون " اقتفى منهج " ابن الهيثم[4] " فى الإستقراء والملاحظة والتجريب ، و " ديكارت " تأثر بـ " ابن سينا " أو الغزالى فى كتابه " تهافت الفلاسفة" ، وموقفهما من منطق أرسطو هو نفس الموقف الذى كان من الأصوليين والمتكلمين المسلمين ، بل إن " ديكارت " فى حملته على منطق أرسطو لم يزد شيئاً على ما قاله ابن تيمية [5].

وإذا كان المستشار الجندى فى ذلك الكتاب قد ألم بطرف من تاريخ القرآن وإعجازه البيانى والتشريعى والعلمى ، كما تحدث عن

---

(١) مناهج البحث العلمى للدكتور عبدالرحمن بدوى ص ٤ ، وفرنسيس بيكون فيلسوف انجليزى ، ويعد مؤسس المنطق الحديث توفى سنة ١٦٢٦م .

(٢) المصدر السابق ، وديكارت فيلسوف فرنسي توفى سنة ١٦٥٠م

(٣) انظر المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور محمود قاسم ص ٣٧

(٤) ابن الهيثم : أعظم علماء الطبيعة ، ومن علماء البصريات القلائل فى العالم كله ، توفى سنة ٤٣٠ ، أو ٤٣٩ هـ ، .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الملقب بشيخ الاسلام كان مفكراً مجدداً وآثاره العلمية تشهد له بالاجتهاد المطلق ، توفى سنة ٧٢٨ هـ .

العبقرية الإسلامية فى تأصيل قواعد الإجتهاد واستنباط الأحكام ، فإن الغاية الأولى من كتاب القرآن والمنهج العلمى المعاصر تكاد تنحصر فى إثبات أن المنهج الغربى الذى أثمر الحضارة المادية الحديثة يمت إلـــى المنهج الإسلامى بأوثق الأسباب ، وأنه لولا هذا المنهج ما كان للعقـــل الغـــربى أن يـــتمرد على أوزار العصور الوسطى ، عصور الـــتخلف والظلمات ، والعيش عالة على فئات علوم الإغريق، ليبحر نحـــو عصـــر النهضة والحضارة ، لولا المنهج القرآنى الذى أخرج العالم من الظلمات إلى النور .

وهذه الغاية لها مهمتها العلمية المقدسة وهى توجيه أنظار المفكرين والباحثين المسلمين إلى أن الأخذ بالمناهج العلمية الغربية ليس من باب التقليد والاستجداء ، ولكنها بضاعتنا ردت إلينا ، وعلينا أن ننفى عنها التلوث المادى والعنصرى لتظل بروحها الإسلامية وأسســـها القرآنية المنطلق الصحيح للنهضة الإسلامية فى هذا العصر الذى تداعت فيه الذئاب على الأمة من كل جانب "وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ" (١)

وللمستشـــار الجندى كتاب عن الشريعة الإسلامية وآخر عن توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها وفقاً للميثاق ، فضلاً عن بعض البحوث عن الشريعة مصدراً رئيساً للتشريع ، ومصدراً كذلك للتقنين. بالإضافة إلى بحوث عن تقنين للمعاملات المدنية والعقوبات من الفقه الإسلامى ، وحول صياغة الدستور الإسلامى . وكل هذا يصب نحو غايـــة واحـــدة ، وهى بيان أن الشريعة الإسلامية تتصف بخصائص أهمها : المرونة والشمول العالمى ، والانفتاح للمستقبل ، ولذلك نكتفى بـــتحديد الاتجاهات والأسس ، وتترك المجال واسعاً للإجتهاد فى كل

---

(١) الآية : ٤٠ فى سورة الحج .

مــيدان لمن عرف مصادر الأحكام من الكتاب والسنة معرفة محيطة وعرف اللغة وأساليبها ..

وإذا كانــت هذه الشريعة موضوعة لكل زمان ولكل الأقوام، فهى تأذن بالتطبيقات أو التشريعات التى تحدثها حاجات الناس ، وقد ينــتهى بعضها بعصر أو بعصور ، ويبقى البعض الآخر منها يجرى فى الزمان على أصول الشريعة ، وتعمل به الأمة ، ويقعد الفقهاء له القواعد لتقوم على أساسه النظريات .

وإذا كان الإسلام دين جهاد للدفاع عن الأمة فهو دين اجتهاد لاقتحام المستقبل بالعمل وبالفكر ، واجتهادات[1] عمر بن الخطاب أمثال أو علامات كبرى فى طريق التطور ، وإيذان للناس أن يجتهدوا ليعيشوا حياتهم ، ويسيروا فى عالمهم ، ودعوة للشارع والحاكم والفقيه أن يجتهد ليساير عصره[2] .

ولأن جهــود العلماء فى دراسة أحكام الشريعة والاجتهاد فى فقــه نصوصــها ثروة علمية تعتز بها الأمة كل الاعتزاز ، فإن هذه الــثروة تمــثل منهجاً متكاملاً لتشريع مدنى عالمى معد لعمارة الدنيا بــالعلم والعمــل فــى المعــاملات المدنية ، قائم على قواعد التكافل الاجــتماعى وتعبــئة الحق الشخصى لمصلحة الجماعة ، والإرتفاع بالقواعد الخلقية التى أدب بها الإسلام أهله فأحسن تأديبهم إلى مستوى القواعــد القانونــية المطــبقة ، وهى جميعاً أدوات قوية يسيطر بها القاضى أو التشريع على وقائع الحياة فى المجتمع ليرفع من مستواه .

---

(1) انظر منهج عمر بن الخطاب فى التشريع للدكتور محمد بلتاجى .

(2) انظر : توحيد الأمة العربية بتوحيد شرائعها للمستشار / عبدالحليم الجندى إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ص ٩١ .

هــذا بالإضافة إلى أن التشريع الإسلامى أول تشريع فرض العلــم وأوجب العدل وأوجب المساواة فى الحقوق والتكاليف وأوجب التخطيط العلمى والصناعى والحرية الدينية والمدنية والسياسية وحرية الدفـــاع حتى ليجعلها واجبا ، ويجعلها أفضل الجهاد . والتطور مع العصر أداته ليسد حاجات كل عصر .

والتيسير والتسامح ورفع المشقة قاعدته القانونية ، ومصلحة الجماعــة فــيه مفضـــلة على مصالح الأفراد ، والملكية الخاصة فيه مســلمة ولكــنها مقيدة بواجبات عامة ، .. والسلام الإيجابى سياسته الدائمـــة ، واجتماعية الحق والشورى والعدالة ، وبيعة الشعب أسسه الدستورية [1] .

ومادامــت الشــريعة علـــى هــذا النحو من السمو والكمال والصـــلاحية الدائمـــة للتطبيق ، فإن على الأمة ان تنهض بدراسات عمــيقة فى الشريعة والفقه لكى يجعل منها مصدراً أساسياً للتقنين بما تضــيفه مـــن أضواء جديدة تنبعث من أعماق هذه الأمة ومن قواعد شــريعتها التى نزلت لكل زمان ومكان . وكلما زادت دراستها عمقاً إزداد محيطها سعة فزادت الأقطار العربية ارتباطاً وثقة[2] .

ويخلص المستشار الجندى فى حديثه عن الشريعة والفقه وتطوير القوانين إلى وجوب الـنص فـى الدسـتور عـلى أن تكون الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامى مصدراً رئيساً للتشريع ، فهـذا أول الطـريق للوحـدة بـين شعوب الأمة ، وكذلك أول الطريق للنهضة والقــوة ، وأن إصلاح حال الأمة لن يكون إلا بالعودة

---

(1) انظر المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(2) انظر مجلة : إدارة قضايا الحكومة ، العدد الرابع ، اكتوبر – ديسمبر ١٩٧١ ص ٧٨٧ – ٨٠٣

الجـادة إلـى قوانين الشريعة لا مجرد العبادات ، فهذه القوانين راية اعتزاز واتحاد[1] .

وللمستشار الجندى كتاب يحمل عنوان " الأخلاق فى الاقتصاد الإسـلامى" ، وهـو دراسـة عـن منهج الاقتصاد الإسلامى مقارناً بالمـناهج الاقتصادية الوضعية ، وقد كشفت هذه المقارنة عن تباين المـنهج الإسلامى فى خصائصه العامة عن المناهج الوضعية، لتباين المصـدر بين هذه المناهج وذلك المنهج ، فهذا مصدره إلهى ، على حين أن تلك المناهج مصدرها الفكر البشرى ، ويتفرع عن هذا الفرق الأساسى بين النظام الإسلامى والنظم الوضعية ، أن الأول يعتمد فى تطبيقه على الوازع العقائدى والقيم الأخلاقية التى بُعث محمد صلى الله علـيه وسـلم مـن أجل إتمام مكارمها ، ولكن الثانى لا يخضع الإلتزام به للوازع الدينى أو الخلقى ، وإنما يخضع للقانون البشرى ، وهذا القانون ليس له سلطان نفسى على الناس ، ومن ثم لا يحترمون هـذا القـانون ، أو يأخذون أنفسهم بأوامره إلا بمقدار رعاية السلطة الحاكمة التى أقرته ، فلا غرو أن تنتشر فى ظل هذا القانون الوضعى جـرائم السرقات والاختلاسات والرشوة والتزوير والتطلع إلى مزيد من الثراء غير المشروع .

كذلك ينبنى على هذا الفرق أن النظام الإسلامى نظام إنسانى غايته إسعاد الإنسان فى كل زمان ومكان ، فهو لا يعرف الاقليمية أو الطائفـية أو العنصرية ، أو أكل المال بالباطل ، وإنما يعرف الايثار والـتعاون والـتكافل والسماحة والعدالة ، والقيم الأخلاقية بمفهومها الشامل .

---

(1) انظر : توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

والنظم الوضعية لا تقوم على المبدأ الإنسانى العام ، وتتسم بالعنصرية والمذهبية الضيقة سواء منها النظم الاشتراكية أو الرأسمالية ، فالنظم الإشتراكية مثلاً تحرم الربا فى التعامل بين الأفراد فى داخل دولها ، بيد انها تتعامل به فى علاقتها الدولية عند عقد الاتفاقات الاقتصادية تجارية كانت أو صناعية ، فتقرض بالربا وتتخذ هذا الاقراض سبيلاً للضغط السياسى والنفوذ المذهبى .

أما المذاهب الرأسمالية فتفسح المجال أمام الإحتكارات والمضاربات ووسائل الكسب المحرم ، وتدع الحرية الفردية مطلقة فى الإثراء واستغلال الضعفاء .

والمال فى الإسلام وسيلة للحياة وليس غاية فى حد ذاته ، ولهذا يحرم كنزه وحبسه عن التداول ، او تجاوز الحد المعقول فى الانتفاع به ، وهو فضلاً عن هذا نعمة من نعم الله خلقها للناس كافة ، فهم سواء فى فرص الحصول عليه ، وعليهم أن يتعاونوا ويتناصروا، وألا يطغيهم حب المال فتستعبدهم شهوات الحياة .

والنظم الوضعية تنظر إلى المال على أنه غاية وليس وسيلة ، لأنها من جهة تحكم على الإنسان بأنه حيوان اقتصادى يسعى ويكد فى الحياة من أجل طعامه وشرابه دون أن تكون هناك مثل عليا يؤمن بها ويكافح فى سبيلها ويؤثر الموت على الحياة بدونها ، ومن جهة أخرى تقرر هذه النظم الحافز الإقتصادى – أى الكسب المادى البحت – هو المسوغ الكافى لكل أنواع النشاط الإنسانى بصرف النظر عن أى إعتبار خلقى أو إجتماعى[(١)] .

---

(١) انظر الملكية الخاصة وحدودها فى الإسلام ، للدكتور محمد عبدالله العربى ، ص ٤٢ .

وزبدة القول أن الإسلام – وهو دين القصد والاعتدال – نسيج وحده في كل شئون الحياة ، وهو في المجال الاقتصادي يختلف عن كل ما عرفته البشرية في الماضي والحاضر من تشريعات ، فالنظام الاقتصادي الإسلامي نظام منقطع النظير بين النظم الاقتصادية السائدة في الوقت الحاضر ، فهو يمتاز عنها من حيث مصدره التشريعي ، ومن حيث الأسس التي يقوم عليها ، ومنها يتضح أن هذا النظام هو النظام الأخلاقي الوحيد الذي يكفل للناس في الدنيا حياه كريمة ،ن وفي الآخرة نعيماً مقيماً .

وإذا كان المستشار الجندي قد كتب عن القرآن والمنهج العلمي ، وخصائص الشريعة ومبادئ الفقه ، ودور الأخلاق في النظام الاقتصادي فإنه قد كتب في السيرة النبوية ، وقد ألقى ما كتبه في هذا الموضوع الضوء على السنة من حيث تدوينها تدويناً علمياً لم يعهد في تدوين نص مقدس من قبل . وقد انبثقت عن هذا التدوين علوم متعددة كعلم الجرح والتعديل وغريب الحديث ومختلفه ومشكله وعلله وناسخه ومنسوخه ومصطلحه ، إلى غير ذلك من العلوم التي اصطلح على تسميتها العلوم الحديث ، ومن ثم فإن الحديث عن السنة في العصر الحاضر ينبغي أن يتجاوز دائرة الشك في صحتها إلى الاهتمام بتفسيرها في ضوء التطور الاجتماعي والعلمي المعاصر .

والسنة إذا كانت بياناً للقرآن فإنها بأنواعها الثلاثة : القولية والعملية والتقريرية تعد ترجمة لحياة الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذه الحياة هي الأسوة الحسنة ، والقدوة المثلى لكل الأجيال ، فلتكن دراستنا لهذه السنة دراسة تتوخى العمل بكل توجيهاتها الأخلاقية والتربوية فهذا هو السبيل للأمة لكي تستعيد مكانتها في الصدارة وتصبح بحق خير أمة أخرجت للناس .

المبحث الثانى

" التعريف بأئمة الفقه والاصلاح "

عرَّف المستشار الجندى بسبعة من أئمة الفقه وبعض زعماء الإصلاح، وكان يهتم فى هذا التعريف بأهم الجوانب الفكرية والإنسانية فى حياة كل من ترجم له ، لتكون هذه الجوانب نبراساً يضئ للأمة سبيل جهادها للنهضة وقيامها برسالتها المقدسة كما ينبغى ان تكون .

لقد كان **الإمام أبو حنيفة** أول إمام كتب عنه ، وقد نعته بأنه بطل الحرية والتسامح فى الإسلام ، وقال عنه فى مقدمة كتابه : " فى هذا الكتاب صورة لا سيرة ، وليس فيه من التفاصيل قدر ما فيه من ألوان حاولت أن أرسم بها شخصية الإمام الأعظم لأهل الإسلام " .

ثم يقول : إن أبصارنا فى أعقاب هذه الحرب[1] يجب أن تتجه إلى المستقبل وإلى الماضى معاً ، لأن الماضى مركز الثقل الذى يحفظ توازننا فلا نقبل على المجهول إلا وفى أيدينا قدر كاف من المعلوم .

ويستطرد قائلاً : وسيرى القارئ فيما بعد آيات من البطولة لا نظائر لها إلا عند الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم ، أو صحابى كسيف الإسلام خالد بن الوليد .

وعقد المستشار الجندى عشرة أبواب للحديث عن الإمام الأعظم ، وهو فى هذه الأبواب وإن كان يذكر أحداثاً ووقائع تاريخية، غير أنه كان يستنبط من هذه الأحداث والوقائع ما فيه العبرة والدروس المستفادة التى تفيد الأمة فى حاضرها ، فهو مثلاً يربط بين

---

(1) يقصد الحرب العالمية الثانية التى بدأت سنة ١٩٣٩ وانتهت سنة ١٩٤٥م .

مهــنة التجارة والفكر فى حياة أبى حنيفة قائلاً : كان أبوحنيفة تاجراً صــناعته الفكــر ، ومفكراً يعمل فى التجارة ، وبهذا حل عقدة الفقر الذى عود الناس أن يلازم الفكر .

وعــن حلقــة أبــى حنيفة يذكر المستشار الجندى أنها كانت مخــتلفة عــن ســائر الحلــق ، لقد كانت تثير المشكلات فى الداخل والخارج وتأتى بكل جديد . وقد ارتفع الفكر الإسلامى فى هذه الحلقة إلــى أســمى درجــات الإدراك ، وكــان أسلوب الإمام الفكرى هو الأسلوب العلمى ، فهو يجرى الأحكام على المعلوم لا على المجهول وعلى اليقين لا على الريب ، وعلى الحرية لا على التحكم . وفى هذه الحلقة العلمية ربى أبو حنيفة تلاميذه بالعلم والقدوة ، وكان منهجه فى هذه التربية يعبر عن سماحة النفس ، والأخذ بالقصد والرفق والصبر

لقــد عاش أبو حنيفة سبعين عاماً يصنع الحرية بيديه صنعاً ويخلقها خلقاً فى تلاميذه وتعاليمه، فلم تكن حياة هذا الإمام وإن طالت إلا معــركة واحدة سلخ فيها الفكر الانسانى سبعين عاماً بين التحضر والتدبــير ، ولم يكن لها غاية ولا وسيلة إلا الحرية والتسامح فى كل أطوارها .

وكان الكتاب الثانى فى سلسلة التراجم أو التعريف بأئمة الفقه ألإســلامى عن **الإمام الشافعى** ، ناصر السنة وواضع الأصول ، وقال عنه المستشار الجندى : صورة بطل .

جــاء فى مقدمة هذا الكتاب : فى هذا الكتاب صورة للظاهرة الإنسانية والعلمية التى تجلت للعالم الإسلامى على رأس المائة الثانية للهجرة محمد بن ادريس الشافعى .

وذكر المستشار الجندى أن الدكتور طه حسين بعد أن قرأ كتاب أبو حنيفة دعا المؤلف ليتفرغ لدرس الشافعى لما له من صلة بمصر .

ويقول فى المقدمة أيضاً : وفى هذا الكتاب مزاوجة بين ألوان حاولنا أن نرسم بها صورة تقريبية لبطل ، ودعوة لدراسات جديدة فى هـذا العـالم المـترامى الأطراف من شخصية الإمام الشافعى وفقهه ولغته.

والكتاب بأبوابه السبعة يعرض لحياة الشافعى فى غزة موطن مولـده ، ثم فى مكة والمدينة واليمن والعراق ومصر ، وهو فى كل هـذه البلاد الفقيه الأصولى اللغوى الشاعر ، والذى يختلف عن مالك الـذى لـم يـبرح الحجاز وأبى حنيفة الذى لم يبرح العراق ، ولكن الشافعى يترامى به الاغتراب متعلماً ومعلماً لنشر مذهبه .

لقـد دافـع الشافعى عن السنة دفاعاً مجيداً ورد كل الشبهات الـتى أثارها المغرضون حولها ، كما أنه أول من دون علم الأصول فـى رسـالته الشـهيرة ، وكـان فى فقهه وسطاً بين مدرسة الكوفة ومدرسة المدينة .

ولأن أمه دفعت به فى صباه إلى العيش فى قبيلة هذيل لتكون نشـأته اللغويـة عربية صرفة ، فقد وعى ما صدر عن شعراء هذه القبيلة ، حتى صار مصدراً من مصادر تدوين شعر هؤلاء الشعراء. وكـان لهـذه النشأة أثر واضح فى حياته اللغوية ، فلغته فى مؤلفاته عربية أصيلة ، ولكثرة محفوظة من الشعر تجلت لديه ملكة القريض وإن كان فى نطاق محدود ، فلا غرو أن كان له ديوان مطبوع ، دون أن يكون لسواه من أئمة المذاهب الفقهية إسهام فى قول الشعر .

وكـان الشافعى لتمكنه من لغة الضاد وحبه لها يذهب إلى أن العربى هو من أجاد لغة القرآن ، وإن لم يمت بصلة النسب إلى قبيلة مـن قـبائل العرب ، **كذلك انتهى من بيان أن القرآن عربى إلى حكم فقهى هو فرض تعلم اللغة العربية وجوبا على كل مسلم يشهد الشهادتين ويتلو الكتاب العزيز**

وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغيرها من الواجبات .

وجملة القول أن الشافعى كان بذاته قطعة من صميم الإسلام فهو كله قرآن وسنة ونفس عربية جماع صفاتها الشجاعة والنصفة ، فضلاً عن الإمامة فىالفقه والأصول واللغة .

وعن إمام دار الهجرة **الإمام مالك بن أنس** كتب المستشار الجندى دراسة استهلها بقوله : فى هذا الكتاب صورة لإمام دار الهجرة تتراءى بين معالم اليسر والسماحة واتباع الأمر الأول الذى أظهر قلة من المسلمين الأولين على كثرة العالم المعروف فى بضع سنين .

وفى سبعة أبواب تناول الحديث حياة الإمام مالك وفقهه وعلاقته بفقهاء عصره ، والولاة الذين عاصرهم وأخيراً تلاميذه .

لقد بدأ الكلام عن إنطلاقة الإسلام من المدينة ومسجدها منذ الهجرة إليها ، وتطرق الحديث إلى عهد الشيخين ذى النورين وإنتقال عاصمة الأمة إلى دمشق .

وعرض بعد ذلك لحياة الإمام مالك وأهم شيوخه ، وكيف أصبح الإمام مالك عالم المدينة يتمتع بمكانة علمية يهابها السلاطين والعلماء مع تواضعه واعترافه بأنه يجهل أكثر مما يعلم وحرصه الشديد على أن يدرس ما يعرض عليه من القضايا والفتاوى دراسة قد تمنعه من الطعام والشراب ، وكان إلى هذا يكره التنطع ويأخذ بالتيسير والتسامح فى كل الأمور .

وكانت دروس حلقة هذا الإمام فى المسجد النبوى متنوعة فهى تجمع بين الدعوة إلى مكارم الأخلاق ورواية السنة وفق منهج صارم فى التحقيق والتوثيق ، وتوضيح مصادر الفقه فى المذهب

وأهمها عمل أهل المدينة والمصلحة المرسلة ، وكان يحذر من الخوض فى أمور الدين دون بينة ودراية ، ولذلك وقف من أهل البدع وتتبع المتشابه من الآيات تتبعاً يثير الشكوك ويفتح باب الزندقة والمروق من الدين ، موقفاً لا يعرف المهادنة أو المجاملة وإنما يصدع بكلمة الحق فى صراحة وشجاعة ، وكان يكره الإغراق فى الجدل ويقول عنه : "إنه يقسى القلب ويورث الضغن[1] " .

ويتحدث المستشار الجندى عن تلامذة مالك فيورد أسماء بعضهم ، منهم الأندلسى والمغربى والمصرى والعراقى والمدنى والمكى ، وأن هؤلاء التلاميذ كان دورهم فى نشر مذهب الإمام أقوى من مؤلفاته على ما لها من قيمة علمية .

ولأن من بين هؤلاء التلاميذ من كان ينتمى إلى مذهب غير مذهب مالك كمحمد بن الحسن الشيبانى (ت : ١٨٩هـ) تلميذ أبى حنيفة وأول من دون الفقه الحنفى على منهج لم يسبق به ، ومنهم من صار إماماً لمذهب عرف به كالشافعى ، والشافعى كان أستاذاً للإمام أحمد بن حنبل ، وبذلك عد الإمام مالك إمام الأئمة ، وكان من ثم جديرا بلقب إمام المسلمين .

وأما رابع أئمة السنة المشهورة فهو **الإمام أحمد بن حنبل** ، ويخصه المستشار الجندى بكتاب يتركب منهجه من مقدمة وستة أبواب ، جاء فى المقدمة : هذا الكتاب يعرض بأسلوب عصرى لنشأة الإمام إحمد بن حنبل فى عصر النهضة العلمية ، واقتدار الإمام على أن يكشف الدواء الذى يصلحهم ، ويصنعه بيده ، ويقدمه لهم طول حياته فى مذهب متكامل ، كله اليسر والرحمة والتسامح .

---

(1) انظر مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، للمستشار عبدالحليم الجندى ، ص ١٠٦ .

وعــرض فى أبواب الكتاب لنشأة الإمام أحمد وتطور حياته ومــا اتصف من الزهد ، والدفاع عن السنة وتدوين السنة فى مسنده الجــامع لمسانيد الصحابة ، مع بيان أصول مذهبه ، وأن فقهه يمتاز بالدفاع عن الحرية والتفكير والتعبير ، والحفاظ على المنهج السلفى .

وعقــد المستشــار عبدالحلــيم الجندى بابا للحديث عن محنة الإمــام أحمد ، والمعروفة " بمحنة القول بخلق القرآن " ، عرض فيه لشــجاعة هــذا الإمام وصبره وإصراره على موقفه على الرغم مما تعــرض له مــن الإضطهاد والأذى . لقد ضرب بالسياط المرة بعد المــرة ، ولم يُترك فى كل مرة إلا بعد أن يُغمى عليه ، واستمر فى محبســه مع هذا العذاب نحو ثمانية وعشرين شهراً فلما استيأسوا منه أطلقوا سراحه وأعادوه إلى بيته وقد أثخنته الجراح .

لقــد قدم المستشار الجندى فى كتابه عن الإمام احمد صورة وضيئة لفقيه محدث مجاهد لم يثنه التعذيب والسجن عن أن يجهر بما يؤمــن به ، وأن يعيش حياته لخدمة السنة وتدوينها حتى استحق أن يكون إماماً لأهل السنة .

فــإذا كان المستشار قد كتب عن أئمة المذاهب الأربعة السنية فإنه يذهب إلى أن الفقه الشيعى واحد من النهرين اللذين تستقى منهما حضــارة أهل الإسلام ، ومن هنا كتب عن **الإمام جعفر الصادق** دراسة جــاءت فى قسمين : **قسم يدور** حول ظهور الإسلام وتألق سيدنا على وأولاده فى الصدارة ، والبيئة التى تربى فيها الإمام الصادق ، **وقسم يتناول** مدرســة الإمــام وفكره وزعامته الفقهية والعلمية بما يصحح كثيراً من المفاهيم الخاطئة حول شخصية هذا الإمام . ويقول عن هذا الإمام : " يقف شامخاً فى قمة فقه أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم هو فى الفقه إمام ، وحياته للمسلمين إمام ، والمسلمون اليوم يلتمسون

فـــى كنوزهم الذاتية مصادر أصيلة للنهضة ، مسلمة غير مخلطة ولا مستوردة .. "

ويشير المؤلف إلى الغاية من الكتابة عن الإمام جعفر فيقول : فالكـــتاب الحـــالى يـــبلغ غرضـــه إذا كان صوتاً يدعو إلى الوحدة ، والمســـلمون تجمعهـــم أصول فكرية واحدة ، وإن اختلفت الفروع او تعددت ، وفى تعدد الآراء ثراء " .

ويتحدث عن ضرورة الوحدة الإسلامية ، وإنها السياج الذى يحمـــى الوجود فيقول : إن العالم الغربى جدير بأن يواجهه المسلمون كالبنـــيان المرصوص ، لا كهيئة الحجارة المتناثرة ، قد بعثرتها فى مهاب الرياح الأربعة أمم غلبت عليها بالقوة من الخارج ، وبالتخلف الإجتماعى والعسكرى والاختلاف الدينى فى الداخل .

وجـــاء آخر سطر فى هذا الكتاب ، فما أحرانا ان نتحد على تسامح الإسلام وقيمه العالية لنبقى ونقوى .

إن دراسة المستشار الجندى عن الإمام الصادق ليست مجرد تـــرجمة لإمـــام يقف شامخاً فى قمة فقه أهل بيت النبى عليه الصلاة والســـلام ، وإنما هى فى جوهرها دعوة إلى الوحدة الإسلامية والى التقريب بين المذاهب الفقهية ، لأن التاريخ يعلمنا أن الوحدة هى التى تصنع النصر .

ورأى المستشار الجندى أنه بعد ما كتب عن الأئمة الفقهاء الخمسة والذين ظهروا فى عصر الاجتهاد والنهضة العلمية ، ونشأة المذاهب الفقهية أن يكتب عن بعض زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، وقد اختار علمين كان لكل منهما دوره الكبير فى الإصلاح والتغيير ، وهذان العلمان هما :

١ – محمد بن عبد الوهاب

٢ – الإمام محمد عبـــــده



والأول محمد بن عبدالوهاب راعه ما ساد حياة المجتمع الإسلامى فـى القـرن الثانى عشر الهجرى من البدع والمنكرات التى كان من مظاهـرها تمجيد الأمراء والأقوياء والحج إلى مقابر الأولياء وتقديم الـنذور لها وإقامة القباب الشامخة للموتى وشد الرحال إلى القبور ، وسوى ذلك من البدع والخرافات . ولذلك جاهد من أجل تجديد الدين والقضـاء علـى مظاهر المنكرات والتخلص من الأوهام والمعتقدات التى تشرك مع الله بعض الأحياء والأموات .

لقـد دعـا إلى تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً فى حياة الأفراد وأنظمة الدولة ونجحت دعوة محمد بن عبدالوهاب – على الرغم من الصـعاب والعقـبات الـتى اعترضـت طريقها – فى إقامة الدولة العصـرية باتـباع المنهج القرآنى القاضى باستعمال العقل والاعتبار بالواقع الملموس ونبذ التأويل الباطنى وإدعاء العلم اللدنى .

لقـد انتصر المنهج السلفى على يد هذا الإمام ، ومازال لهذا المنهج حتىالعصر الحاضر أثره الواضح فى حياة المجتمع الإسلامى.

أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فقد تركب منهج الدراسة عنه من ستة أبواب عرضت لنشأة الإمام ، وكيف تلقى تعليمه فى الأزهر، وعلاقـته بجمـال الدين الأفغانى، ومناصرته للثورة العرابية، ونفيه وجهـاده مع استاذه جمال الدين ، وإصدار مجلة العروة الوثقى ، ثم عودته إلى مصر وصراعه مع القوى المناهضة لدعوته الإصلاحية، وهـى دعـوة شـملت الإنتصار للفكر العقلى ونبذ التقليد والتعصب المذهـبى وفهـم الديـن فهماً ينأى عن الخرافات والبدع ويستند إلى الكـتاب والسـنة ومقاصـد التشريع العامة وكانت هذه الدعوة تهتم بإصلاح الأزهر وتطوير مناهجه ومقاومة الظلم وإشاعة العدل .

وختم المستشار الجندى دراسته عن الأستاذ الإمام بباب حمل عـنوان فـى الـتاريخ ، أشـار فيه إلى منزلة الشيخ وبعض مبادئه ووصـاياه وتأثـيره فى جيل المصلحين من حمل من بعده دعوته ، وكان لما قاموا أثره فى التطوير والتغيير .

وقـد أعلن الشيخ الإمام ، بعد تقلبه فى الوظائف وأسفاره فى الممالك وكفاحه لإصلاح الجماعة ،أنه طول حياته كان يتأخى "المنهج السـلفى " الذى يستعمل العقل ويتسع للإجتهاد ، وقد قال عن مهمته ورسالته : " ارتفع صوتى بالدعوة إلى أمرين عظيمن :

الأول : تحريـر الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولـى واعتباره من موازين العقل البشرى التى وضعها الله لـترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، وإنه على ذلك الوجـه يعد صديقاً للعلم باعثاً على البحث فى أسرار الكون داعـياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها فى أدب الـنفس وإصـلاح العقـل . ثم يقول : وقد خالفت فى الدعـوة إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمـة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا الدهر ومن هو فى ناحيتهم .

الـثانى : إصلاح اللغة العربية فى التعبير والتحرير ، وذلك أن أساليب الكتابة فى مصر فى عصر الاستاذ الإمام يمجها الذوق وتنكرها لغة العرب .

وقـال أيضاً : وهناك أمر ثالث كنت من دعاته والناس جميعاً فى عمى عنه وعن تعقله ولكنه هو الركن الذى تقوم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما أصـابهم الدهر بالضعف والذل إلا بسبب خلو مجتمعهم منه ، وذلك

هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب ، وما للشعب مـن حـق العدالة على الحكومة .. جهرنا بهذا القول والاستبداد فى عنفوانه والظلم قائم على صولجانه .."[1]

وخلاصـة القـول أن المستشار الجندى فى ترجمته لهؤلاء الأعـلام كـان يربط بينهم فى مناهجهم وهى مناهج تعتمد على فهم السلف للدين ، كما يحرص على تقرير حقيقة أنهم جميعاً يلتقون حول المـبادئ الكلـية للعقـيدة الإسلامية وإن على إتباع هؤلاء الأئمة أن يتعاونوا ويتقاربوا ويتحدوا فهذا سبيل النهضة والكرامة والعزة .

وكان للمستشار الفاضل منهجه فى اختيار عناوين الفصول والأبواب للكتب التى ترجمت للأعلام ، وهو فى هذا يكاد ينفرد عن سواه ممن كتب فى الموضوع ، ومن هذه العناوين : من قمة إلى قمة ، ومن عالم النور إلى بحر الظلمـات ، وصـعود الشمس فى السماء والمدرسة الكبرى ، وروح المديـنة ، ومـثل هذه العناوين توحى بمفاهيم ومعان يحرص سعادة المستشار على إثارة اهتمام القارئ بها ، فهو يسعى من وراء ما كتب إلى أن يلفت نظر القراء إلى أهمية ما سطر حتى يكون لهم قوة دافعة للعمـل الإسلامى المخلص الجاد الذى يحرر الأمة من وهدة الضعف الـتى تردت فيها ولا سبيل لإنقاذها إلا بالمنهج القرآنى الذى يحترم العقل ويأمر بإحسان العمل وإتقانه، واحترام الوقت وإنفاقه فيما يعود بالخـير على الأفراد والجماعات ، مع الحرص على المصلحة العامة ونشـر قـيم الأخوة الإسلامية والتعاون على البر والتقوى ، وبذلك تعيش حياة العزة والشهادة على غيرها من الأمم

---

(1) انظر الإمام محمد عبدالوهاب ص ١٩٩ .

المبحث الثالث

الخصائص العامة لفقه المستشار الجندى

لقد أومأت فى التمهيد لهذا البحث أن المستشار الجندى لم يكن فقيهاً بالمعنى الاصطلاحى الضيق ، وهو استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، وإنما كان فقيهاً بالمعنى العام لكلمة فقه وهذا المعنى يشمل كل الأحكام الشرعية ، وعلى تفهم هذه الأحكام ، وبدأ هذا المعنى العام منذ عصر البعثة واستمر إلى عصر نشأة المذاهب تقريباً .

والفقه بهذا المعنى الشامل كان يطلق قديماً على معرفة النفس ما لها وما عليها سواء أكان من الأمور الاعتقادية أم العملية ، وهو بهذا الإطلاق يمثل الطابع الحقيقى للتفكير الإسلامى .

وطوعاً لهذا المفهوم العام للفقه يمكن القول بأن خصائص فقه المستشار الجندى كما يلى :

أولاً : التأكيد على أن الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى يمثلان منهجاً متكاملاً لتشريع مدنى عالمى ، وأن هذا هو الحل الأمثل لكل مشكلات الأمة ، ومهما يحاول المسلمون اللجوء إلى تشريعات غير ما قررته الشريعة فإنهم لن يحققوا ما يطمحون إليه من العزة والقوة .

ثانياً :إن القرآن الكريم دستور يهدى للتى هى أقوم فى كل مجالات الحياة ، وهذا القرآن إذا كان كتاب هداية فإنه يقرر منهجاً علمياً لم تعرف البشرية نظيراً له فى تاريخها الطويل ، لأنه يتعامل مع العقل والوجدان فى وقت واحد ، وهذا ما لا تعرفه المناهج البشرية، لأنها قوالب جافة تتعامل مع المادة ولا تعير القيم الإنسانية اعتباراً .

ثالثاً :إحياء القيم الإسلامية ، فهذه القيم هى وحدها سبيل النهوض وبناء الحضارة الإنسانية من جديد ، وقد اتخذ من الترجمة لأئمة الفقه وبعض زعماء الإصلاح وسيلة لهذه الغاية ، غاية تقديم النموذج الحى من التاريخ الإسلامى ؛ ليكون أسوة يقتدى به فى التطوير والتجديد والإصلاح .

رابعاً : وأوضح برهان على أن الترجمة للأئمة ليس الهدف منها الدراسة الأكاديمية البحتة ، وإنما الغرض الأول منها إبراز الجوانب الفكرية والإنسانية فى حياة هؤلاء الأئمة ما قاله فى مقدمة مؤلفاته ، وفى غضون هذه المؤلفات عنهم ومن ذلك : إن ماضينا الضخم من تراثنا المسلم هو مركز الثقل الذى يحفظ توازننا فى أمن واطمئنان ، إلى جوار كونه ينبع من صميم الواقع ويستنهض خلايا الجسم ذاته ، ليقوى على علله وعاهاته. وليس كمثل أئمة الفقه دلائل على أن الإسلام عصرى فى كل عصر ، يقصد قصده فى كل حضارة ، إذ كانت سيرتهم قدوة للتقدم العلمى والحضارى ، وإسوة للسمو النفسى والفكرى ، وكان فقههم ثبتاً وضيئاً لدعاة النهضة من بنى العصر الباحثين عن القوى العملية والعلمية المحركة لأداة النقد ، وكانت آية العدل المطلق وآية اليسر المسعف ، مصدرى القوة فى مقاصد الشريعة التى أبلغت المسلمين أوجهم كلما التزموها ". [1]

وجاء فى مقدمة كتاب الإمام محمد عبده : يا شباب الأيام التى نرتجيها للإسلام هؤلاء آباؤكم صنعوا لكم ما بين أيديكم ، وسيسألكم بنوكم ، فاعملوا لتقولوا لهم لقد حملنا المشاعل فى انتظار ضوء النهار .

---

(1) انظر تقديم كتاب مالك بن أنس ص ٥



خامساً: التأكيد على وجوب سيادة المنهج القرآنى ، وهو منهج عقلى، فهذا المنهج هو الذى يكفل للأمة الحضارة الإنسانية التى تتميز بها . إن مشكلة الأمة الإسلامية المعاصرة مرد أهم أسبابها إلى غياب المنهج العلمى فى كل الممارسات والأفعال ، وهذا مناط الضعف الذى ابتليت به وديننا الذى يأمرنا بإعداد القوة يأمرنا بهـذا المـنهج الذى تحكمه القيم الإسلامية حتى تظل الأمة فى مركز القيادة والريادة والخيرية والشهادة على غيرها من الأمم.

سادساً: تكـرر فـيما كتـبه الربط بين الماضى والحاضر، لأننا أمة تخـتلف عـن سـائر الأمم من حيث إنها لا تستطيع أن تولى ظهـرها لتراثها العلمى ؛ لأن كل نشاط فكرى عرفه المجتمع الإسلامى كان مصدره القرآن الكريم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ومن ثم يعد هذا التراث جهداً عقلياً من أجل الانتفاع بهـدى القـرآن ، ومن هنا كانت علاقتنا الحميمة بتراثنا وهى علاقـة تفرض علينا أن ننقب فى هذا التراث ونستهدى ما فيه مـن آراء وأفكـار لا تمثل ثقافة الزمان أو المكان . علينا أن نسـتمد من أمجاد الماضى ما يدعم ويقوى انتفاضة الحاضر ، ليضـمن له مسـتقبلاً مزدهراً يمشى فيه مع الزمن يلازمه فى تطوره ويصاحبه فى توثبه فلا تكون بينهما فرقة و لا تخلف .

سابعاً : تشهد المصادر والمراجع التى عول عليها فى مؤلفاته وأبحاثه علـى أنـه كان واسع الإطلاع على أمهات التراث للمفسرين والمحدثيـن والفقهاء وعلماء الأصول ، فضلاً عن المؤرخين ورجال الأدب ، وهذا يؤكد تمكنه وأصالته فى دراساته الفقهية.

ثامناً :وإذا كـان مجموع مؤلفات وأبحاث المستشار الجندى المنشورة نحـو ثلاثين مؤلفاً وبحثاً فإن عشرين منها فى مجال الدراسات

القرآنية والتشريعات الإسلامية والسيرة النبوية والأحكام الفقهية، وهذا يعنى أن الجانب الفقهى بالمعنى العام للفقه يمثل ثلثى عطائه العلمى ، وأنه بهذا يعد فقيهاً أكثر منه مستشاراً قانونياً ، وأن تخصصه القانونى لم يشغله عن الدراسات الإسلامية ، بل إن هذه الدراسات شغلت كل وقته تقريباً ، فكان عطاؤه فيها وفيراً ومعبراً عن غيرة إسلامية ، وحرص بالغ على سيادة التشريع الإلهى فى دنيا الناس .

الخاتمة

أهم النتائج وبعض التوصيات

وبعد هذه الدراسة المجملة للجانب الفقهى فى فكر المستشار الجندى يمكن القول بأن أهم نتائج الدراسة ما يلى :

أولاً : إن المستشار الجندى كان بمؤلفاته وأبحاثه يبين مشكلات أمته ، ويدرك واقعها ، ويعبر عن مشاعر جماهيرها ، ويسعى لتقديم المنهج العلمى لنهضتها ، وهو منهج يجمع بين الماضى والحاضر على هدى وبصيرة .

ثانياً : لقد كان بما كتب أشبه ما يكون بداعية ، ولكنه داعية يعول على الفكر والعقل أكثر من تعويله على العاطفة ، وإثارة المشاعر العامة .

ثالثاً : وإذا كان له منهجه الخاص فى الحديث عن الشريعة والفقه ، فإن له أيضاً أسلوبه الذى يتميز باختيار المفردات والتراكيب على نحو يعبر عن معجم لغوى ثرى بالألفاظ ، وخيال بلاغى خصيب .

وأما أهم التوصيات فهى فيما أرى وجوب الاهتمام بالتراث الفقهى لهذه النخبة من العلماء التى جمعت بين الشريعة والقانون ؛ لأن هذا التراث إذا كان

يعــبر عن دراسة رغبة للشريعة ، وليست دراسة تخصص مهنى ، فإنهــا إلى هذا ترد على الذين يهاجمون تطبيق الشريعة ؛ لأنها تؤكد فقهــا وقانونـــاً ، أنها شريعة صالحة للتطبيق الدائم ، وأنها أولى من غيرها وان عدم تطبيقها إثم ومعصية .

وأخــيراً رحــم الله المستشار الجندى رحمة واسعة ، وجزاه كفاء ما قدم لدينه وأمته خير الجزاء .

والحمد لله رب العالمين

الأستاذ الدكتور / محمد الدسوقى



بسم الله الرحمن الرحيم

المستشار عبد الحليم الجندي ومذابح القضاء

للأستاذ الدكتور / برهـام عطا اللـه

الأستاذ بكلية الحقوق

والرئيس السابق لشركة الشرق للتأمين

وعضو مجلس إدارة الجمعية

لقـد حرصـت على المشاركة في احتفالية المستشار العظيم والفقيه الكبير / عبد الحليم الجندي ، حيث أحفظ له جميلا عزيزاً على نفسي إذ كانت موافقته على نشر مقالـي عن : " **التأمين وشريعة الاسلام** " في مجلة قضايا الحكومة في سنة ١٩٦٢ مناسبة لكى يشير **الأستاذ الدكتور / عبد الرزاق السنهوري** في الوسيط لشرح القانون المدنـي فـي الجزء السابع المجلد الثاني إلى المقال ويقرظه ويوافق علـى توجهه مما ساعد على نشر الفكرة الرئيسية في المقال ، وأكثر مـن ذلك أنه كان المناسبة لتشرفي بمقابلة السنهوري عدة مرات في الخمسة سنوات الأخيرة من عمره ، وهى ذكرى أعتز بها وأشكر الله أن منحـنى هـذه الفرصـة الثرية كما أن مقابلاتي مع المحتفى به وخاصـة فـي الندوات العلمية أو في حفلات تكريم الفائزين بجوائز الدكـتور / شوقي الفنجري في نادى مستشاري قضايا الدولـة كانت دائماً مناسبة عظيمة لكى أستمتع بالحديث مع المستشار / عبد الحليم الجندي وأحظى بنصائحه وحكيم آرائه .

وقـد وجدت أن جانباً من شخصية المستشار الجندي لابد أن يبرز وهو موقفه من مذبحة القضاء التى حدثت في سنة ١٩٦٥ ، وقد تتبعت كتاباته كمؤرخ لتطور القضاء الحديث في مصر فوجدته أيضاً

مؤرخـــا للمذبحة الأولى التى حدثت لمجلس الدولة وللسنهوري باشا رئيس المجلس في ١٩٥٤ /١٩٥٥ ، واهتمام المغفور له المستشار / عبد الحليم الجنـــدي بهذا الموضوع ينبع من شعوره أن القضاء قيمة عظيمة يجب حماية استقلالها ، وها هو يقول في مقدمة كتاب " نجوم المحامـــاة في مصر وأوروبا " الذى نشرته له دار المعارف في سنة ١٩٩١ ص ٨ " اســتقلال القضـــاء أحد حريات الشعب وأكبر حقوقه الطبيعـــية وكـــل اعـــتداء عليه جريمة لاتسقط " وأنه إذا " حيل بين القضاء وبين التصحيح قامت الأمة بحركة التصحيح فإعادت للقضاء سلطانه ". وفي مكان آخر يقول أن " الانحراف عن القانون كالتأرجح علـــى شـــفى الهاويـــة ، وأن فـــي " ســـيادة القـــانون " نجاة للحكام والمحكومين " ، ومن هنا كان تأثره بحادث الاعتداء على السنهوري باشا في سنة ١٩٥٤ وشعوره بضرورة الإشارة إلى ماحدث معه في الفترة التمهيدية لمذبحة القضاء سنة ١٩٦٥ .

الاعتداء على السنهوري باشا :

يشير المستشار / عبد الحليم الجندي إلى حادثة الاعتداء على الســـنهوري باشا تحت عنوان " يوم ثقيف " ويورد ماجاء في تقرير رئيس مجلس الدولة المستشار / السيد على السيد عن أعمال المجلس فـــي عامه الثامن (أكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤) والذى تضمن رسالة المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء .

" فـــي يـــوم ٢٩ مـــن مـــارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور / عـــبد الـــرزاق الســـنهوري فاجتمعت الجمعية العمومية **للنظر في هذا الاعتداء وفيما يلي نص القرار الذى انتهت إليه :**

« مجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر.

ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما ينبغي فتعرض في عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ماهو معلوم فلم تلن قناة رجاله حتى وقر في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة .

لهـذا رُوِّع سـدنة العدالـة وهم في محرابهم يؤدون واجبهم بجمـوع تهتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه ، وتقتحم حرمة دار القضـاء للفـتك برئيسه ، ولاندرى لذلك سبباً سوى فرية أذاعها المغرضـون ، وهـى فـرية ظالمـة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر مصـلحي هـو تعيين مستشار بالمحكمة .. وما كان رجال المجلس ليجـتمعوا أبدا لإصدار قرارات لاشأن لها في أعمالهم وبوجه خاص ماله صبغة سياسية .

وقـد بـادر رئيس المجلس للإتصال بالجهات المسئولة عن الأمـن عـندما تـنَبَّه إلى الخطر وكان ممن نبه إلى ذلك أحد ضباط المخابرات ، فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحي المشار إلـيه ، فلـيطلع الضـابط للمتظاهرين ، أو أن يستقدم بعض قادتهم ليطلعهم الرئيس بنفسه ، فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى فـناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وماكاد رئـيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتدوا عليه اعتداء منكراً مروعاً دامياً .

وقـد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرا حتى توافي بتصرف الحكومة في هذا الشأن » .

ويعلـــق المستشـــار / عبد الحليم الجندى على هذا الحادث الجلل بقوله في صفحة ٢٣٨ من كتابه سالف الذكر :

« اعـــتداءات الغوغـــاء علـــى النابهين كصدمات الجمادات للأحياء ، تسيل الدماء ولكنها ترفع لصاحبها ذكراً لايبلى بعد أن نال من دهره ما تمنى – كما كان السنهوري يقول – ولم يكن ينقصه إلا محـــنة الإيذاء فقدمتها له الغوغاء ، والدهماء هى التى طالبت الحاكم الروماني بإعدام السيد المسيح .. والأذى هو الذى أذاع في الأمة مجد أئمة الفقه الأربعة .

ولقـــد كـــان الســـنهوري مـــن بعض سنين أقرب الناس إلى النقراشي وأحمد ماهر وهما يستشهدان ، ولولا الاستشهاد ما اجتمعت رفاتهما في مسجد عظيم بالقاهرة ، وفي سنة ١٩٥٤ كان أقرب الناس مـــن محمد نجيب ، ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من أصابته حكومة الثورة إصابات مباشرة » .

بعد هذا التعليق يذكر المحتفى به كيف تمت أول مذبحة للقضاء في عهد ثورة ١٩٥٢ :

« بصـــدور قـــانون في ١٥ ابريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد السنهوري بالوظائف ، وحـــق له أن يكتب في ١٩ أغسطس " الحرية كالصحة من أكبر نعم الله ، ولكن الإنسان لايقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول" .

وفـــي سنة ١٩٥٥ صدر القانون الذى كان يرتجيه كامل مرسي لمجلس الدولة وأضيف في آخره نص وقتى نقل بناء على

ثمانـــية عشر عضوا ممن لهم صلة وثيقة بالسنهوري إلى جهات قضـــائية أخـــري نالوا فيها حظوظاً مثل ترقيات مجلس الدولة ، وكانـــت الحكومـــة فـــي غِنى عن أن تمسهم وتسئ لنفسها بهذا الإجراء الذى أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء ، مثلما اجتمعوا على نقد إجراء فصل القضاة في سنة ١٩٦٩ " .

ويتتـــبع المحـــتفَى به ماقيل حول ظروف الاعتداء على الســـنهوري ويشـــير إلـــى ماجـــاء بـــأحد الهوامش في كتاب " السنهوري من خلال أوراقه الشخصية " ويقول في صفحة ٢٤٠ ، ٢٤١ من " نجوم المحاماة في مصر وأوربا " .

((**ذكر الدكتور / أحمد زكى (باشا)** .. بجريدة الأخبار في ٨/ ١٩٧٥/٩ أن الاعـــتداء على السنهوري وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلي ، وذكر الأستاذ / أحمد فوزي في كتاب نشره .. أنه في يـــوم ٢٦ مـــارس جـــرى اللقاء بين الدكتور / السنهوري وعبد الحكـــيم عامـــر فـــي منزل الدكتور / أحمد زكي حيث عرض السنهوري عليـــه الاشتراك في الحكم . ومثل هذا اللقاء وماجرى فـــيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية ، ومعنى ذلك أنه كان جاداً في إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني وهو ما أغضب العسكريين الطامعين في إقامة دكتاتورية عسكرية)) .

أما الدكتور / عبد العظيم رمضان فإنه يقول :

« رأينا أن السنهوري كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى أنه سارع في صبيحة اليوم التالي لقرارات ٢٢ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الثوار في الحكم ، وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لاتتحق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة للحكم في البلاد وفي طليعتها الإخوان المسلمين » .

أما ما يتعلق بالمسئولين عن الاعتداء فقد ذكر الأستاذ / أحمد فوزي في كتابه أن السنهوري في أقواله أمام النيابة اتهم جمال عبد الناصر في تدبير الحادث كما أنه رفض مقابلته عندما زاره بعد الاعتداء عليه .

ويشير الأستاذ / أحمد حمروش في كتابه " شهود ثورة يوليو " عن هذا الاعتداء إلى :

« أن البكباشي الذى فتح الباب للمتظاهرين قال إن رئيس البوليس الحربي كلفه بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى ، وإنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون من رئيسيين في هيئة التحرير ، ولما توجه للسنهوري في مكتبه رفض مقابلته ، فأرسل إلى الرئيسين المذكورين فتدفقت المظاهرات وكان فيها بعض جنود المباحث الجنائية في ملابس مدنية وهم يهتفون (الموت للخونة) فتدفقوا يعتدون على أعضاء الجمعية العمومية .. هاتفين (تحيا الثورة) و (تسقط الرجعية) .. ثم حضر صلاح سالم ، وأيد اللواء / محمد نجيب نفسه في مذكراته بعنوان " كلمتى للتاريخ " تدبير المظاهرة واستغلالها لفرض الحكم العسكري ومنع إقامة حكم مدني » .

ويبدى المحتفى به رأيه في كل هذه الروايات فيقول في ص ٢٤١ :

وأول مانلاحظــه على ماقيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول أن ينسب إلى السنهوري تدخل في سياسات الفرق المتصارعة علــى الحكــم وهو المختص بالفصل بينها في هذا الصراع أو بعض وجوهــه أو نتائجه إذا اتصل بقضية ، أو أن يطلب إدخال جماعة في الحكــم مــع أخــرى تتولاه بالفعل ، ولا تقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء .

بــل كــان الدكــتور / السنهوري آخر من يتصور العقل أن يــتدخل عند الإخوان ، أو يقبل الإخوان تدخله ، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لا يطل .

والقول باجتماعه مع بعضهم لايثبت زعماً خاصاً بما دار فيه لــم يزعمه الدكتور / أحمد زكى نفسه وإنما كان النزاع على السلطة قائمــا بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب . وقبل يومئذ أن الدكتور / السنهوري اجتمع مع على ماهر في نادى محمد على (نادى وزارة الخارجــية الآن) وتكلمــا فــي ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهوريــة ، ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأى ، ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها .

ولايــتماري أحــد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفــريقه فــي أيام عصيبة ، ولعل مذبحة مجلس الدولة في ١٩٥٤/ ١٩٥٥ كانت " البروفة " لمذبحة القضاء في ١٩٦٩ .

مذبحة القضاء ١٩٦٩ :

كــان المستشــار / عــبد الحليم الجندى قد خرج إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية ١٩٦٨ وكان يمضي صيف ١٩٦٩ في مرسي

مطروح وإذا برجال جمال عبد الناصر يسعون إليه معتقدين أنه يمكن أن ينفذ ما يدبرونه من العصف بالقضاء ، ولكن المستشار الجندى الذى آمن باستقلال القضاء ما كان ليقبل هذه المهمة ويتركها لغيره ، ونراه يورد في كتابه السابق الإشارة إليه في هامش طويل في الصفحات ٢٣٩ : ٢٤٠ **قصة التمهيد لمذبحة القضاء ١٩٦٩ الذى فصل فيها مايقرب من مائتين من رجال القضاء :**

١ - في ٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعاني الوزير شعراوى جمعة من مرسي مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت في مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدى - مد الله في عمره - وشعراوي جمعة والسيد سامي شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر نتداول شكوى الرئيس من الشغب الحادث في نادى القضاة وشكوى بعضهم بعضا إليه ، ويمكن إجمال رأيى ليلتئذ في أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وبإقبال ملحوظ ، وأن كتابات مجلة القضاة يمكن التغاضي عنها ، وأن مساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقا لقانونهم ، وأن رئيس محكمة النقض " المستشار / عادل يونس " واحد من أحسن الرؤساء في التاريخ الحديث للقضاء ومعاونته مؤكدة ، وذكرت شاهداً على ذلك ، وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستبعدونه ، فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير من قبل وأن الوزير اعتذر له - على ما علمت - قالوا : لم يعتذر ، بل الوزير مستقبل لعجزه .

ولما استأذنت لمفارقتهم طلب الوزيران إلى أن أملى رأيي على السيد / سامي شرف ليقرأه الرئيس فأمليته في فقرات ، وافترقنا

علـــى أن نجتمع في الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأيي إلا في تفصيل صغير خاص بعدد من يقدمون للجنة الصلاحية كل مرة .

وطلب الوزير ان أن أنتظر يومين حتى أعرف رأى الرئيس وانصرفت .

وبعـــد يومين اتصل بي السيد شعراوي جمعة وأنبأني بشكر الرئيس وقوله (أنا عارفه) ولم أعقب ، ودعوت له بالتوفيق .

بعـــد ستة أيام قرأت بالصحف مايفيد " تجنيد " رئيس مجلس الدولـــة آنـــذاك لـــوزارة العدل، ورافق التعيين فصل القضاة وقانون بإنشاء (المحكمة العليا) وهى التى صارت نواة للمحكمة الدستورية العليا - وكان أول المفصولين عادل يونس .

٢- أطلـــت التفكـــير - مـــنذ عودتى للمصيف - في أسباب القلق المفاجـــئ الـــذى تناقشنا في شأنه ، واستبعدت أى صلة لعادل يونـــس بمـــا يحدث بالنادى لأنه لايتردد عليه ، واستبعدت أن يكـــون الرئـــيس راضيا عما اصطنعه وزير العدل من خلاف خـــاص بمراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل في (سرى لانكا) لأن عادل يونس في ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة رسمية باختيار الرئيس له جوابا لطلب دولة سرى لانكا قاضيا مصرياً لإجراء تحقيق وليس في مصر أصلح لهذا منه ونجاحه في أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه .

وأخـــذت استعرض الآفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية عـــن مصر سنة ١٩٦١ نفذه وزير عدل في سورية ونقيب للمحامين ووكـــيل هيئة قضايا الدولة (إبان رياستى لها) ومستشار من مجلس الدولة الذى أنشئ أيام الوحدة مع سوريا .

لكنى توقفت طويلاً أمام انقلاب حدث في السودان أخيرا ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النميري ونفذه له بابكر عوض الله وكـان كبـيرا للقضاة بالسودان ، فلعله لفت النظر إلى كبير القضاء بمصر وإلى جلبة نادى القضاة أيضاً – والله أعلم .

٣- وكنت أعرف أن الوزير المستقيل منذ ولى الوزارة كان يراجع كشـوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكي ، وأن الكشـوف بقيـت دائمـا على مكتب الوزير يتداولها مع أصـدقاء له في داره ، ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحالي سنة ١٩٧١ وكنت مقررا للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية ، وورد على ذهنى عندئذ أن فصل القضاة سنة ١٩٦٩ عجـل به التمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه .

٤- وكـان الوزيـر رئيسـاً لما سمى لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع ، وحضرت جلستين لها طالبت فيهما مرتين بتضمين الدسـتور نصا على أن تكون الشريعة مصدرا للتشريع ، ولم أجد لذلك صدى في المشروع فقدمت عند وضع الدستور الجديد سـنة ١٩٧١ مذكـرة لمجلس الأمة نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولـة عند تقديمها طلبت فيها النص على الشريعة في المادة الثانية من الدستور ، كما وضعت في مقترحاتي لمواد الدستور نصـا يمـنع سـقوط جريمة الاعتداء على الحريات والحقوق

الطبيعـــية ، وهـــو نص يتسع قدر ما تتسع الحريات والحقوق الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء .

٥- كـــان الرئيس السادات نائبا لرئيس الجمهورية عند فصل القضاة سـنة ١٩٦٩ ولمـــا قـــام بثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ قام بإعـــادة نحـــو ستين منهم ، أولهم عادل يونس ، وحتمت على صـــلتى بوزير العدل آنئذ المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات عليم بتفاصيل فصل القضاة ولم أحدثه عما دار في ٢٤-٢٥ أغسطس في مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سـلف ذكـــر بعضه ، وكان الوزير دائباً على العمل لإعادتهم أجمعيـــن ، حتى صدر حكم ببطلان الفصل فأعيدوا وصححت أوضاعهم وفق القانون)) .

ولعلى أضيف هنا أن محكمة النقض (دائرة شئون القضاء) قـد اســتندت إلى التحليلات الفقهية لنظرية الانحراف التشريعي التى نشـــرها الســـنهوري فـــي مجلة مجلس الدولة ، وأكدت تحليلنا الذى نشـــرناه في كتابنا " أساسيات القانون الوضعي " الذى نشرته لنا دار المعارف سنة ١٩٦٨ ، من أن التفويض التشريعي الصادر في يونيو ١٩٦٧ غير دستورى وكان هذا التفويض التشريعي هو الذى استندت إليه الحكومة لتبرير قرارات المذبحة وقرار إنشاء المحكمة العليا الذى عهد إليها النظر في دستورية التشريع وقرار إنشائها غير دستورى.

ملاحظـة أخـيرة .. هـى أن المستشـار عبد الحليم الجندى لم يشر إلى اسـم الوزيـر الـذى أعد قائمة المفصولين من القضاء وأعتقد أن ذلك ازدراء لهذا الشـخص الـذى يعـرف رجـال مجلس الدولة أنه هو أيضا الذى كان وراء قانون ١٥

ابريل ١٩٥٤ بمـنع الـوزراء السابقين من ولالة الوظائف العامكة وبه انتهـت رئاسـة السنهوري باشا لمجلس الدولة رغم أن الجميع يعلم حينـئذ أن السنهوري باشا كان صاحب فضل على هذا الشخص الذى مات دون أن يحس به أحد .

رحـم الله السـنهوري وعبد الحليم الجندى وخلد من ذكراهم وجعـل من تاريخهما عبرة للأجيال الحديثة ، ولعل خير ما نختم به هـذه المسـاهمة الـتى تخرج من القلب مدعمة بكل الحب والعرفان للرجليـن الفقيهين هو أن نورد دعاء النبي عليه السلام يوم ثقيف كما ورد بصـفحة ٢٣٤ مـن كتاب " نجوم المحاماة " حين تعرض عبد الحليم الجندي لتاريخ عبد الرزاق السنهوري حيث يقول المحتفى به :

((لما خرج النبي عليه السلام من الطائف وقد أصم من فيها آذانهـم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة فقال يخاطب ربه : اللهم إلـيك أشـكو ضعف قوتي وقلة حيلتي.وهواني على الناس يا أرحم الراحميـن : أنت رب المستضعفين وأنت ربي إلى من تكلني ؟ إلى بعـيد يتجهمني أم إلى عدو ملكته أمري ؟ إن لم يكن بك على غضب فـلا أبالـي ، ولكن عافيتك هى أوسع لى ، أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت به الظلمات ، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة ، من أن تنزل بـي غضـبك أو يحل على سخطك ، لك العقبى حتى ترضى ، ولا حول ولا قوة إلا بك)) .

الأستاذ الدكتور / برهام عطاالله

الأستاذ بكلية الحقوق

والرئيس السابق لشركة الشرق للتأمين







خاتمـــــــة
إنطباعات شخصية عن المرحوم المستشار عبد الحليم الجنـدى
كلمة أ.د / جعفر عبد السلام

١ - تصـــعب الكتابة عن هذه الشخصية الفذة عبد الحليم الجندى ، فإن مناقبه كثيرة ونواحى التميز التى جمعها يصعب أن تجتمع فـــى إنسان واحد . ولقد لازمته فترة طويلة منذ أن كنت أتكون كأســـتاذ جـــامعى ، وكمسئول عن مركز صالح كامل ، وعن رابطة الجامعات الإسلامية .

كثيراً ما ساعدنى فى كسر الروتين المزعج الذى تتسم به كثير مـــن أمورنـــا، ولم يكن يدخر جهداً فى أن يذهب معى إلى أى مكـــان أطلـــبه لقضاء الحاجات ، وفى فترة الستينات أذكر أنه وقـــف معى نبحث عن تاكسى لنركبه فى وسط المدينة ، وعبثاً أن وجدنا التاكسى إلا بعد أكثر من ساعة ، لكنه لم يكن يغضب ولم يكن يثيره أى حدث .

٢ - زاملته فى لجنة فرعية شكلها فضيلة الإمام الأكبر الراحل جاد الحـــق علـــى جـــاد الحـــق كان معنا فيها المرحوم محمد بدر المنياوى ، وكانت لجنة إقتصادية متفرعة عن لجنة الفقه وكانت تبحـــث المشـــكلات الإقتصادية المتصلة بأوعية الادخار مثل شـــهادات الإســـتثمار ، ومعاملات البنوك وكان يميل إلى حل عمل وثيقة تصدرها الدولة على أساس أنها ولى الأمر، وكتب مذكرة مطولة فى هذا المعنى عن حل شهادات الاستثمار لأنها

تصـــدر لحســـاب بنك الاستثمار القومى وهو جزء من الدولة ويشـــرف علـــى خطط الاستثمار، وأمواله لا تدر عائداً لأنها تدخل فى مشروعات تتصل بالبنية التحتية ومرافق الدولة .

وربمـــا نـــتج هذا التصور لديه دوره الكبير فى إدارة قضايا الحكومة أو هيئة قضايا الدولة كما تسمى اليوم .

٣ - ومن المزايا التى يتمتع بها هذا الرجل العظيم أنه لم يكن يتشبث بـــرأيه علـــى الإطلاق ، وكان يبدى الرأى ويستمع إلى آراء الآخرين ولا يعارضك - إن حدث ذلك - وهو قليل ما يحدث ، إلا بـــأدب جـــم وبمـــا لا يظهر لك أى استهانة بماتقول أو أى إصرار على ما يقوله هو لك .

ولا أنســـى محاولاتـــه الدءوبـــة لكى أدخل فى عضوية مجمع البحوث الإسلامية هو والمرحوم بدر المنياوى والصديق الكبير مصـــطفى الشـــكعة ، فقد كتب لى طلباً وقال لى لا تناقش لأن الإمام الأكبر المرحوم جاد الحق هو الذى أرسله لهذه المهمة ، ووقعـــت الطلب ، وزكاه الرجال الثلاثة ولم أنضم إلى عضوية المجلس لأن المرحوم الشيخ جاد الحق توفى قبل عرض الطلب ولم اهتم بعد ذلك بأمر هذه العضوية ، لأننى لم أفكر فيها يوماً ولكن الفكرة كانت للمرحومين جاد الحق وعبدالحليم الجندى .

٤ - كـــان ذكياً وألمعياً وكثيراً ما حدثنى عن ذكرياته فى المحاماة حيـــث عمـــل فترة مع المرحوم إبراهيم الهلباوى، وكان يهتم ببحث القيم الأخلاقية فنياً ويتداخل كثيراً فى سبيل ذلك، وأذكر أنه كتب كتاباً أحبه واحترمه عن القيم الأخلاقية فى التجارة أو فـــى الاقتصاد بشكل عام أعاننى به لأكسب علمه ضمن سلسلة

إصـــدارات مركـــز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى، وهو من أفضـــل الكتب التى كتبها ، وربما آخر ما كتب ،وهو موضوع مهم وبذل جهداً ووقتاً فيه ،ورفض أن يتقاضى عنه أى نقود !!

٥ - كذلـــك أهدانـــى مجموعة من كتبه الرائعة عن فقهاء المذاهب الأربعة وأعطانى حق بثها على الانترنت فى مشروع كنا نزعم إقامـــته علـــى الشـــبكة الدولية للمعلومات وتراخينا فى تنفيذه لأسباب عديدة ، لكن الكتب هذه تعتبر ثروة رائعة أحسبهـــا مـــن أفضـــل مـــا كتب فى المكتبة العربية عن هؤلاء الأئمة الأعـــــلام أبو حنيفة النعمان، والإمام مالك ، والإمام الشافعى والإمـــام أحمـــد بـــن حنبل ، وربما تأتى الفرصة لوضع هذه المؤلفات المهمة على الإنترنت تنفيذاً لما توعدنا به ، كذلك له كتاب من جزأين عن السيرة النبوية به العديد من الشذرات التى لا نجدهـــا فى الكتب التى نعرفها عن السيرة النبوية ، وأرجع إلـــيه كثـــيراً كلما أردت أن أقرأ أشياء جديدة عن نبيننا محمد صلى الله وسلم ونواحى العظمة فيه .

أمـــا أحـــد أعظم الكتب الذى كان يهتم به كثيراً فهو كتابه عن المـــنهج العلمى فى القرآن الكريم ، وكان يحلو له أن يقارن بين هذا المنهج وما أتى به رجال العلم فى اوروبا أمثال اسحاق نيوتن وبيكون وغيرهم ، وقد بذل فيه بالفعل جهداً كبيراً وذهب إلىالرياض وحرص على تدريسه هناك فى جامعة الإمام محمد بن مسعود ، وأذكر أنه – رحمة الله عليه – كان يزمع إعادة إصداره بعد تنقية وإدخال إضافات عليه ، أتمنى أن أتمكن من تحقيق ذلك بيد محبيه ومن يفهمون فكره فى يوماً ما .

وكنـــت أحظى بمحبته وتقديــره لى بل وبالاشتــراك معى فى أى عمــل علمـــى يفــيد الأمة الإسلامية ، وأذكر هنا موضوعين :

الموضوع الأول : هـــو تكوين لجنة تسمى لجنة القوانين الاقتصادية وهى موجودة حتى الأن فى مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى وتعمل على إصدار تقنين للقوانين المأخوذة من الشريعة الإسلامية ويحتاجها التطبيق فى مركز للتحكيم كنادى أنشأناه ، وقامت اللجنة بتقنين الكثير مـــن أحكـــام القـــانون المدنــــى التجارى وفقاً لأحكام الشريعة ولكن المشـــروع توقف ، كما توقف مركز التحكيم كذلك بعد أن قطع شوكاً فى حسم كثير من المنازعات على أساس الشريعة الإسلامية .

أما الموضوع الثانى : فقـــد شـــاركنى فى إقامة جامعة خاصة وإسهامه الفكرى والمادى فى هذا المشروع.

لا أنســـى أبـــداً روحـــه المرحة وهو يعانى من المرض الذى أصابه قبيل وفاته، ولا أنسى أن صحته لم تتقدم كثيراً بعد وفاة رفيقة عمـــره ، ومع ذلك لم يكن يتألم أو يشكو ولم يفقد مرحه ولا تعليقاته الذكية حول مختلف المسائل التى كان يثيرها هو أو تثار حوله .

لقـــد كـــان رجلاً والرجال قليل ، ولقد سعدت بتكريم الجمعية الخـــيرية الإســـلامية له ، وان كنت استحثها على عمل كتاب يحيى ذكـــراه ويجمع ما كتب وما كُتب عنه لأن ما كتبه يجب أن يكون فى أيدى الأجيال الحالية لأنه يريها الحق وكيف أن اتباع هذا الحق يجعل الانسان حراً

وإن أنســـى فلا أنسى الذكريات التى جمعتنى به كذلك فى لجنة وضع دستور ١٩٧١، وكان دوره فى وضع الحقوق والحريات العامة حيـــث كان مقرراً لهذه اللجنة ، وكان فرحاً عندما وافقت اللجنة على

مـــا اعده واعتقد أن هذا الجانب كان من أكبر الجوانب الايجابية فى دستور عام ١٩٧١ .

كذلك لن ينسى أحد لهذا الرجل ما قام به من أعمال عديدة فى خدمـــة مصـــر مـــن خـــلال عمله فى قضايا الدولة ، وبالذات إعداد الاتفاقات وقرارات تأميم قناة السويس .

ولا يمكن ان اترك القلم قبل أن أقول أن هذا الرجل كان وراء الكثـــير مـــن محاولات تقنين الشريعة ، بما فى ذلك مشروع مجلس الشعب الذى إستبعد ولم ير النور بعد ذلك .

مـــاذا أقول وماذا أترك ، ان ما تركته يا أستاذى ويا أستاذ هذا الجيل علوم ومعارف وأعمال خير ستبقى ما بقى الزمان .. أدخلك الله فسيح جناته وجزاك خير ما يجازى به الأولياء والصالحون من عبادة يجزيك بما قدمت لربك ولبلدك ولعباد الله فى كل مكان

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

أ.د / جعفر عبدالسلام

نائب رئيس جامعة الأزهر سابقاً

والأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية



تعقيب الدكتور مهندس
محمد صلاح الدين درويش
عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية

السادة الحضور

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أود التعبير عن شكرى للمعلومات القيمة التى أفادنا بها السادة المتكلمون عن حياة ونشاط المرحوم الأستاذ الكبير المستشار عبد الحليم الجندى – طيب الله ثراه – ، غير أنى أريد أن استنتج مما سمعناه ما يفيدنا فى الحاضر وهو :

١ – أن بعض مشاهير رجال القانون لما طوعوا القانون لرغبات الحكام قد ساهموا فى إفساد حياتنا ، وقد نالهم الكثير مما ساءهم ، وصدق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حيث قال : " من أعان ظالماً سلطه الله عليه " .

٢ – أن الاستاذ الجليل عبدالحليم الجندى لما رفض الانصياع للظلم، نجاه الله من السوء ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : " البر لا يبلى والذنب لا ينسى والديان لا يموت ، إفعل ما شئت فكما تدين تدان " .

وأأمل من أولى الأمر أن ينتبهوا إلى أن إتباع الهوى يضر بالمجتمع ضرراً بليغاً وبهم أيضاً .

نسأل الله سبحانه وتعالى
أن يهدينا لما يحبه ويرضاه ، وبالله التوفيق .

فهرس محتويات الكتاب

	الموضـــــوع	صفحة
١	تقديـم الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر ، عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية	٥
٢	كلمة الأســرة للدكتور/ محسن عبد الحليم الجندى ،نجل المحتفى به	٧
٣	كلمة المستشار الدكتور/ محمد شوقي الفنجري ، رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية بعنوان " عبد الحليم الجندى والجمعية الخيرية الإسلامية"	٢١
٤	كلمــة المستشار/ صدقي عبد الرحمن خلوصي ، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة بعنوان " عبد الحليم الجندى وهيئة قضايا الدولة "..........	٢٨
٥	كلمــة المستشار/ طارق البشري ، نائب أول رئيس مجلس الدولة سابقا بعنوان : " عبد الحليم الجندى والمنهج العلمي "...................	٣٧
٦	كلمــة الأستاذ المستشار/ مصطفى الشكعة ، العمــيد الأسبق لكلية آداب جامعــة عــيش شمس بعنوان " عبد الحليم الجندى ومجمع البحوث الإسلامية "..	٤٨
٧	كلمــة المستشار/ سعيد عبد الوهاب الزهوى ، أمين عام الجمعية الخيرية الإسلامية بعنوان " عبد الحليم الجندى . والمجال الإجتماعي........	٦٣
٨	كلمة الأستاذ/ رجائى عطية ، المحامي بالنقض وعضو مجلس الشوري بعنوان " عبد الحليم الجندى محامياً	٦٩
٩	كلمــة الدكتور/ محمد السيد الدسوقي ، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة قطر سابقا بعنوان " عبد الحليم الجندى فقيهاً "	٩٠
١٠	كلمة الاستاذ الدكتور/ برهام عطا الله بعــنوان : المستشــار عبدالحليم الجندى ومذابح القضاء "	١١٥
١١	كلمة الاستاذ الدكتور/ جعفر عبدالسلام بعنوان : إنطباعات شخصية عن المرحوم المستشار عبدالحليم الجندى	١٢٧
١٢	تعقيب المهندس الدكتور/ محمد صلاح الدين درويش ، عضو مجلس إدارة الجمعية "	١٣٢



نور الإيمان للطباعة

شبرا الخيمة - القاهـرة

٠٢٦٠٦٠٤١٣ - ٠١٢٣٠٢١٣٠٩



إصدارات الجمعية الخيرية الإسلامية المتوفرة حاليا

١- الجمعية الخيرية الإسلامية مسيرة مائة عام ١٨٩٢/ ١٩٩٢ م إصدار أكتوبر سنة ١٩٩٢ م.
٢- الجمعية الخيرية الإسلامية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها.
٣- بيان وثائقى بالأوقاف القديمة الصادرة لصالح الجمعية — إصدار سنة ٢٠٠٠ م.
٤- بيان وثائقى للأوقاف الحديثة الصادرة لصالح الجمعية — اصدار سنة ٢٠٠٤.
٥- فتاوى الإمام محمد عبده - إعداد فضيلة المفتى الدكتور/ على جمعة اصدار ٢٠٠٥.
٦- البيان الوثائقى الإضافى للأوقاف الحديثة الصادرة لصالح الجمعية - إصدار سنة ٢٠٠٦م.

مجلدات الفكر الإسلامى المعاصر

١- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٩٤ / ١٩٩٥ و ٩٥ / ١٩٩٦ م.
٢- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٩٦ / ١٩٩٧ و ٩٧/ ١٩٩٨ م.
٣- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٩٨ / ١٩٩٩ و ٩٩ / ٢٠٠٠م.
٤- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ و ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.
٥- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤.

احتفاليات الجمعية بروادها

١- كتاب احتفالية الامام الأكبر الشيخ مصطفى المراغى — رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥
٢- كتاب احتفالية لطفى باشا السيد — رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٣م.
٣- كتاب احتفالية طلعت باشا حرب سكرتير عام الجمعية منذ نشأة الجمعية حتى وفاته فى ١٩٤١/٨/٢١م.
٤- كتاب احتفالية الزعيم سعد زغلول عضو مجلس إدارة الجمعية منذ نشأتها سنة ١٨٩٢ حتى وفاته سنة ١٩٢٧
٥- كتاب احتفالية الأمام الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق رئيس مجلس ادارة الجمعية سنتى ٤٥/٤٦.
٦- احتفالية الدكتور/ عبد الحميد بدوى رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفتر... فى ١٩٦٥
٧- احتفالية الإمام/ محمد عبده رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفترة من ١٩٠٠ إلى...
٨- احتفالية المستشار/ عبد الحليم الجندى رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق وع...

ندوات الجمعية

١- كتاب ندوة الوقف بهدف تغيير قانون الوقف فى ٢١ فبراير سنة ٢٠٠٠م.
٢- كتاب ندوة اللغة العربية / الواقع والمأمول فى ١٧ مارس سنة ٢٠٠١م.
٣- كتاب ندوة العمل الخيرى/ الواقع والمأمول فى ١٨ فبراير سنة ٢٠٠٢م.
٤- كتاب ندوة الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم فى ٢٤ فبراير سنة ٢٠٠٢م.

Bibliotheca Alexandrina
0596941
010
2
51